كلّيّة الدّراسات العليا

برنامج اللّغة العربيّة وآدابها

موقف ابن الحاجب في أماليه ممّا أملاهُ عن المفصّل للزّمخشريّ

(دراسة وصفيّة تحليليّة)

إعداد

آيات "محمود محمّد" أبو ساكور

إشراف الدّكتور

محمّد عطا أبو فنّون

قُدّمتْ هذه الرّسالة استكمالا لمتطلّبات درجة الماجستير في اللّغة العربيّة وآدابها بكليّة الدّراسات العليا في جامعة الخليل

2021م

إجازة الرسالة

موقف ابن الحاجب في أماليه ممّا أملاهُ عن المفصّل للزّمخشريّ

(دراسة وصفيّة تحليليّة)

إعداد الطالبة

آيات "محمود محمّد" أبو ساكور

إشراف الدكتور

محمّد عطا أبو فنّون

نوقشت هذه الرسالة يوم الاثنين بتاريخ 2021/6/21، وأجيزت من أعضاء لجنة المناقشة:

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
د. محمد أبو فنون	مشرفاً ورئيساً	.....
د. دلال ادحيدل	ممتحناً داخلياً	.....
د. يوسف الرفاعي	ممتحناً خارجياً	.....

فلسطين – الخليل

1442هـ/2021م

الإهداء

إلى روح أبي عليها سحائب الرّحمة والرّضوان...

وإلى أمّي الّتي أرى في عينيها شعاع الرّجاء، وعزم الأمل لتحقيق ما تبتغيه...

وإلى سكني وزوجي رفيق دربي حفظه الله ورعاه...

وإلى أولادي، وأشقائي، وشقيقاتي الّذين أستمدّ منهم دائماً الأمل والعزم والتّصميم...

وإلى من أسهم في تيسير إتمام هذا البحث أو مدَّ له يداً...

أُهدي عملي هذا.

الباحثة:

آيات أبو ساكور

الشّكر والتّقدير

الحمد لله حمداً كثيراً طيّباً يليق بجلال قدره، وعظيم سلطانه، وأحمده، وأشكر فضله على نعمه الظّاهرة والباطنة، والصّلاة والسّلام على أشرف الخلق، وحبيب الحق محمّد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، فبعدَ شكرِ اللهِ تعالى:

فإنّني أتقدّم بالشّكر لأستاذي الفاضل الدّكتور محمّد عطا أبو فنّون المشرف على رسالتي، والّذي كان متواصلاً معي فترة كتابتي للرسالة، ولم يبخل عليَّ بجهده وعلمه في تقديم النّصّيحة والتّوجيه.

وأتقدّم بالشّكر العظيم إلى لجنة المناقشة، الّتي تكرمت عليَّ بقبولها مناقشة رسالتي هذه، وبما ستفيدني به من نصح وتوجيه، سائلة المولى عزَّ وعلا أن يأخذ بأيديهم إلى أعلى الدرجات.

الباحثة:

آيات أبو ساكور

الملَخَّص

موقف ابن الحاجب في أماليه ممّا أملاهُ

عن المفصّل للزّمخشريّ

آيات محمود محمّد أبو ساكور

إشراف: د. محمّد أبو فنّون

تهدف دراستي لمعرفة موقف ابن الحاجب (ت 646هـ) ممّا أملاهُ عن المفصّل للزّمخشريّ (ت 538هـ) في الأمالي.

وكان المنهج الملائم لمثّل هذهِ الدّراسة المنهج الوصفيّ التّحليليّ، الّذي يقوم على استقراء النّصوص، وتحليلها من خلال فرز أقوال كلٍّ من الزّمخشريّ وابن الحاجب، بحيث قمتُ برصد ما أملاهُ ابن الحاجب عن الزّمخشريّ في الأمالي، وتصنيفه إلى ثلاثة أقسام، ثمّ بيان آراء العلماء بخصوص رأيهما، وانتهت معالجة المسائل بترجيح الباحثة لأي رآي منهما.

وجاءت الدّراسة في مقدّمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، ووضعت قائمة للمصادر والمراجع الّتي عدتُ إليها في رسالتي، وأنهيتها بفهرسين: الأوّل: الآيات القرآنيّة، والثّاني: الأشعار، وتناولت في التّمهيد التّعريف بالزّمخشريّ وكتابه، والتّعريف بابن الحاجب وكتابه، وتحدثتُ في الفصل الأوّل عن المسائل الّتي وافق فيها ابن الحاجب الزّمخشريّ، وفي الفصل الثّاني تحدّثتُ عن المسائل الّتي خالفه فيها، وجاء الفصل الثّالث بعنوان المتفرّقات، وتناولتُ فيه مسائل نحويّة وصرفيّة ودلاليّة، ابتعد فيها ابن الحاجب عمّا جاء به الزّمخشريّ، وختمت الرّسالة بأهم النّتائج الّتي توصّل إليها البحث، وكان من أهمّها:

1. ناقشت رسالتي أربعين مسألة، وكان جُلّها يتعلق بالمسائل النّحويّة الّتي بلغ عددها اثنتين وثلاثين مسألة، أمّا بخصوص المسائل الّتي تتعلق بالصّرف فقد بلغ عددها ثلاث مسائل، وهناك مسائل دمجت بيّن النّحو والدّلالّة، وكان عددها اثنتين، وثلاث مسائل دمجت بيّن الصّرف والدّلالّة.

2. وظهر موقف ابن الحاجب جلياً من آراء الزّمخشريّ، وكانت المسائل الّتي وافقه فيها أكثر من المسائل الّتي خالفه فيها.

3. وكانت أغلب المسائل الّتي نوقشت تختصّ بالأبيات الشّعريّة في الدّرجة الأولى.

Ibn Al-Hajib's View on his Dictations

about Al-Zamakhshari's Book: Al-Mufassal

by

Ayat Mahmoud M. Abu Sakor

Supervisor: Dr. Mohammad Abu Fanoun

Abstract:

The present study aims at recognizing Ibn Al-Hajib's attitude about his dictations about Al-Zamakhshari's Book: Al-Mufassal. For the sake of the study, the researcher adopts the descriptive analytical methodology based on inducting and analyzing texts through classifying views of Al-Zamakhshari and Ibn-Al-Hajib's as well. The researcher has therefore identified all the dictations reported from the book of Al-Zamakhshari. She has also categorized such examples into three varieties with due regard to researcher's own out-weighting either of views.

The study is made of a preface introducing the books of both Al-Zamakhshari and Ibn Kitab, three chapters and a conclusion followed by two appendixes: the cited verses of Quran and pieces of poetry. Bibliography lists the references used and cited in the study. As for the main chapters, Chapter One is devoted to explain the questions on which the two scholars have an agreement, whereas Chapter Two contains the issues of disagreement between these scholars. Restrictively from both scholars, Chapter Three introduces various issues

1. including forty(40) linguistic matters - thirty two (32) syntactical points, three (3) morphological issues and two (2) syntactic-semantic issues in addition to other three (3) syntactic-semantic points.

2. consequently, conclusions of the study show that Ibn Al-Hajib showed clear attitudes towards Al-Zamakhshari where he show agreement rather than disagreement in most cases of discussion.

3. It is also shown that most of discussion is devoted to examine samples of poetry verses.

المقدّمة

الحمد لله ربّ العاملين، والصّلاة والسّلام على سيدنا محمّد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنّ علم النّحو يُعَدُّ من العلوم الّتي بذل علماؤنا الأوائل الجهد الكبير في تصنيفهِ وتبيينهِ في مؤلّفات قيّمة وكثيرة، ومنها: كتاب المفصّل للزّمخشريّ والأمالي لابن الحاجب.

أمعنت النظر في كتاب "الأمالي لابن الحاجب"، فوجدتُ أنَّهُ استعان بكلام الإمام جار الله محمود بن عمر الزّمخشريّ في كتابه "المفصّل في علم العربيّة"، وخصّص له في كتابه جزءاً كاملاً، حيث سمّاه "ما يتعلق بكتاب المفصّل من هذه الأمالي"، فكان ابن الحاجب يُملي كلام الزّمخشريّ عن المفصّل ، ويَتّبِع بعد هذا الإملاء اتّجاهين: الأوّل: التّعليق إمَّا بالموافقة أو المخالفة، والثّاني: ترك التّعليق بتوظيف كلام الزّمخشريّ في اتّجاه غير الاتّجاه الّذي جاء به.

لذلك قرّرت أن أبحث في هذا الموضوع الّذي يختصّ بكتاب الأمالي؛ لأنّه كتابٌ أبهرني بعلمه، ومضمونه، وبراعته إلى أن وصلتُ إلى عنوان الدّراسة، وهو: "موقف ابن الحاجب في أماليه ممّا أملاهُ عن المفصّل للزّمخشريّ"، ولعلَّ هذا العنوان يضفي فائدة للقارئ في التّعرف على موقف ابن الحاجب ممّا قالهُ الزّمخشريّ في مفصلِه في بعض المسائل اللّغويّة.

واقتضت طبيعة الدّراسة أنْ أعتمد على المنهج الوصفيّ التّحليليّ؛ لمعالجة النّصّوص بالاستقراء، والتّحليل وفق الخطوات الآتية:

- جمعتُ المسائل النّحويّة الّتي أملاها ابن الحاجب عن المفصّل للزّمخشريّ.
- صنفتُ المسائل حسب موقف ابن الحاجب منها إلى مسائل وافقه فيها، ومسائل خالفه فيها، ومتفرّقات.
- وضعتُ لكل مسألة عنواناً مناسباً، ثّم أتبعتُ ذلك بنصّ الزّمخشريّ المنقول عن "المفصّل في علم العربيّة"، ومن ثمَّ اتْبعتُ النّصّ بقول ابن الحاجب الّذي يتبيّن منه موقفه.
- ولبيان موقف ابن الحاجب من آراء الزّمخشريّ، قمتُ بدراسة تحليليّة للمسائل من خلال الرجوع إلى آراء العلماء الّذين ذكروا المسألة، ثمَّ أردفته بترجيحي مع التعليل.

واقتضت طبيعة البحث أن يُقسَّم إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وتذيّلها خاتمة، ووضعتُ قائمة تشمل المصادر والمراجع، ثمَّ ختمت رسالتي هذا بفهرسين: الأوّل للآيات القرآنيّة والثّاني الأشعار.

فالتمهيد اشتمل على تعريف موجز للزّمخشريّ، وابن الحاجب، بالإضافة إلى تعريف موجز لكتابي" المفصّل في علم العربيّة" للزّمخشريّ، و"الأمالي" لابن الحاجب.

وتناولت في الفصل الأوّل المسائل الّتي وافق فيها ابن الحاجب الزّمخشريّ، وفي الفصل الثّاني المسائل الّتي خالفه فيها، وجاء الفصل الثّالث بعنوان: متفرّقات، ثمّ جاءت الخاتمة وفيها أهمّ النتائج الّتي توصلت إليها الدّراسة.

وحتى يُنجز البحث، لابدّ من العودة إلى أمّات الكتب وكان من أبرزها كتابا "المفصّل في علم العربيّة" للزّمخشريّ، و"الأمالي" لابن الحاجب، وهما الأساس الّذي قامت عليه الدّارسة، و"الكتاب" لسيبويه (ت 180هـ)، و"معجم مقاييس اللّغة " لابن فارس (ت 395هـ)، و"شرح المفصّل" لابن يعيش (ت643هـ)، و"الإيضاح في شرح المفصّل" لابن الحاجب، و"شرح شافية ابن الحاجب" للرّضيّ (ت 646هـ)، و"لسان العرب" لابن منظور(ت711هـ)، و"مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب"، و"أوضح المسالك على ألفيّة ابن مالك" لابن هشام (ت 761هـ)، و"شرح ابن عقيل" (ت769هـ)، و"شرح التّصريح على التّوضيح" للأزهريّ (ت911هـ)، و"همع الهوامع" للسّيوطيّ، و"شرح الأشمونيّ " (ت 929هـ)، و"تاج العروس" للزبيدي (ت1205هـ)، وغيرهم.

ولم تتناول الدّراسات السّابقة الّتي عثرت عليها موقف ابن الحاجب في أماليه ممّا أملاهُ عن المفصّل للزّمخشريّ، لكنّني وجدتُ دراساتٍ نحويَّةً أُخرى في الأمالي والمفصّل ، لكنّها لم تتطرّق إلى موضوع دراستي، وهي:

أوّلاً: دراسة عبد الرحمن علي سليمان في رسالته المعنونة ب (موقف ابن الحاجب من وراء النّحويين في شرحهِ على مفصّل الزّمخشريّ) وهي رسالة دكتوراة منشورة عام 2002م

ثانياً: " دراسة سليمان عودة سلميان أبو صعيليك في رسالته المعنونة ب (أصول الدّرس النّحويّ في أمالي ابن الحاجب، دراسة تركيبيّة تطبيقيّة)، وهي رسالة دكتوراة منشورة عام 2006م

ثالثاً: دراسة عبد المنعم أحمد هريري في رسالته المعنونة ب (اعتراضات ابن الحاجب للنّحويّين في كتاب الإيضاح في شرح مفصّل الزّمخشريّ جمعاً ودراسة) وهي رسالة ماجستير منشورة عام 2011م

رابعاً: دراسة محمّد المختار محمّد المهدي في رسالته المعنونة ب (استدراكات ابن الحاجب وابن يعيش على الزّمخشريّ في كتابه المفصّل دراسة وتحليل ومناقشة)، وهي رسالة دكتوراة منشورة عام 2012م

خامساً: دراسة عيده بنت حمدان بن عبد الله الحربي في رسالتها المعنونة ب (اعتراضات ابن الحاجب واستدراكاته في الإيضاح في شرح المفصّل جمعاً ودراسة)، وهي رسالة ماجستير منشورة عام 2013م، ولم تتحدث هذه الدّراسات عن موقف ابن الحاجب من الزّمخشريّ بحد ذاته، ولم يتحدّد بها كتاب الأمالي.

ومن الصّعوبات الّتي واجهتني صعوبة الوصول إلى مقصد الزّمخشريّ بخصوص ما جاء فيه من قواعد، ما دفع الباحثة إلى الرّجوع إلى الكتب الّتي قامت بشرح كلامه ككتاب "شرح المفصّل " لابن يعيش، و "الإيضاح في شرح المفصّل " لابن الحاجب، ولابدَّ من الاعتراف أنَّ لهذين الكتابين الفضل في تيسير العناء على الباحثة وفي فهم مقصد الزّمخشريّ، كما أنَّ طبيعة الحياة الزوجية لها دور في تعطيل إنجاز بعض مهام هذا البحث وتأخيره عن الموعد المحدّد وهذا أدى إلى استغراق وقت أكثر من الوقت المخطط له.

لكنْ رغمَ هذه الصَعوبات لا بدَّ من الاعتراف بفضل الدّكتور (محمّد عطا أبو فنّون) فهو صاحب الفضل الكبير بعد الله تعالى في تخفيف العناء والمعوقات في هذا البحث، سائلة الله تعالي أنْ يجعل ما قدّمه لي ولغيري في سبيل العلم في ميزان حسناته، وأن يكون ممّن قال فيهم الله تعالى: ﴿يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ﴾[1]

وفي النّهاية لا يسعني إلّا أن أقول إنّي قدّمت ما بوسعي في سبيل إتمام هذا البحث، فإنْ أصبتُ، فهذا من فضل ربّي، وإنْ أخطأت، فهذا من صنعي.

وأسال الله – عزَّ وجل – التّوفيق.

---

[1] **المجادلة**، 11/58.

التّمهيد:

أملى ابن الحاجب في كتابه الأمالي عن كتب عديدة، منها كتابهُ الكافية، والكشّاف والمفصّل للزّمخشريّ، حيث قام بشرحها لطلّابه، وكان محور دراستي ما أملاهُ عن المفصّل للزّمخشريّ، ولا يخفى على أحد قيمة كتاب المفصّل ومكانته العلميّة، لذلك كان لا بُدَّ من التّعريف بالزّمخشريّ وبكتابه المفصّل ، وبابن الحاجب وبكتابه الأمالي قبل البدء في بيان موقف ابن الحاجب ممّا أملاهُ عن المفصّل للزّمخشريّ.

أوّلاً: الزّمخشريّ وكتابه المفصّل :

1. اسمه، وكنيته، ولقبه: الزّمخشريّ هو محمود بن عمر بن محمّد بن أحمد الزّمخشريّ[1] الخوارزميّ،[2] وكنيته أبو القاسم،[3] وَلَقَبُهُ "جار الله" ولُقّب بذلك؛ لأنّه سافر إلى مكّة، وجاور فيها زماناً.[4] ولُقّب أيضاً ب "فخر خوارزم"؛ لِما قصده النّاس للانتفاع بعلمه.[5]

2. مولده: وُلد الزّمخشريّ في سَحر يوم الأربعاء السّابع والعشرين من رجب، وقيل: السّابع عشر منه[6]، سنة سبعٍ وستّين وأربعمائةٍ هجريّة، بقرية زمخشر.[7]

3. مكانته العلميّة : وَصَفَ ابن خلّكان الزّمخشريّ بالإمام الكبير في التّفسير، والحديث، والنّحو، واللّغة ، وعلم البيان، وقال أيضاً: إنّه كان إمام عصره من غير مدافع، تُشدُّ

---

[1] أطلق عليه (الزّمخشريّ)، لولادته بقرية زمخشر، وهي قرية جامعة من نواحي خوارزم. ينظر: ياقوت الحمويّ، **معجم البُلدان**، 147/3.

[2] ينظر: ابن خلّكان، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، 168/5. والذهبيّ، **العبر في خبر من غبر**، 455/2، **وميزان الإعتدال في نقد الرّجال**، 78/4. وابن حجر العسقلانيّ، **لسان الميزان**، 8/8. والسّيوطيّ، **بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة**، 279/2. وابن العماد الحنبليّ، **شذرات الذّهب في أخبار من ذهب**، 194/6. والزّركليّ، الأعلام **قاموس تراجم لأشهر الرّجال والنّساء من العرب والمستعربيّن والمستشرقين**، 178/7.

[3] ينظر: ابن خلّكان، **وفيّات الأعيان** ، 168/5. والسّيوطيّ، **بغية الوعاة** ، 279/2. وابن عماد الحنبليّ، **شذرات الذّهب في أخبار من ذهب**، 194/6. والزّركليّ، **الأعلام** ، 178/7.

[4] ينظر: ابن خلّكان، **وفيّات الأعيان** ، 169/5.

[5] ينظر: نفسه. والسّيوطيّ، **بغية الوعاة** ، 279/2.

[6] ينظر: القفطيّ، **أنباه الرّواة على أنباه النّحاة**، 271/3. وابن العماد الحنبليّ، **شذرات الذّهب** ، 198/6.

[7] ينظر: السّمعانيّ، **الأنساب**، 316/6. وياقوت الحمويّ، **معجم الأدباء إرشاد الأديب إلى معرفة الأدب**، 2688/6.

إليه الرّحال في فنونه[1]. وقال السّيوطيّ مادحاً الزّمخشريّ بأنّه: "كان واسعَ العلم، كثيرَ الفضل، غايةً في الذّكاء وجودة القريحة، متفنّناً في كلّ علم".[2]

4.شيوخه: ومن العلماء الّذين تتلمذ الزّمخشريّ على أيديهم أثناء سعيه لطلب العلم، أبو عليّ الحسن بن المظفّر النّيسابوريّ (ت 405هـ) الّذي كان مؤدّب أهل خوارزم في عصره، وأبو مضر محمود بن جرير الضّبّيّ الأصبهانيّ (ت 507هـ)،[3] واستفاد منهما في الفقه واللّغة.

5. تلاميذه: تتلمذ على يد الزّمخشريّ أبو المحاسن إسماعيل بن عبد الله الطّويليّ بطبرستان، وأبو المحاسن عبد الرّحيم بن عبد الله البزّار بأبيورد، وأبو عمرو عامر بن الحسن السّمسار بزمخشر، وأبو سعد أحمد بن محمود الشّاشي بسمرقند، وأبو طاهر سامان بن عبد الملك الفقيه بخوارزم[4]. ومن أشهرهم أيضاً أبو الفضل البقّاليّ الخوارزميّ الّذي كان يلقّب بزين المشايخ، حيث أخذ عن أبي القاسم اللّغة ، وعلم الإعراب، وجلس بعده مكانه.[5]

6. مذهبه الفقهيّ: وأجمعت التّراجم أنّ الزّمخشريّ كان معتزليّ العقيدة، متظاهراً في مذهبه، قويّاً فيه، ونُقل عنه أنّه إذا قصد صاحباً له، واستأذن عليه في الدّخول، يقول لمن يأخذ له الإذن: قل له أبو القاسم المعتزليّ بالباب، أمّا من حيث الفروع، فهو حنفيّ المذهب.[6]

7. مؤلّفاته: عُرفَ الزّمخشريّ بأنّه صاحب "الكشّاف" و "المفصّل "، بيد أنّ تصانيفه كثيرةٌ ناهزت الخمسين كتاباً، توزّعت في علوم التّفسير، والحديث، واللّغة ، والنّحو، وعلم البيان، والمواعظ، والفقه، والتّاريخ، والجغرافيا، وغيرها[7]. فكتابه "الكشّاف" في التّفسير، سارت به

---

[1] ينظر: **وفيات الأعيان** ، 168/5.

[2] **بغية الوعاة** ، 279/2.

[3] ينظر: الزّمخشريّ، **أساس البلاغة** 3/1-4، وياقوت الحمويّ، **معجم الأدباء** ، 2688/6. والسّيوطيّ، **بغية الوعاة** ، 279/2.

[4] ينظر: السّمعانيّ، **الأنساب**، 316/6.

[5] ينظر: ياقوت الحمويّ، **معجم الأدباء** ، 2618/6.

[6] ينظر: ابن خلّكان، **وفيات الأعيان** ، 170/5. والذهبيّ، **العبر في خبر من غبر**، 455/2، **وميزان الاعتدال في نقد الرّجال**، 78/4. وابن حجر العسقلانيّ، **لسان الميزان**، 8/8. والسّيوطيّ، **بغية الوعاة** ، 279/2. وابن العماد الحنبليّ، **شذرات الذّهب** ، 194/6. والزّركليّ، **الأعلام** ، 178/7.

[7] ينظر: ابن خلّكان، **وفيات الأعيان** ، 168/5-169. والسّيوطيّ، **بغية الوُعاة** ، 280/2. ابن العماد الحنبليّ، **شذرات الذّهب** ، 194/6-195. والزّركليّ، **الأعلام** ، 178/7.

الرّكبان، وبلغ صيته مشارق الأرض ومغاربها، رغم تحذير بعض العلماء من الأخذ منه، فهذا الإمام الذّهبيّ وهو عالمٌ في الجرّح والتّعديل، يقول في حقّه: "فكن حذراً من كشّافه"[1]، وله: المفصّل في النّحو، والفائق في ريب الحديث، والمقامات، والمستقصى من الأمثال، وغيرها من المصنّفات الماتعة المانعة.[2]

8.مذهبه النّحويّ: اختلف المؤلّفون في مذهب الزّمخشريّ النّحويّ، فمنهم من يضعه في طبقة النّحويّين البصريّين، وأنَّهُ تابع لمذهب سيبويه والبصريّين في آرائه[3]، بيّنما عده شوقي ضيف بغدادياً[4] يميل إلى المذهب البصريّ[5]، وتبعه في ذلك عبده الراجحيّ[6].

9. وفاته: توفاه الله في ليلة عرفة سنة ثمانٍ وثلاثين وخمسمائة من الهجرة النّبويّة – رحمه الله – بكُركانج، وهي قصبة خوارزم على شاطئ نهر جيحون، وبها قبره.[7]

---

[1] **ميزانُ الإعتدال في نقد الرّجال**، 78/4.

[2] ينظر: السّيوطيّ، **بغية الوعاة** ، 280/2. وابن العماد الحنبليّ، **شذرات الذّهب** ، 195/6. الزّركليّ، **الأعلام**، 178/7.

[3] ينظر: الحُوفيّ، **الزّمخشريّ**، 268.

[4] " يقوم على الانتخاب من آراء المدرستين البصريّة والكوفيّة جميعاً" ضيف، شوقي، **المدارس النّحويّة**،245. **النّحويّة**،245.

[5] ينظر: **نفسه**، 284.

[6] ينظر: **دروسٌ في كتب النّحو**، 106.

[7] ينظر: القفطيّ، **أنباه الرّواة على أنباه النّحاة**، 268/3. وابن خلّكان، **وفيات الأعيان** ، 173/5. والسّيوطيّ، والسّيوطيّ، **بغية الوُعاة** ، 280/2. والزّركليّ، **الأعلام** ، 178/7.

المفصّل في علم العربيّة

يعدُّ (المفصّل في علم العربيّة) من الكتب النّحويّة القديمة ذات الأهميّة الكبيرة، فقد تناوله بالشّرح ابن يعيش (ت 643 هـ)، وابن الحاجب (ت 646 هـ)؛ لأنّ أسلوب الزّمخشريّ في كتابه المفصّل يتّصف بالإيجاز غير المُخِلّ، والتّلخيص غير الممِلّ[1]؛ ولهذا السّبب كثر شُرّاح الكتاب.

وقسّم الزّمخشريّ الكتاب إلى أربعةِ أقسام:

- القسم الأوّل: في الأسماء.
- القسم الثّاني: في الأفعال.
- القسم الثّالث: في الحروف.
- القسم الرّابع: في المشترك بيّن الأسماء والأفعال والحروف.[2]

وكان منهجه في تناول هذه الأقسام هو الاستشهاد بالآيات القرآنيّة في عرض القواعد النّحويّة، والإكثار من الاستشهاد بالشّواهد الشّعريّة، والاستشهاد أيضاً بالأمثال والأقوال العربيّة، ولكن بنسبة تقلّ كثيراً عن استشهاده بالآيات القرآنيّة، والشّواهد الشّعريّة.

وقد غلب المذهب البصريّ على الزّمخشريّ في تناول المسائل النّحويّة في كتابه المفصّل ، ويظهر ذلك بالاعتماد الكبير على سيبويه ومتابعة آرائه، وعلى الرّغم من هذا، أجده في بعض الأحيان يلجأ إلى اختيار رأي الكوفيّين، وهذا قليل في كتابه.

وكتاب المفصّل من الكتب الّتي نالت اهتمام بعض النّحاة والشّعراء، فأقبلوا عليه ثناءً وشرحاً، ومن هؤلاء ابن يعيش الّذي قال في مقدّمة شرحه لهذا الكتاب: "فلمّا كان الكتاب الموسوم بالمفصّل ... جليلاً قدرُه، نابهاً ذكرُه، قد جمعت أصول هذا العلم فصوله، وأوجز لفظه، فتيسّر على الطّالب تحصيله".[3]

---

[1] ينظر: **المفصّل في علم العربيّة**، 5.

[2] ينظر: **نفسه**، 5.

[3] **شرح المفصّل** ، 2/1.

وقال الشّاعر في مدح المفصّل في علم العربيّة للزّمخشريّ:

(البحر الطّويل)

إذا ما أردتَ النّحو هاك محصّلا عليكَ من الكتبِ الحسانِ مُفَصّلا[1]

وقال آخر:

(البحر الطّويل)

مفصَّلُ جارِ اللهِ في الحسن غايةٌ وألفاظُهُ فيه كدُرٍّ مُفَصَّل

ولولا التُّقى قلت: المفصّلُ مُعْجِزٌ كآيٍ طوالٍ من طوالِ المفصّل .[2]

وبعد موجز الوصف هذا الّذي يتّضح فيه أهميّة هذا الكتاب في النّحو، يمكن القول: إنّ هذا هو الدّافع وراء إفراد ابن الحاجب فصلاً كاملاً في كتابه الأمالي في تناول بعض موضوعات هذا الكتاب، وعلى هذا سار موضوع بحثي.

---

[1] حاجيّ خليفة، **كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون**، 1774/2.

[2] **نفسه**.

ثانياً: ابن الحاجب وكتابه الأمالي:

1. اسمه وأصله: هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكرديّ الدّوينيّ[1] الأصل، الإسنائي[2] المولد، المقرئ النّحويّ، المعروف بابن الحاجب، وهو من أسرة كرديّة تسكن في الجهة الشّماليّة الشّرقيّة من العراق، في بلدة دوين، ثمّ انتقلت أسرته مع الأيّوبيّين إلى بلاد الشّام، ثمّ انتقل معهم إلى مصر، وكان أبوه جنديّاً حاجباً للأمير موسك الصّلاحيّ خال صلاح الدّين الأيّوبيّ.[3]

2. مولده: ولد ابن الحاجب سنة سبعين أو إحدى وسبعين وخمسمائة للهجرة بإسنا في الصّعيد المصريّ، ولم تطل مدّة إقامته في إسنا، حيث غادرها منذ صغره؛ لأنّ والده ألحقه بمعاهد العلم في القاهرة.[4]

3. أخلاقه: وكان ابن الحاجب يتّصف بخلق رفيع، دخل قلوب النّاس بهذا الخلق وبعلمه الغزير، وقال عنه ابن أبي شامة: "**كان ركناً من أركان الدّين في العلم، وكان ثقة حجّة، متواضعاً، عفيفاً، كثير الحياء، منصفاً للعلم وأهله، ناشراً له، محتملاً للأذى، صبوراً على البلوى**"[5]، وأيضاً قيل عنه: " **كان بارعاً في العلوم الأصوليّة، وتحقيق علم العربيّة، وكان متقناً**

---

[1] دَوِينُ: بلدة من نواحي حي أرّان في آخر حدود أذربيجان بالقرب من تفليس. ينظر: **ياقوت الحمويّ، معجم البُلدان**، 491/2.

[2] نسبة إلى إسْنَا: وهي مدينة بأقْصى الصّعيد، وليس وراءها إلّا أُدفو وأسوان، ثم بلاد النّوبة، وهي على شاطئِ النّيل من الجانب الغربيّ في الإقليم الثّاني. ينظر: **ياقوت الحمويّ، معجم البُلدان**، 189/1.

[3] ينظر: ابن الحاجب، **الإيضاح في شرح المفصّل** ، 5/1. وابن خلّكان، **وفيات الأعيان** ، 248/3. والذهبيّ، **سير أعلام النّبلاء**، 264،265/23. والسّيوطيّ، **بغية الوُعاة** ، 134/2.

[4] ينظر: الذهبيّ، **سير أعلام النّبلاء**، 265/23. والسّيوطيّ، **بغية الوُعاة** ، 134/2. وبطاش كبرى زاده، **مفتاح السّعادة ومصباح السّيادة في موضوعات العلوم**، 133. وكحّالة، **معجم المؤلّفين تراجم مُصنّفي الكُتب العربيّة**، 366/2.

[5] **تراجم رجال القرنين السّادس والسّابع المعروف بالذّيل على الرّوضتين**، 280-281.

لمذهب الإمام مالك، وكان من أذكى أذكياء الإمّة قريحة[1]، وكان -رحمه الله- "من المحسنين الصّالحين المتّقين".[2]

4. مذهبه الفقهيّ: كان مالكيّ المذهب، وقد وصفه السّبكيّ بقوله: "**شيخ المالكيّة في زمانه**".[3]

5. شيوخه: تتلمذ ابن الحاجب على مشاهير علماء عصره، منهم: الشّاطبيّ (ت 590هـ) [4]، وأبو القاسم البُوصيريّ (ت 598هـ)[5]، وأبو الفضل الغَزْنويّ (ت 599هـ)[6]، وابن وابن عساكر (ت 600 هـ) [7]، وأبو الجود (ت 605هـ) [8]، وتفقّه على أبي المنصور الأبياريّ (ت 618هـ) [9]، وابن ياسين (ت 636هـ) [10].

---

[1] ينظر: **تراجم رجال القرنين السّادس والسّابع المعروف بالذّيل على الرّوضتين** ، 280-281. وابن كثير القرشيّ، **البداية والنّهاية**، 301/17.

[2] أدفوي، جعفر بن ثعلب، الطّالع السّعيد: **الجامع لأسماء الفضلاء والرّواة بأعلى الصّعيد**، 189.

[3] **طبقات الشّافعيّة الكبرى**، 365.

[4] هو القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد، الإمام أبو محمّد أبو القاسم الرعينيّ الشّاطبيّ المقرىء الضّرير، ينظر السّيوطيّ، **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، 1/ 496-497.

[5] هو أبو القاسم هبة الدين علي بن مسعود الأنصاريّ الكاتب الأديب. ينظر: السّيوطيّ، **حسن المحاضر** ، 375/1.

[6] هو محمّد بن يوسف بن علي بن شهاب الدين أبو الفضل الغزنويّ المقرئ الفقيه النّحويّ نزيل القاهرة، وتوفي وتوفي في القاهرة. ينظر: السّيوطيّ، **حسن المحاضرة** ، 498/1.

[7] هو القاسم بن الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن المحدب، أبو محمّد بن عساكر الدّمشقيّ، ينظر: ابن العماد العماد الحنبليّ **شذرات الذهب**، 347/4.

[8] هو غياث بن فارس بن سكن أبو الجود اللخميّ المنذريّ المصريّ المقرئ النّحويّ الضّرير شيخ القرّاء بديار مصر. ينظر: السّيوطيّ، **حسن المحاضرة** ، 498/1.

[9] هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن علي، كان فقيهاً أصوليّاً كلامياً. ينظر: السّيوطيّ، **حسن المحاضرة** ، ، 454/1.

[10] هو علي بن علي عبد الله بن ياسين بن نجم الدين، أبو الحسن الكنانيّ العسقلانيّ، المعروف بابن البلان. ينظر: ابن كثير الدّمشقيّ، أبو الفداء، **البداية والنهاية في التاريخ**، 554/1-555، و السّيوطيّ، **حسن المحاضرة** ، 499/1.

6. تلاميذه: تتلمذ على يد ابن الحاجب عددٌ من علماء عصره من أبرزهم: الملك النّاصر داود بن الملك المعظم (ت655هـ) [1]، وجمال الدّين بن مالك (ت 672هـ)[2]، والرّضيّ والرّضيّ القسطنطينيّ (ت 695 هـ) [3]، والنّصّيبيّ (ت 695هـ) [4].

7. مكانته العلميّة: عُرّف ابن الحاجب بأنّه فقيه، ومفتٍ، ومناظرٌ، ومبرز في عدّة علوم، ومتبحر، وثقة، مع دينٍ وورعٍ، وتواضعٍ واحتمالٍ واطراح للتكلّف[5]. ومصنّفاته في غاية الحسن، لذلك تناولها عدد من الدّارسين والعلماء بالدّراسة والتّحليل في مختلف العصور[6].

8. **مؤلّفاته:** مؤلفاته عديدة منها: الأمالي النّحويّة، وإعراب بعض آيات من القرآن العظيم، والإيضاح في شرح المفصّل ، وجامع الأمّهات أو مختصر الفروع، أو المختصر الفرعيّ، وجمال العرب في علم الأدب، ورسالة في العشر، وذيل على تاريخ دمشق لابن عساكر، والشّافية، وشرح الشّافية، وشرح كتاب سيبويه، وشرح المقدّمة الجزوليّة، وشرح الكافية، والوافية، وشرح الوافية، وعقيدة ابن الحاجب، والقصيدة الموشّحة في الأسماء المؤنّثة السّماعيّة، والكافية،

---

[1] هو الملك الناصر داود بن المعظم عيسى بن العادل، قرأ الكافية على ابن الحاجب، ونظمها بمنظومته الوافية، نزولاً عند رغبة النّاصر، ثمّ شرح النّظم، ينظر: ابن كثير لدمشقي، **البداية والنهاية**، 198/13، وأبو الفداء، **المختصر في أخبار البشر**، 195/3،

[2] هو محمّد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك العلامة جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجياني الشّافعيّ النّحويّ، النّحويّ، نزيل دمشق. ينظر: السّيوطيّ، **بغية الوعاة** ، 130/1– 137.

[3] هو أبو بكر عمر بن علي بن سالم، الإمام رضيّ الدين القسطنطينيّ النّحويّ الشّافعيّ، من أكابر أئمة العربيّة بالقهرة، ينظر: السّيوطيّ، **بغية الوعاة** ، 1/ 470–471، وابن العماد الحنبليّ، **شذرات الذهب** ، 2/ 434.

[4] هو محمّد محمّد بن علي بن المبارك الموفّق أبو عبد الله بي أبي العلاء الأنصاريّ النّصّيبيّ البعلبكيّ الشّافعيّ، مقرئ، محقّق، عارف، مجوّد، قرأ بالإسكندرية على أبي عمرو بن عثمان، ينظر: الجوزي، **غاية النّهاية في طبقات القرّاء**، 244/2.

[5] ينظر: الذهبيّ، **سير أعلام النّبلاء**، 266/23. والسّيوطيّ، **بغية الوعاة** ، 135/2. وبطاش كبرى زاده، **مفتاح السّعادة** ، 134.

[6] ينظر: السّيوطيّ، **بغية الوعاة** ، 135/2. وبطاش كبرى زاده، **مفتاح السّعادة** ، 134.

ومختصر المنتهى أو المختصر الأصوليّ، والمقصد الجليل في علم الخليل، ومنتهى السّؤال، ومعجم الشّيوخ، والمكتفي للمبتدي.[1]

9. وفاته: توفاه الله سنة ستٍ وأربعين وستِمائة هجريّة، وقد دفن في الإسكندريّة خارج باب البحر في تربة الشّيخ ابن أبي شامة.[2]

10. **مذهبه النّحويّ:** كان ابن الحاجب متأثراً بمذهب البصريّين إلى حدٍّ كبير، فهو يتبنّى آراءهم، ويسوق حججهم، ويأخذ بأدلّتهم دون تعصّب، وقد قام بشرح عدد من مصنّفاتهم مثّل كتاب الإيضاح في شرح المفصّل ، وممّا يدلّ على اتّجاهه نحو هذا المذهب تأثره بسيبويه (ت 180هـ)، وأبي علي الفارسيّ (ت 377هـ)، والزّمخشريّ (ت 538هـ) [3].

أمالي ابن الحاجب:

يعدُّ كتابُ (أمالي ابن الحاجب) من الكتب النّحويّة، وهو يتكوّن من جزأين، عرض فيه المؤلّف ستّة أقسام من الأمالي:

القسم الأوّل: الأمالي على آيات من القرآن، ومنهج ابن الحاجب كان ذكر الآية القرآنيّة أو الجزء المختّص الّذي يريد الإملاء عليها، واهتمّ في هذا القسم بالإعراب، وكان من أكثر المسائل الّتي ارتكز عليها: تعلّق الجار والمجرور، وبيان ما يعود عليه الضّمير، ووضع الظّاهر موضع الضّمير.[4]

القسم الثّاني: الأمالي على مواضع من كتاب المفصّل للزّمخشريّ، وهذا القسم موضوع بحثي، وسار فيه ابن الحاجب في ثلاثة اتّجاهات مختلفة:

– الاتّجاه الأوّل: يقوم فيه بوضع عبارة من المفصّل ، ثمّ يوضّحها.

---

[1] ينظر: السّيوطيّ، **حسن المحاضرة** ، 456/1. وكحّالة، **معجم المؤلفين تراجم مصنّفي الكتب العربيّة**، 366/2. وبطاش كبرى زاده، **مفتاح السّعادة** ، 133،134،135،136.

[2] ينظر: أبو شامة، **تراجم رجال القرنين السّادس والسّابع المعروف بالذّيل على الرّوضتين**، 281. وابن خلّكان، **وفيّات الأعيان** ، 250/3.

[3] ينظر: ابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، 20/1.

[4] ينظر: **نفسه**، 43/1،46،47.

– الاتّجاه الثّاني: يقوم بمخالفة الزّمخشريّ في بعض عباراته.
– الاتّجاه الثّالث: يكون فيه مؤيّداً للزّمخشريّ ومدافعاً عنه في بعض ما قاله.[1]

القسم الثّالث: الأمالي على بعض مسائل الخلاف بيّن النّحويّين، وهذا القسم أصغر أقسام الأمالي، ودور ابن الحاجب فيه هو الحكم، حيثُ يؤيّد ما يراه صواباً بالحجّة والدّليل، دون النّظر في ذلك إلى صاحب الرّأي، فابن الحاجب لا يهمّه أن يعارض كبار النّحاة أمثال سيبويه، فهو مع ما يراه حقّاً.[2]

القسم الرّابع: الأمالي على مواضع من المقدّمة (الكافية) لابن الحاجب. حيث أكثر ابن الحاجب في هذا القسم من الحديث عن الحدود الّتي أوردها في كافيته، واتّبع أساليب مختلفة في تناول هذه الحدود، فأحياناً يكتفي بشرح الحدّ، وأحياناً أخرى يعترض على حدّ الكافية، ثمّ يجيب عن الاعتراض، وقد لا يجيب، وفي بعض الأوقات يخالف النّحويّين في الحدود مبيّناً أنّ حدّهُ أفضل من حدّهم[3]. وهذا أبرز ما جاء في هذا القسم.

القسم الخامس: الأمالي على أبيات من الشّعر، واتّبع ابن الحاجب في هذا القسم طريقتين، الطّريقة الأوّلى: ذكر بيت الشّعر في أوّل الإملاء، ثمّ يقوم بشرحه، وإعراب بعض كلماته أو الإجابة عن إشكال فيه.
الطّريقة الثّانية: لا يذكر البيت في أوّل الإملاء، بل يقدّم له بمقدّمة يشرح فيها مسألة معيّنة، ثمّ يذكره بعد ذلك.[4]

القسم السّادس: الأمالي المطلقة. وجاء في هذا القسم موضوعات متفرّقة، وهذا بخلاف ما جاء في باقي الأقسام السّابقة الّتي عُرفت بوحدة الموضوع، والموضوعات الّتي طُرحت في هذا القسم لا تبحث في أبواب النّحو المعروفة توضيحاً وشرحاً، لكنّها تغوص في فلسفة النّحو والتّعليل،

---

[1] ينظر: ابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، 48/1.
[2] ينظر: **نفسه**، 51،50/1.
[3] ينظر: **نفسه**، 52/1.
[4] ينظر: **نفسه**، 53/1.

وذلك لكثير من ظواهره. وابن الحاجب كان يناقش النّحويّين، ومن ثمّ يعارض ويناقض بعض آرائهم بالحجّة والدّليل. ويلاحظ أنّه استعان بالحديث النّبوي شاهداً في بعض المواضع.[1]

[1] ينظر: ابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب** ، 54/1.

الفصل الأوّل

القضايا الّتي وافق فيها ابن الحاجب الزّمخشريّ.

أوّلاً: عطف البيان.

ثانياً: مجيء المصدر على وزن اسم المفعول.

ثالثاً: (فارساً) تمييز في " لله دَرُّه فارساً".

رابعاً: رفع (يسلمون) في قوله تعالى: ﴿تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَۖ﴾

خامساً: قلبُ الواوِ ياءً في الشّعر.

سادساً: حذف خبر إنّ.

سابعاً: حكم إضافة أفعل التّفضيل.

ثامناً: اتّصال الضّميرين الغائبين وليس أحدهما فاعلاً.

تاسعاً: وضع الضّمير المتّصل موضع المنفصل.

عاشراً: جواز صرف العلم الثّلاثيّ السّاكن الوسط.

الحادي عشر: عمل الجمع من صيغة المبالغة .

الثّاني عشر: رفع الفاعل بفعل مُضمَر.

الثّالث عشر: حذف المنادى.

الرابع عشر: إقامة المُضاف إليه مقام المضاف بعد حذفه.

الخامس عشر: حذف الموصوف وإقامة الصّفة مقامه.

القضايا الّتي وافق فيها ابن الحاجب الزّمخشريّ.

وضعتُ هذا الفصل تحت عنوان القضايا التي وافق بها ابن الحاجب الزّمخشريّ، وكان معنوناً لقضايا عامة، لكنَّها في المتن تنحصر في الحدّ النّحويّ، أو التّعليق على آية قرآنية، أو بيت من الشّعر، أو مثال تعليمي قد ورد في المفصّل للزّمخشريّ، وأملاهُ ابن الحاجب على طلابه، وأيد ابن الحاجب رأي الزّمخشريّ بالموافقة؛ حيث كان يوضح كلامه، ويزيد عليه من عنده، وهذه المسائل هي :

أوّلاً: عطف البيان[1]

يُعدُّ عطفُ البيانِ من التّوابع النّحويّة الّتي نالت اهتمام النّحاة، فقد أملى ابن الحاجب على قول الزّمخشريّ عن المفصّل : "**ويُنَزّل من المتبوع منزلةَ الكلمة المستعملة من الغريبة إذا تُرجمت بها**"[2] [3]، والزّمخشريّ يشترط أنْ يكونَ عطفُ البيانِ أَشهر من متبوعه ويفسّره، إذ المتبوع كالغريب[4]، ومثّل على ذلك بقول الشّاعر :

(بحر الرجز)

1- أقسمَ باللهِ أبو حَفْصٍ عُمَرْ مَا مَسَّهَا مِنْ نقبٍ ولا دبرْ[5]

---

[1] "عطف البيان: وهو التّابع المُشْبِه للصّفة في توضيح متبوعه إنْ كان معرفة، وتخصيصه إنْ كان نكرة". وكلُّ ما جاز أن يكون عطفَ بَيَانٍ، جاز أن يكون بَدَلاً، نحو: (ضَرَبْتُ أبا عبد الله زيداً) واستثنى المصنفُ من ذلك مسألتين، يتعين فيهما كونُ التابع عطفَ بيانٍ: الأولى: أن يكون التابع مفرداً، معرفة، معرباً، والمتبوع مُنَادًى، نحو: يا غُلامُ يَعْمُرَا، والثّانية: أن يكون التابع خالياً من "أل" والمتبوعُ بأل، وقد أُضِفت إليه صفةٌ بأل، نحو: أَنَا الضّارِبُ الرّجُلِ زَيْدٍ. ينظر: **شرح ابن عقيل**، 3/221-222. الأزهريّ، **شرح التّصريح على التّوضيح**، 2/147.

[2] ابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، 1/306-307.

[3] الزّمخشريّ، **المفصّل في علم العربيّة**، 122.

[4] ينظر: **نفسه**، 122، 123. وابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، 1/306،307.

[5] الشّاهد في البيت: (عمر) عطف بيان من (أبو حفص) جيء به لتوضيح متبوعه المعرفة وابن الخطاب كان بعمر أشهر من أبي حفص. ينظر: الأزهريّ: **شرح التّصريح على التّوضيح**، 2/147-148. وينظر البيت بدون نسب عند الزّمخشريّ، **المفصّل في علم العربيّة**، 122. وابن يعيش نسبه لرؤبة، ينظر: **شرح المفصّل** ، 3/71. وابن الحاجب لم ينسبه لأحد، ينظر: **أمالي ابن الحاجب**، 1/307. ونسبه ابن حجر العسقلانيّ لعبد الله بن كَيْسَبة، ينظر: **الإصابة في تمييز الصّحابة**، 5/75.

قال ابن الحاجب مُعَلِّقاً على ما أملاهُ: "**فإنَّ عمرَ أشهرُ من قولهم: (أبو حفص)، لمّا كان محتمِلاً غيرَه، والتّابعُ كالمشهور، وليس ذلك بشرط، فإنَّ الإنسانَ إذا قال: جاء أبو عمرو زيد، وكان ثَمَّ آخرُ اسمُه أبو زيد خالد، وثَمَّ زيود كثيرة، فإنّه يحصل الإيضاح والكشف، وإنْ لم يكن أشهرَ. نعم الزّمخشريّ بنى الأمر على الأكثر**".[1]

ويتّضح من النّصّ السّابق أنّ ابن الحاجب قد وافق الزّمخشريّ في أنّ عطف البيانِ أشهرُ من متبوعه ويفسّره، لكنّه شدّد على أنّ اشتراط الزّمخشريّ بأنّ عطف البيان سيكون أشهر من متبوعه ليس دقيقاً، بل أضاف إليه الإيضاح، وإذا قلنا: عطف البيان أشهر من متبوعه، فهو على حدِّ ذلك أوضح منه، فابن الحاجب وضّح رأي الزّمخشريّ، وبيّنه، ثمّ ختمّ تعليقه عليه بقوله: نعم الزّمخشريّ بنى الأمر على الأكثر، وهو يوافقه في ذلك رَغم إضافته.

وأطلق سيبويه على التّوابع كلِّها عطفَ بيان، حيثُ سمَّى الصّفة، والبدل، والعطف، وعطف البيان، عطفَ بيان[2]؛ لأنّ الأصل فيها أن يأتي التّابع مبيّناً، ومُوضّحاً ومُفسّراً متبوعه، لهذا أجدهُ وضع جميع هذه التّوابع تحت مُسمّى عطف البيان.

وبيّن ابن السَّراج (ت 316 هـ) سبب تسمية عطف البيان بهذا الاسم، فقال: "**لأنّه للبيان، جيء به، وهو مفرِّق بيّن الاسم الّذي يجري عليه، وبيّن ماله مثّل اسمه نحو: رأيتُ زيداً أبا عمروٍ، ولقيتُ أخاكَ بكراً**".[3]

وبكلامهِ هذا يؤكّد صحّة ما جاء به الزّمخشريّ وابن الحاجب في أنَّ التّابع – أي عطف البيان– يكون أشهر من متبوعه ف(أبا عمروٍ، وبكرا) أشهر من (زيداً ، أخاكَ) في المثالين السّابقين، وعند ابن الحاجب أوضح من متبوعه.

---

[1] **أمالي ابن الحاجب**، 307/1.

[2] ينظر: **الكتاب**، 433/1، 432، 193/2، 190، 186، 185، 184.

[3] **الأصول في النّحو**، 45/2.

*ينظر: أبو جليدان، موسى سالم إبراهيم، **التّوجيهُ النّحويُ لتداخِل التّوابع في القرآن الكريم**،(رسالة دكتوراة)، 56، 75، الجامعة الإسلامية غزة، 1439هـ ، 2017م.

وقال الفارسيّ (ت 377 هـ) في عطف البيان: هو الّذي "**يجري الاسم الّذي ليس بحلية ولا فعل، ولا نسب على الاسم الّذي قبله، فيُبيّنه كما يُبيّن هذه الأشياء الّتي هي صفات ما يجري عليه. وذلك نحو: رأيتُ أبَا عبدِ اللهِ زيداً، وضربتُ صاحِبَك بكراً. ف(زيداً)، و(بكراً) قد بيّنا الأوّل**".[1] وقول الفارسيّ هذا يتشابه مع قول ابن السّراج، فكلاهما بيّنا أنّ التّابع مبيّن للمتبوع، ولم يختلفا عن الزّمخشريّ وابن الحاجب.

ويرى ابنُ جنّيّ (ت 392 هـ) أنّ معنى عطف البيان هو "**أن تقيم الأسماء الصّريحة غير المأخوذة من الفعل مقام الأوصاف المأخوذة من الفعل، تقول: قام أخوك محمّد، كقولك: قام أخوك الظّريفُ، وكذلك: رأيت أخاك محمّداً، ومررت بأخيك محمّد**".[2] وأشار ابن جنّيّ في هذا النّصّ إلى أنّ التّابع (عطف البيان) يتبع متبوعه، ويكون بوضع الأسماء الصّريحة مقام الأوصاف الصّريحة كما في قوله: قام أخوك محمّد، وقام أخوك الظريفُ، فوضع الاسم الصريح مكان الصّفة، ولم يُشِرْ إلى ما جاء به الزّمخشريّ.

وعرَّف الجرّجانيّ (ت 471 هـ) عطف البيان بقوله: "**هو الاسم الّذي يكون الشّيء به أعرف، فيُبيّن به غيره، كقولك: مررت بأخيك زيدٍ، بيّتَ الأخ بزيد، وبزيدٍ أبي عبد الله، إذا كان معروفاً بكنيته، وبأبي عبد الله زيد** "[3] والجرّجانيّ في نصّه هذا لم يضِفْ شيئاً عمّا جاء بهِ ابن السّراج والفارسيّ، فكلامُهُ تكرار لكلامهما، ولم يختلف عن الزّمخشريّ وابن الحاجب.

وبيّن الجزوليّ (ت 607 هـ) في مقدّمته أنّ عطف البيان: "**هُو الاسم الجاري عَلى اسْمٍ دُونَه في الشُّهْرة، بيّنهُ كما بيّنه النّعت، إلّا أنَّهُ لا يكُونُ نَعْتاً لِمَانِعٍ فيه**".[4] وبيّن الجزوليّ أنّ عطف البيان يشبه النّعت بالإعراب، وهو أيضاً مبيّن لِمَا تجريه عليه كما يُبَيِّن النّعت، إلّا أنّهُ لا

---

[1] **الإيضاح العضدي**، 281.

[2] **اللّمع في العربيّة**، 90.

[3] **الجُمل**، 32-33.

[4] المقدّمة **الجزوليّة في النّحو**، 70.

*ينظر: أبو جليدان، موسى سالم إبراهيم، **التّوجيهُ النّحويُ لتداخِل التّوابع في القرآن الكريم**،(رسالة دكتوراة)، 56،75، الجامعة الإسلامية غزة،1439هـ ،2017م.

يكون نعتاً لمانع ولِعلّة، وبهذا يتوافق كلامه مع الزّمخشريّ في أن عطف البيان أشهر من متبوعه.

ولعلَّ المانع الّذي يعنيه هو كونه جامداً غير مشتقّ، ويتّضح ذلك في تعريف ابن عبد المعطي (ت 628 هـ) لعطف البيان، حيث قال: **إنّه "اسمٌ يُفَسِّر اسماً، كما يفسِّره النّعت، إلّا أنَّه ليس مشتقّاً، ولا في حكم المشتقّ، فأشبه البَدلَ، والفرق بيّنهما: أنّه لا يُنْوَى فيه إحلالُ الثّاني مَحَلّ الأوّل**".[1] ومن هذا التّعريف يتّضح الفرق بيّن كلٍّ من عطف البيان، والنّعت، والبدل، والأسباب الّتي ميّزت كلّ تابع عن غيره، فالنّعت مشتقٌّ، وهذا جامد، وهو ليس بدلاً مع كونه جامداً؛ لأنّه لا يُنوى إحلال الثّاني محلّ الأوّل، فهكذا فرّقَ بيّن النّعت والبدل.

أمّا ابنُ مالك (ت 672 هـ)، فقد حدَّ عطف البيان، بقوله: "**التّابع الجاري مجرى النّعت في ظهور المتبوع، وفي التّوضيح والتّخصيص، جامداً أو بمنزلته**".[2] والواضح من تعريف ابن مالك أنّهُ جمع بيّن ما جاء به النّحاة السّابقون في توضيح مفهوم عطف البيان بعبارات مختصرة وشاملة. وسار على هذا ابن هشام (ت 761 هـ) الّذي وضع لعطف البيان حدّين، الأوّل أنّه: "**تابِعٌ غَيْرُ صِفَةٍ يوضّح مَتْبُوعَهُ، أو يُخَصِّصُهُ**"[3]، والثّاني أنّه: "**تابِعٌ، مُوَضِّحٌ أو مُخَصِّصٌ، جامِدٌ غَيْرُ مُؤَوَّلٍ**".[4] وهو بهذين المفهومين لم يضفْ شيئاً جديداً عن غيره.

ولا يختلف الأزهريّ (ت 905 هـ) في حدّه لعطف البيان عمّا سبقه إليه ابن هشام، حيث قال: "**وهو التّابع المُشْبِه للصّفة في توضيح متبوعه إنْ كان معرفة، وتخصيصه إنْ كان نكرة**".[5] ومثّل على المتبوع إن كان معرفة بقول الشّاعر:

(بحر الرجز)

---

[1] **الفصول الخمسون**، 236.

[2] **شرح التّسهيل: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، 186/3.

[3] **شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب**، 224

[4] **شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى**، 278.

[5] **شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح، بمضمون التّوضيح في النّحو**، 147/2.

*ينظر: أبو جليدان، موسى سالم إبراهيم، **التّوجيهُ النّحويُ لتداخِل التّوابع في القرآن الكريم**،(رسالة دكتوراة)، 56،75، الجامعة الإسلامية غزة،1439هـ ،2017م.

أقسمَ باللهِ أبو حَفْصٍ عُمَرْ .....

ف(عمر) عطف بيان على (أبو حفص) للإيضاح، مثّل به الزّمخشريّ وابن الحاجب، ومثّل على المتبوع إذا كان نكرة بعدد من الأمثّلة منها : قولهِ تعالى:" ﴿أَوۡ كَفَّٰرَةٞ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ [1] ف(طعام مساكين) عطف بيان على كفارة [2]، وقال السّمين الحلبيّ " **والبدلُ قد يجيء للبيان**"[3] ووجد إعراب (طعام مساكين) على أنّهُ بدل من كفارة[4]. وفي ضوءِ ما سَبق يتّضح أنّ الشّق الأوّل من التّعريف هو محور ماجاء به الزّمخشريّ وابن الحاجب في هذه المسألة، أمَّا الشّق الثّاني فلم يتطرقا لهُ .

وكذلك الحال بالنّسبة للسّيوطيّ (ت 911 هـ) الّذي حدّ عطف البيان بقوله: "**هو الجاري مجرى النّعت في تكميل متبوعه توضيحاً، وتخصيصاً، قيل: وتوكيداً**".[5] فالسّيوطيّ في هذا التّعريف جمع ما قاله النّحاة في عطفِ البيان ليس إلّا، ووضّح ذلك في كتابه .

وسلك الفاكهي (ت 972 هـ) المسلك نفسه الّذي سلكه ابن هشام في التّوضيح الثّاني لحدّ عطف البيان، فقال: "**تابع موضّح أو مخصّص، جامد غير مؤوّل**".[6]

والتّعريفات السّابقة في معظمها متشابهة مع بعض، ومن تتبّعي لأقوال النّحاة لم أجد مَنْ يعارض الزّمخشريّ وابن الحاجب، فمعظمهم وضّحوا أنّ التّابع مبيّن ومُوضّحٌ ومُخصّصٌ لمتبوعه، لكنّ الجرّجانيّ والجزوليّ كانا الأقربَ من غيرهم إلى الزّمخشريّ.

---

[1] **المائدة، 95/5.**

[2] ينظر: السّمين الحلبيّ، **الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، 425/4، **والأزهريّ، شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح، بمضمون التّوضيح في النّحو**،147/2-148.

[3] **الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، 425/4

[4] ينظر: العكبريّ، **التّبيان في إعراب القرآن**، 1/ 461، والدّرويش محييي الدّين، **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، 20/3، والدُّرَّة، محمّد علي طه، **تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه**، 208/3.

[5] **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 131/3.

[6] **شرح كتاب الحدود في النّحو**، 254.

*ينظر: أبو جليدان، موسى سالم إبراهيم، **التّوجيهُ النّحويُ لتداخِل التّوابع في القرآن الكريم**،(رسالة دكتوراة)، 56،75، الجامعة الإسلامية غزة،1439هـ ،2017م.

ثانياً: مجيء المصدر على وزن اسم المفعول

بيّن الزّمخشريّ أنّ المصدر يرِد على وزن اسمي الفاعل والمفعول، كالفاضلة والعافية والعاقبة[1][2]، ويأتي المصدر الميميّ على وزن اسم المفعول، فقد قال ابن الحاجب مُمْلياً عن المفصّل :

(بحر الطّويل)

2- أُقاتِلُ حتّى لا أرى لي مُقاتَلاً وأنجُو إذا غُمَّ الجبانُ من الكربِ.[3]

ف "مُقاتلاً" مصدر ميميّ جاءَ على وزن اسم المفعول، وما جاء بهِ الزّمخشريّ[4] أقرّه ابن الحاجب بقوله: "**كلُّ فعل زاد على ثلاثة أحرف، فإنَّ مفعوله واسمَ الزّمان والمكان والمصدر تكون على لفظ واحد، كقولك: أخرجته فهو مُخْرَج، وأخرجته في يوم كذا، واليوم مُخرج حسن، وهذا المكانُ مُخرجٌ حسن، وأخرجته مُخْرَجاً بمعنى : إخراجاً. قال الله تعالى: ﴿وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾**[5] **. أي: إخراجَ صدق، فقولُه: أقاتلُ ، البيت، ونصبَ مقاتَلاً؛ لأنّه مفعول مفعول بـ "أرى". كما تقول: لا أرى لي قتالًا. ومُقاتَلٌ في الأصل مصدرٌ؛ لأنّك تقولُ: قاتلته قِتالا**

---

(1) قال ابن يعيش قولهم" "الفاضلة" بمعنى الفضل والإفضال، و"العافية" بمعنى المعافاة يقال: عافاه الله وأعفاه معافاة وعافية، و"العاقبة" من قولهم عقب فلان مكان أبيه أي خلفه وعاقبة كل شيء آخره، وفي الحديث السيد والعاقب، فالعاقب من يخلف السيد، وقول النبي "صلى الله عليه وسلم" أنا العاقب آخر الأنبياء" . **شرح المفصل،** 52/6.

(2) ينظر: **المفصّل في علم العربيّة**،220.

(3) قيل هذا البيت في حروب الأوس والخزرج التي كانت بينهما قبل الإسلام. والشّاهد في البيت استعمال (مُقاتَل) موضع القتال. **ينظر الكتاب،** 96/4. وينظر البيت لكعب بن مالك الأنصاريّ، **ديوانه،** 184. و نسبه سيبويه إلى مالك بن أبي كعب، أبو كعب بن مالك الأنصاريّ، ينظر: **الكتاب،** 96/4. والمبرّد ، **المقتضب،** 213/1. والبُحتري، **الحماسة،** 114. وابن جنّيّ، **الخصائص،** 367/1. وابن سيده، **المخصّص،** 200/14. والزّمخشريّ، **المفصّل في علم العربيّة،** 222. وابن يعيش، **شرح المفصّل** ، 50/6. وابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب،** 375.

(4) ينظر: **المفصّل في علم العربيّة،** 220، 222.

(5) **الإسراء**،80/17.

ومُقَاتَلاً، بمعنى واحد".[1] فبهذا النّصّ يوضّح ابن الحاجب صياغة اسم المفعول، واسم الزمان، والمكان، والمصدر الميميّ من غير الثّلاثي على وزن واحد مع ضرب الامثّلة على ذلك، بأسلوب واضح يوضّح مقصد الزّمخشريّ، حيث جاءت العبارة في كتابه بشأن هذه المسألة مختصرة تحتاج إلى إيضاح أكثر، كما جاء عند ابن الحاجب.

وكلام الزّمخشريّ وابن الحاجب يتّفق مع كلام مَنْ سبقهم إلى ذلك، فسيبويه يرى أنّ المصدر يُبنَى بناء المفعول، وعلّلَ ذلك مبيّناً أنّ بناءَ المفعول أولى به؛ لأنّ المصدرَ مفعولٌ، فيضمُّون أوّله كما يضمّون المفعول؛ لأنّه قد خرج من بناء الثّلاثة، فيفْعل بأوّله ما يُفعل بأوّل مفعوله[2]. وبهذا يبيّن أنّ مُقاتلاً مصدر ميميّ على وزن اسم مفعول، وهي أيضاً اسم مكان للقتال.

ولم يختلف المبرّد (ت285هـ) عن سيبويه سوى أنّه يرى أنّ المصدر مفعول أحدثه الفاعل وذلك نحو: هذا مقاتَلُنا: أي موضع قتالنا.[3]

وما جاء به المبرّد مناقض لِمَا قاله ابنُ جنّيّ، الّذي يرى أنّه: "**يبعد أن يكون موضعاً أي حتّى لا أرى لي موضعاً للقتال: المصدر هنا أقوى وأعلى**"[4] فابن جنّيّ بكلامه هذا لا يوافق الزّمخشريّ وابن الحاجب في بيت الشّعر هذا.

أمّا ابن سيده (ت 458 هـ)، فقد سار على نهج سيبويه، وذلك باقتباسه كلامه نصّاً حرفيّاً دون أن يغيّر فيه شيئاً.[5]

وبيّن ابن يعيش في مقدّمة كلامه أنّ المصدر قد يُراد به الفاعل والمفعول، ووضّح موطن الشّاهد في بيت الشّعر قائلاً: "**الشّاهد فيه استعمال مقاتل بمعنى القتال، حتّى لا يبقى**

---

[1] **أمالي ابن الحاجب**، 375/1.

[2] ينظر: **الكتاب**، 95،96/4.

[3] ينظر: **المقتضب**، 212،213/1.

[4] **الخصائص**، 368/1.

[5] ينظر: **المخصّص**، 199،200/14.

لي قدرة على القتال، وأنجو عند الغلبة بالفرار إذا أهلك الجبان، وأحيط به لعجزه عن الدفع والنّجاة".[1]

وأكّد ابن عصفور (ت 669 هـ) والأشمونيّ (ت 929 هـ) على كلام ابن الحاجب في أنّ الفعل إذا زاد على ثلاثة أحرف جاء منه اسم الزّمان والمكان والمصدر على حسب اسم المفعول، وذلك نحو: قوله تعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرِىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾[2]، ف(مُرْسَاهَا) اسم مكان، وزمان، ومصدر ميمي جاء على وزن اسم المفعول، ومُكْرَم، ومُمَزَّقٍ.[3]

وهذه بعض الآراء الّتي أجدُ فيها أنّ أغلبَ النّحاة الّذين سبقوا الزّمخشريّ وابن الحاجب والّذين جاؤوا بعدهما يوافقونهم الرّأي، ما عدا رأي ابن جنّيّ الّذي قال: "**ومن ذلك قول أصحابنا**[4]**: إنّ اسم المكان والمصدر على وزن المفعول في الرّباعي قليل، إلّا أنْ تقيسه**"[5]. ومن تعليق ابن جنّيّ على بيت الشّعر السّابق يتّضح أنّه لم يجعل الشّاهد في "مُقاتلاً" من ضمن القليل الّذي يُبنى من اسم المفعول كما جاء عند البصريّين، الّذي تبيّن في قوله " من ذلك قول أصحابنا". وبما أنّ رأيهُ هو الشّاذّ والقليل، فالأرجّح هو رأي باقي النّحاة المؤيّدين للزّمخشريّ وابن الحاجب.

---

(1) **شرح المفصّل** ، 50،55/6.

(2) **هود**، 41/11.

(3) ينظر: ابن عصفور، **المُقرّب** ، 137/2، والأشمونيّ ، **شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك المسمّى "منهج السّالك، إلى ألفيّة ابن مالك"**، 352/1.

(4) قال شوقي ضيف: " ويردِّد ابن جنّيّ في الخصائص وغيره حديثه عن البصريّين باسم أصحابنا". **المدارس النّحويّة**، 268.

(5) **الخصائص**، 366/1.

ثالثاً: (فارساً) تمييز في "للهِ دَرُّه فارساً

أثناء حديث الزّمخشريّ في المفصّل عن التّمييز بنوعيه، أورد جملة: "للهِ دَرُّه فارساً " على أنّ (فارساً) تمييز نسبة[1]، وأملى ابن الحاجب هذه الجملة موافقاً الزّمخشريّ في رأيه، فقد قال: "**الأوّلى فيه التّمييز، وانتصابُه على الحال ضعيفٌ؛ لأنّه لا يخلو إمّا أنْ تكونَ حالا مقيّدة أو مؤكّدة، وكلاهما غيرُ مستقيم. أمّا المقيِّدةُ فلأنّ قولك: لله درّه فارساً، لم تُرِد به المدحَ في حال الفروسيّة، وإنّما تريد مدحه مطلقاً، بدليل أنّك تقول: لله درّه كاتباً، وإنْ لمْ يكنْ يكتب، بل تريد الاطلاقَ بذلك. وكذلك: للهِ درّه عالماً. والحالُ المؤكّدة أيضاً غيرُ مستقيمة؛ لأنّ الحالَ المؤكّدة شرطُها أن يكونَ معنى الحال مفهوماً من الجملة الّتي قبلها. وأنت ها هنا لو قلت: لله درّه، لكان محتملاً للفروسيّة وغيرها، ولكان قولُك: لله درّه عالماً أو رجلاً أو كاتباً، لا يفيد إلّا ما أفاده الأوّل، ولا خلاف في جواز ذلك، فدلّ والحالة هذه على انتفاء الحال المقيِّدة والحال المؤكّدة، وإذا بطلا ثبت التّمييز**"[2].

فأثبت ابن الحاجب بقوله السّابق صحّة ما جاء به الزّمخشريّ في جعل إعراب كلمة(فارساً) هو التّمييز، وبيّن ضعف أنّ تكون حالا مُعلّلاً ذلك بنفي الحال بنوعيهما (المقيّدة، والمؤكّدة) مع وضع عدد من الامثّلة، واستخدام الأسلوب الواضح والمفهوم في شرح ذلك في نصّه.

وهما بذلك قد وافقا سيبويه الّذي وضع جملة (لله درّه رجلاً) في باب ما ينتصب انتصابَ الاسم بعدَ المقادير، أي أنّه جعل كلمة (رجلاً) الّتي هي بمثابة كلمة (فارساً) تمييزاً.[3] وسار على ذلك المبرّد [4]. وبيّن ابن الأنباريّ أنّ الهاء الّتي في كلمة (درّه) منعت ما بعدها أن ينجر بإضافة ما قبلها إليه؛ لذلك نصب رجلاً على التّمييز[5]. وكذلك الحال بالنّسبة لابن

---

[1] ينظر: **المفصّل في علم العربيّة**، 66.

[2] **أمالي ابن الحاجب**، 367/1.

[3] ينظر: **الكتاب**، 174/2.

[4] **المقتضب**، 35/3.

[5] ينظر: **أسرار العربيّة**، 199.

هشام[1]، ونصب ابن عقيل كلمة (عالِماً) على التّمييز في قوله: (ولله درُّك عَالِماً)، وهي جملة مشابهة ومطابقة لجملة (لله درُّه فارساً).[2]

وبيّن الرّضيّ (ت 686 هـ) نوع التّمييز في كلمة (فارساً) فقال: "**وأمّا قوله: لله درّه فارساً، فقد ذكرنا أنّه يكون عن نسبة إن كان الضّمير معلوماً، أو كان (درّ) مضافاً إلى ظاهر، وأمّا إن كان (درُّ) مضافاً إلى ضمير مجهولٍ، فالتّمييز عن مفرد**".[3] وفي هذا النّصّ يوضّح الرّضيّ متى يكون التّمييز مفرداً، ومتى يكون عن نسبة، لكنّ ابنَ هشام جعل التّمييز في (لله درّه فارساً) تمييزاً عن نسبة دون أن يُفصّل في ذلك، في حين أنّ بعض النّحاة أمثال ابن هشام[4]، وابن عقيل[5] جعلا التّمييز فيها عن مفرد؛ لافتقاره إلى بيان عينه في هذه الحال أشدّ من افتقاره لبيان نسبة التّعجّب إليه.

فجميع هؤلاء النّحاة الّذين تمّ ذكرهم اتّفقوا على أنّ (فارساً) تمييز، بصرف النّظر عن اختلافهم في نوع التّمييز، لكنّ من النّحاة من أجازَ في كلمة (فارساً) الوجهين، أوّلاً: أن تكون منصوبة على التّمييز، ثانياً: أنْ تكونَ منصوبة على الحال في معنى (أتعجّب منه في حال كونه فارساً).[6]

ويدلّل الرّضيّ على أنّ هذا تمييزٌ بدليل قولك: هو أشجع النّاسِ من رجلٍ، قال تعالى:

﴿فَٱللَّهُ خَيۡرٌ حَٰفِظٗاۖ﴾[7]، انتصب (حافظاً) على التّمييز، أي خير من حافظ، فهو والجرّ سواء نحو: خير حافظ، وخيرٌ حافظاً، فهو حافظ في الوجهين، وبذلك يفترق التّمييز عن الحال؛

---

(1) ينظر: **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، 367/2.

(2) ينظر: **شرح ابن عقيل**، 291/2،290.

(3) **شرح الرّضيّ لكافية ابن الحاجب**، 704/1.

(4) ينظر: **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، 367/2.

(5) ينظر: **شرح ابن عقيل**، 291/2.

(6) ينظر: الحطاب، **الكواكب الدّريّة على متمّمة الاجروميّة**، 384/1. وحسن، **النّحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرّفيعة والحياة اللّغويّة المتجدّدة**، 427/2.

(7) **يوسف**، 64/12.

لأنّ الحال بمعنى في حال كذا، على حين أنّ التّمييز بمعنى (من)، وهي جائزة الظّهور هنا؛ لأنّ التّمييز غير محوّل.[1]

والمُلاحظ أنّ إعراب كلمة (فارساً) عند أغلب النّحاة جاءت تمييزاً، وهذا يتوافق مع ما جاء به الزّمخشريّ وابن الحاجب، لكنّني رأيتُ أنَّ رأي النّحاة الّذين أجازوا أن تكون كلمة (فارساً) حال هو الأرجح؛ لأنّ أهم ما يميِّز الحال عن التّمييز الاشتقاق والجمود، وعلى ذلك أُرجح الحال كونها مشتقة.

---

[1] ينظر: **شرح الرّضيّ لكافية ابن الحاجب**، 714/1. وعبد اللّطيف، **النّحو والدّلالّة مدخل لدراسة المعنى النّحويّ – الدّلاليّ**، 126.

رابعاً: رفع (يسلمون) في قوله تعالى:

﴿تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَ﴾[1]

بدأ ابن الحاجب إملاءاته في كتابه الأمالي بالتّعليق على سبب رفع (يُسْلمون) في الآية القرآنيّة، فقد وافق الزّمخشريّ في وجه الرفع على الإشراك بين الفعلين، وقد قال الزّمخشريّ في المفصّل : "**وقرئ قوله تعالى (تقاتلونهم أو يسلمون) بالنّصب على إضمار أنْ، والرّفع على الاشراك بيّن(يسلمون وتقاتلونهم) أو على الابتداء، كأنّه قيل: أو هم يسلمون، وتقول هو قاتلي أو أفتدي منه، وإن شئت ابتدأته على أو أنا أفتدي**".[2]

ولم يختلف رأي ابن الحاجب عن رأي الزّمخشريّ، بل جاء موافقاً له في الرفع على الاشراك بيّن (يُسلمُون وتقاتلونهم)، فقال ابن الحاجب: " **للرّفع وجهان: أنْ يكونَ مُشركاً بيّنه وبيّن (تقاتلونهم) في العطف. والاخر أن يكونَ جملة مستقلّة معطوفة على الجملة الّتي قبلها باعتبار الجمليّةِ، لا باعتبار الافراد**".[3]

ووافق الزّمخشريّ وابن الحاجب في رأيهما هذا سيبويه الّذي قال: "**إنْ شئتَ كان على الإشراك، وإن شئت كان على: أو هم يُسلمون**"[4]. وهذا يتوافق مع أغلب آراء النّحويّين المفسّرين أمثال ابن عطيّة (ت 546 هـ)[5]، والأنباريّ (ت 577 هـ)[6]، وأبي البقاء العكبريّ (ت 616 هـ)[7]، والقرطبيّ (ت 671 هـ)[8]، وأبي حيّان (ت 745 هـ)[9]، والسّمين الحلبيّ (ت

---

(1) **الفتح**، 16/48.

(2) 247.

(3) **أمالي ابن الحاجب**، 109/1.

(4) **الكتاب**، 47/3.

(5) ينظر: **المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، 132/5.

(6) ينظر: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 377/2.

(7) ينظر: **التّبيان في إعراب القرآن**، 1166/2.

(8) ينظر: **الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمّنه من السّنة وآي الفرقان**، 312/19.

(9) ينظر: **تفسير البحر المحييط**، 94/8.

756 هـ)[1]، وابن هشام (ت 761 هـ)[2]، وابن عادل الدّمشقيّ (ت 880 هـ)[3]، وغيرهم من المُحْدَثِين الّذين ساروا على نهجهم أمثال محمّد عليّ الدّرّة[4]، ومحمّد نوري بارتجي[5].

فقد قال ابن عطيّة: "**وقرأ الجمهور من القرّاء : "أو يسلمون" على القطع، أي أو هم يسلمون دون حرب. "وقرأ أبيّ بن كعب فيما حكى الكسائيّ: أو يسلموا" بنصب الفعل على تقدير: أو يكون أنْ يسلموا**".[6] ومن هاتين القرّاءتين يتّضح أنّ القرّاء قرأوا " يسلمون " بالرّفع، أمّا الكسائيّ فقرأ بالنّصّب بإضمار "أنْ" على معنى تقاتلونهم إلى أنْ يسلموا، وسار على هاتين القرّاءتين الأنباريّ[7]، والرّازي (ت 604 هـ)[8]، وأبو البقاء العكبري[9]، وأبو حيّان[10]، والقرطبيّ[11]. وقال السّمين الحلبيّ: **وقرأ أُبيّ وزيد بن علي بحذفِ النّون، نصَباه بحذِفها. والنّصّبُ بإضمارِ "أنْ" عند جمهور البصريّين، وبـ "أو" نفسها عند الجرّميِّ والكسائيّ، ويكون قد عَطفَ مصدراً مؤوّلاً على مصدر متوهّم، كأنّه قيل: يكنْ قتال أو إسلامٌ**".[12] وسار على هذا ابن هشام،[13] والدّرّة[14].

ومن خلال ما نُقل عن الزّمخشريّ وابن الحاجب، أجدُ أنّ الزّمخشريّ تناول النّصّب في الأوجه الإعرابيّة الّتي ذكرها، بيّنما اقتصر ابن الحاجب على ذكر وجهين للرّفع دون التّطرّق إلى

---

(1) ينظر: **الدّرُّ المصُون في علوم الكتاب المكنون**، 713/9.
(2) ينظر: **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب**، 534/2.
(3) ينظر: **اللُّباب في علوم الكتاب**، 493/17.
(4) ينظر: **تفسير القرآن الكريم وإعرابُهُ وبيانُه**، 143/9.
(5) ينظر: **الياقوت والمرجان في إعراب القرآن**، 521.
(6) **المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، 132/5.
(7) ينظر: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 377/2.
(8) ينظر: **تفسير الفخر الرّازيّ**، 93/28.
(9) ينظر: **التّبيان في إعراب القرآن**، 1166/2.
(10) ينظر: **تفسير البحر المحييط**، 94/8.
(11) ينظر: **الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمنّه من السّنّة وآي الفرقان**، 312/19..
(12) **الدُّرّر المصون في علوم الكتاب المكنون**،713/9.
(13) ينظر: **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب**، 533/2.
(14) ينظر: **تفسير القرآن الكريم وإعرابهُ وبيانُهُ**، 143/9.

وجه النّصّب، وعلى هذا، فإنّ الزّمخشريّ أشملُ من ابن الحاجب في ذكر الأوجه الإعرابيّة لـ (يسلمون) في الآية الكريمة، لكنّ المهمّ في هذهِ المسألة أنّ أغلب المفسّرين والنّحاة وافقوا الزّمخشريّ وابن الحاجب على ما اتّفقا عليه، وبالنّظر إلى الآراء، كان رأي الزّمخشريّ هو الأرجّح؛ لأنّه تضمّن أكثرَ من وجه إعرابي؛ أي أكثر ممّن جاء عند سيبويه، والمبرّد [1]، والنّحاة، والنّحاة، والمفسّرون الّذين جاؤوا بعدَهُ لم يأتوا بجديد. وبهذا فهو الأصل بعد سيبويه، لكنّه أكثر منه تنوّعاً.

[1] الّذي بيّن وجهين إعرابيين ل (يسلمون)، وهما : الرّفع بالعطف على ما قبلها، والنّصب بإضمار (أنْ)، ينظر: **المقتضب**، 27/2.

خامساً: قلبُ الواوِ ياءً في الشّعر

قال الزّمخشريّ: " **وقالوا عُتِيٌّ وجُثِيٌّ، وعُصِيٌّ ففعلوا بالواو المتطرّفة بعد الضّمّة في (فُعُولٍ) مع حجز المدَّة بيّنهما ما فعلوا بها في أدْلٍ وفَلَنْسٍ كما فعلوا في الكساء نحوَ فعلهم في العصا، وهذا الصنيعُ مستمرّ فيما كان جمعاً إلّا ما شذَّ من قول بعضهم إنك لتنظرُ في نُحُوٍّ كثيرة، ولم يستمرَّ فيما ليس بجمع قالوا: عُتُوّ، ومَعْزُوٌّ، وقد قالوا: عُتِيٌّ ومَعْزِيٌّ**"[1] وَمثّل على ذلك ببيت من الشّعر، أملاه ابن الحاجب في الأمالي، وهو قول عبد يغوث الحارثي:

(البحر الطّويل)

3- وقدْ عَلِمَتْ عِرْسي مُلَيْكَةُ أنّني أنا اللّيْثُ معدِيّاً عليه وعاديَاً[2]

ف(معدِيّاً) أصلُه مَعْدُوو على وزن مَفْعُول، قلبت الواو الاخيرة ياءً استثقالا، فأصبح (مَعْدوي)، فاجتمعت الواو والياء، وسَبقت إحداهما بالسّكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، فصار (معديّاً) بضمّ الدّالِ، ثمّ أبدلت ضمّة الدّال كسرة للتّناسب، فصار (مَعديّاً). وهذا مطابق لِمَا حدث لعتيّ وجثيّ وعصيّ.[3] "**فاستثقلوا الواوَ المتطرّفة المضمومة. ولم يعتدّ بالسّاكن بيّنهما؛ لأنّه هوائي، فلم يعتدّ به**".[4]

---

[1] **المفصّل في علم العربيّة**،389،390.

[2] معنى البيت : قد علمت زوجتي أني بمنزلة الأسد، فمن ظلمني فإنما ظلم الأسد، فلابد أني أهلكه. والشّاهد في: " معديّاً" حيث جاء على الإعلال، فإن أصله "معدوو". ينظر: **المفصّل في علم العربية**، 390، وينظر البيت الضّبّيّ، **المفضليّات**، 178. وسيبويه، **الكتاب**، 385/4. وابن جنّيّ، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القرّاءات والايضاح عنها**، 207/2. **و سرّ صناعة الإعراب**، 691. **و المصنّف لكتاب التّصريف**، 118/1. والزّمخشريّ، **المفصّل في علم العربيّة**، 390. وابن يعيش، **شرح المفصّل** ، 36/5، 22/10، 110/10. وابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، 331/1. وابن عصفور، **الممتع في التّصريف**، 550/2. و**المُقرّب** ، 186/2. الرّضيّ، **شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده**، 72/3. والمراديّ، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك**، 1614/6.

[3] ينظر: الزّمخشريّ، **المفصّل في علم العربيّة**، 389،390. وابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، 332/1.

[4] ابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، 332/1.

وهذا البيت جمع بيّن كلامي الزّمخشريّ وابن الحاجب، والواضح من اطّلاعي على كلام ابن الحاجب أنّه استعان بكلام الزّمخشريّ، ودليل ذلك حديثه عن عتيّ وجثيّ، وهو بذلك يثبت مدى توافقه له.

ويعدُّ سيبويه النّحويّ السّبّاق في الإشارة إلى الإبدال الّذي حدث في (معديّاً) فقد قال: " وقال فيما قُلبتِ الواو فيه ياءً من غير الجمع"،[1] ومن ثمّ ذكر بيت الشّعر السّابق. وكلام الزّمخشريّ وابن الحاجب موافقٌ لكلامه.

وبيّن ابن جنّيّ أنّ أصل (معدِيّاً عليه) هو (مَعْدُوًّاً عليه)، حيث أبدلت الواو ياء للتّخفيف.[2]

ووضّح ابن يعيش أنّه يجوز إبقاؤها على الأصل (مَعْدُوًّا عليه)، ويجوز الإبدال فتصبح (معدِيّاً عليه) ويظهر ذلك من إيراده البيت في كتابه ثلاث مرّات، فأورده مرّتين (معدِيّاً) ومرّة واحدة (مَعْدُوّاً)، وأشار إلى أنّ أبا عثمان المازنيّ (ت 249 هـ) أنشدهُ بالواو (مَعْدُوّاً)[3]، حيث "**خالف القائلين بأنّ (مَعْديًّاً) من (عدا – يعدو) هو القياس مستشهدين بقوله:**

أنا اللّيثُ مَعْديّاً عليهِ وعادِيَا

قال: معديّ شاذّ، فإنّ مفعولا عند سيبويه من (فَعَلَ) و (فُعِلَ) واحد، تقول: (عَدَوْت) عليه فهو (مَعْدُوّ) عليه، (وعُدِيَ) عليه فهو (مَعْدُوّ) عليه أيضاً".[4] وبهذا، فإن ابن يعيش يجمع بيّن ما جاء عند سيبويه وأتباعه في قلب الواو ياءً في (معديّاً) من جهة، وبيّن ما جاء به المازنيّ الّذي أنشدها بالواو (مَعْدُوّاً)، كأنّه يُنكر أن يكون هناك قلب من جهة أخرى.

وقال ابن عصفور (ت 669 هـ) في (معدِيّاً): "**إنّما جاز القلب، على قلّتهِ؛ لكون الواو متطرّفة لم يفصل بينّها وبيّن الضّمّة إلّا حاجز غير حصين، وهو الواو السّاكنة الزّائدة الخفيَّة**

---

[1] ينظر: **الكتاب**، 384،385/4.

[2] ينظر: **المحتسب في تبيين وُجوه شواذ القرّاءات والايضاح عنها**، 207/2. **وسرّ صناعة الاعراب**، 691. **والمُنصف لكتاب التّصريف**، 118/1.

[3] ينظر: **شرح المفصّل** ، 36/5، 22/10، 110/10.

[4] العُبيدي، رشيد عبد الرّحمن، **أبو عثمان المازنيّ ومذاهبه في الصّرف والنّحو**، 135.

بالإدغام. فكما قُلبت الواو ياءً إذا تَطرَّفت وقبلها الضّمَّة، وتقلب الضّمّة الّتي قبلها كسرة، فكذلك تُقلب هنا".[1] وهو بكلامه هذا لم يضف جديداً عمّا جاء به سيبويه، والزّمخشريّ، وابن الحاجب وغيرهم ممّن جاؤوا قبلَهُ سوى أنّه أكّد على موافقته لهم بتكرار الأسباب الّتي دَعت إلى الإبدال في كلمة (معدِيّاً).

أمّا الرّضيّ، فعَدَّ (معدِيّاً) الّتي أصلها (مَعْدُوّاً) اسم مفعول، ويندُر القلب فيها. وحالة الإبدال الحاصلة تُعَدُّ عندهُ شاذّة، والأصل أنْ تبقى على أصلها؛ لكنّ الإبدال كان فيها؛ لتشبيهها بالجمع[2]. وهذا يتوافق مع كلامي الزّمخشريّ وابن الحاجب، عندما شبّها ما حصل في (معديّاً) بعتيّ وجثيّ.

وسار المراديّ (ت 749 هـ)[3] والأشمونيّ[4] على ما سار عليه ابنُ يعيش، وبيّنا أنّ الشّاهد يأتي على الوجهين. وما جاء به العينيّ (ت 855 هـ)[5] موافقٌ ومطابقٌ لما جاء به الزّمخشريّ وابن الحاجب.

وعلى هذا، فإنّ معظم الآراء –سابقة الذّكر– جاءت في أغلبها موافقةً لهما، ومؤيّدة، ما عدا المازنيّ الّذي نفى أنْ يأتي الإبدال في (معدوّاً). وبالاطّلاعِ على كتب النّحو، أجد أنّ ابن يعيش كان أكثرَ توضيحاً من غيره بشأن هذا الشّاهد؛ لأنّه مُطّلع على رأي غيره كالمازنيّ. وهذا لا يعني أنّ باقي كتب النّحو لم تتطرّق إلى ذلك، بل أشارت، لكنّ ابن يعيش كان هو أكثر تعمّقاً من غيره بشأن هذا الشّاهد، أمَّا ما جاء في رأي الزّمخشريّ وابن الحاجب اقتصر على ذكر القلب دون التّطرّق للحديث عن عدم القلب (معدوّاً) كما جاء عند المازنيّ على قول ابن يعيش.

---

[1] **الممتع في التّصريف**، 550/2. وينظر: المُقرّب ، 186/2.

[2] ينظر: **شرح شافية ابن الحاجب**، 172/3.

[3] ينظر: **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك**، 1614/6.

[4] ينظر: **شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك المسمّى "منهج السّالك، إلى ألفيّة ابن مالك"**، 867/3.

[5] ينظر: **المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة المشهور بـ "شرح الشّواهد الكبرى"**، 2122،2123/4.

سادساً: حذف خبر إنّ

تحدّث الزّمخشريّ في كتابه عن جواز تقديم خبر إنَّ إذا كان – شبه الجملة من الجار والمجرور – على اسمها نحو إنّ في الدار زيداً[1]، وَمثّل أيضاً على حذف خبر إنَّ المقدّم ما أملاه ابن الحاجب عنه، وهو قول الأعشى:

(البحر المنسرح)

4- إنّ مَحَلّاً وإنّ مُرتَحَلاً وإنّ في السَّفْرِ إذْ مَضَوْا مَهَلا[2]

ف(إنّ مَحَلّاً وإنّ مُرتَحَلاً) حذف فيها الشّاعر خبر إنّ المقدّم، والتّقدير: (إنّ لنا مَحَلّاً وإنّ لنا مُرتَحَلاً)[3] و (لنا) هو الخبر. وقال ابن الحاجب مُمْلياً: "**معناه: أنّهم يقولون: إنّ لنا محلاً في الدّنيا وارتحالا بالموت، وإنّ في مضيّ مَنْ قبلنا، يعني: موتَ مَنْ يموت، مهلةً لنا، لا أنّا نبقى بعدهم، وهو معنى الإمهال**".[4]

وأضاف ابن الحاجب إلى الجانب النّحويّ في بيت الشّعر السّابق جانباً دلاليّاً يوضّح معناه، وعلى هذا، فإنّهُ سار في اتّجاهين مختلفين، وهما النّحويّ، والدّلاليّ.

وهما بهذا يوافقان سيبويه الّذي قدّر هذا التّقدير، ووضع البيت تحت باب "**ما يَحسن عليه السّكوتُ في هذه الأحرف الخمسة**"[5]، ومن هذه الأحرف حرف (إنّ)، ويحسن السّكوت لوجود قرينة دالّة على الخبر، وما جاء به الزّمخشريّ وابن الحاجب في تقدير خبر (إنّ) المحذوف في بيت الشّعر السّابق على أنّه (لنا) موافق لسيبويه.

---

(1) ينظر: **المفصّل في علم العربيّة،27-28.**

(2) ينظر: **ديوان الأعشى الكبير**، 233. وسيبويه، **الكتاب**، 141/2. وابن قتيبة، **الشّعر والشّعراء**، 69. وابن جنّيّ، **سرّ صناعة الإعراب**، 517/2، **والخصائص**، 373/2. **والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القرّاءات والإيضاح عنها**، 349/1. وابن فارس، **الصّاحبيُ في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، 91. والجرّجانيّ، **دلائل الاعجاز**، 321. والزّمخشريّ، **المفصّل في علم العربيّة**، 28. وابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، 345/1.

(3) ينظر: الزّمخشريّ، **المفصّل في علم العربيّة**، 28. وابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، 346/1.

(4) **أمالي ابن الحاجب**، 346/1.

(5) **الكتاب**، 141/2.

وسار على هذا المبرّد فقال: "**وإنّما تُحذف إذا علم المخاطب ما تَعْنى بأنْ تُقدِّم له خبراً، أو يجري القول على لسانه**".[1]

وبيّن ابن جنّيّ أنّ حذف خبر إنّ يكون مع النّكرة خاصّة[2]، لكنّ غيرهُ من النّحاة يُجيزون الحذف مع النّكرة والمعرفة أمثال المبرّد [3]، والرّضيّ[4]، والبغداديّ[5]، ولا يجيزُ الكوفيّون حذف خبر إنّ إلّا إذا كان اسمها نكرة، وعلى هذا سار ابن جنّيّ.[6]

وشبّه ابن فارس (ت 395 هـ) (إنّ) في بيت الشّعر بالفعل والأداة، وهي تنصب ذاتها، ومعنى ذلك أنّها قامت بتثبيت الخبر الّذي بعدها؛ لذلك نُصب الاسم الّذي يليها[7].وربّما قُصد من كلام ابن فارس حذف خبر (إنّ) بدلالة نصب ما بعدها كما جاء في (مَحَلّاً ومُرتَحَلاً)، وهو بهذا وافق من قبله في موطن الشّاهد.

ووافق الجرّجانيّ (ت 474) الزّمخشريّ وابن الحاجب؛ إذ وضّح آليّة حذف خبر (إنّ)، ففيه صحّة وحُسْن في الكلام[8]. وسار على هذا الحذف ابن الشّجريّ (ت 542 هـ)[9]. ولا يُجيز يُجيز السّهيليّ (ت 581 هـ) حذف الخبر إلّا إذا وقع على نكرة كما جاء في بيت الشّعر، أمّا إذا وقع على معرفة فيُمنع الحذف[10]، وهذا موافق للكوفيّين، "**والبصريّون يَرَوْنَ حذف الخبر مع المعرفة والنّكرة، والفرّاء يذهب إلى أنّه إنّما يحذف مثّل هذا إذا كرّرت (إنّ) لتعلم أنَّ أحدهما مخالف للآخر عند من يظنّه غير مخالف، وحكي أنّ أعرابيّاً قيل له: الذّبابة الفأرة قال: إنَّ الذّبابة وإنَّ الفأرة، ومعناه أنّ هذه مخالفة لهذه، والخلاف الّذي بيّن الإسمين يدلّ على الخبر،**

---

(1) **المقتضب**، 130/4.

(2) ينظر: **الخصائص، 373/2** .

(3) ينظر: **المقتضب**، 130/4.

(4) ينظر: **شرح الرّضيّ لكافيّة ابن الحاجب**، 1298/2.

(5) ينظر: **خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب**، 452/10.

(6) ينظر: **سرّ صناعة الإعراب**، 517/2، **والخصائص**، 373/2-374. **والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القرّاءات والإيضاح عنها**، 349/1.

(7) ينظر: **الصّاحبيّ في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، 91.

(8) ينظر: **دلائل الإعجاز**، 321،322.

(9) ينظر: **أمالي ابن الشّجريّ**، 63/2.

(10) ينظر: **أمالي السّهيليّ**، 115، 116.

والفائدة أنّ المَحَلّ خلاف المُرَتحَل".[1] بيّن ابن يعيش أنَّ قول الفرّاء قول غير مرضٍ عند البصريّين؛ لأنّه قد وردَ في الواحد الّذي لا مخالف معه.[2]

وقال ابن يعيش فيما ينطبق على بيت الشّعر في حذف خبر (إنّ): "**اعلم أنّ أخبار هذه الحروف إذا كانت ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فإنّه قد يجوز حذفها والسّكوت على أسمائها دونها، وذلك لكثرة استعمالها، والاتّساع فيها على ما ذكرناه، ودلالة قرائن الاحوال عليها**".[3] ووافقه في ذلك ابن عصفور[4].

وهناك نُحاة آخرون وافقوا الزّمخشريّ وابن الحاجب في هذا الرأي، لكنّهم لم يأتوا بجديد عمّا جاء به السّابقون، ومن هؤلاء المالقيّ (ت 702 هـ)[5]، وابن هشام[6]، والسّيوطيّ[7].

وعلى الرّغم من مخالفة عدد من النّحاة لحذف خبر (إنّ) إذا كان اسمها معرفة، إلّا أنّ الجميع اتّفق على الحذف إذا كان الاسم نكرة، وعلى هذا، لم أجد من يعارض الزّمخشريّ وابن الحاجب في موطن الشّاهد فجميع النّحاة أجمعوا على حذف الخبر في هذا البيت، لكن الخلاف في المعرفة.

---

(1) ابن يعيش، **شرح المفصّل** ، 104/1. وينظر: الرّضيّ، **شرح الرّضيّ لكافية ابن الحاجب**، 1298/2.

(2) ومثّل على ذلك قول الأخطل: خَلَا أَنَّ حَيّاً مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا على النَّاس أَوْ إِنَّ الأكارِمَ نَهْشَلَا. ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، 104/1.

(3) **نفسه**، 103/1، 104.

(4) ينظر: **شرح جمل الزّجّاجيّ**، 446/1.

(5) ينظر: **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، 200.

(6) ينظر: **معنى اللّبيب عن كُتب الأعاريب**، 87/1، 263/1، 674/2.

(7) ينظر: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 435/1.

سابعاً: حكم إضافة أفعل التّفضيل

بيّن الزّمخشريّ رأيه في أفعل التّفضيل إذا أضيف، فقال: "**وما دام مصحوباً بمن استوى فيه الذّكر والأنثى والاثنان والجمع، فإذا عُرِّفَ باللّام أنّث وثنّي وجمع، وإذا أضيف ساغ فيه الامران**"[1]، وهذا يعني أنّه أجاز في أفعل التّفضيل إذا أُضيف المطابقة والإفراد، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾[2] [3]، فأفعل التّفضل (أحرص) لم يأتِ مطابقاً مطابقاً لما قبله، ومثّل الزّمخشريّ على ذلك بقول ذي الرمّة الّذي أملاهُ ابن الحاجب عن المفصّل:

(البحر الوافر)

5- وميّةُ أحسنُ الثّقلينِ جيداً وسالفةً وأحسنُهُ قَذَالا[4]

ف (أحسنُ الثّقلين – وأحسنُهُ) اسما تفضيل جاءا مذكرين على الرّغم مِنْ أنَّهُما لمؤنّث وهي (ميّةُ)، كما أشار الزّمخشريّ في قاعدته. [5]

أمّا ابن الحاجب، فقد وافق الزّمخشريّ في الوجه الأوّل، وهو (أحسنُ الثّقلين)، وعارضه في الوجه الثّاني وهو (أحسنُهُ)، فقال: "**واستشهد به على أنّ أفعلَ إذا أُضيف، فجائزٌ أنْ يأتي مفرداً مذكّراً، وإنْ كان لمؤنّث، فينتهضُ في البيت موضعان على الوجه الأوّل: أحدُهما: أحسنُ الثّقلين، والاخر: وأحسنُهُ؛ لأنّهما جميعاً لميّة، فقد جاءا مذكّرين، وعلى الوجه الثّاني لا ينتهض إلّا الأوّل؛ لأنّ الثّاني للجيد، وهو مذكّر، فليس فيه استشهاد على المقصود بخلاف**

---

[1] **المفصّل في علم العربيّة**، 233.

[2] **البقرة،96/2.**

[3] ينظر: **المفصّل في علم العربيّة**، 233.

[4] الشّاهد فيه: أنّ أفعل التفضيل إذا أضيف جاز في المضاف إليه الوجهان الجمع والإفراد، لذلك استعملها هنا فقال أحسن الثقلين، ثم قال أحسنه. **المفصّل في علم العربية**، 233-234. وينظر البيت : لم أعثر عليه في ديوانه، ووجدته في كتب النّحو، وينظر: ابن جنّيّ، **الخصائص**، 419/2. والزّمخشريّ، **المفصّل في علم العربيّة**، 233. وابن يعيش، **شرح المفصّل** ، 96/6. وابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، 349/1. والمالقيّ، **رصف** المباني **في شرح حروف المعاني**، 168. وابن منظور، **لسان العرب**، مادة (ثقل)، 88،11. وابن هشام، **شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب**، 215. والسّيوطيّ، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 199/1.

[5] **المفصّل في علم العربيّة**، 233.

الأوّل؛ فإنّه لا إشكالَ في كونه لميّة".[1] ووضّح ابن الحاجب مخالفته للزّمخشريّ في جعل (أحسنُهُ) من ضمن الشّاهد؛ لأنّ (أحسنُهُ) المذكّر عائد هنا على (جيداً) المذكر، وليس على (ميّة) المؤنّث، كما جاء عند الزّمخشريّ، وبهذا لا يكون فيها شاهدٌ في القسم الثّاني.

وخصّص ابن جنّيّ حديثه في هذا البيت عن الضّمير الموجود في (أحسنُهُ)، فوضع البيت في باب الواحد والجماعة، إذ أفرد الضّمير في (أحسنُهُ) مُعلّلاً ذلك بأنّ هذا موضع يكثر فيه الواحد.[2] فأفرد الضّمير على الرّغم من القدرة على جمعه، لكنّه يرى الإفراد ممّا يُؤْلفُ في هذا المكان أكثر من الجمع من وجهة نظره.

ووضّح المالقيّ أنّ إفراد ضمير التّثنية في بيت الشّعر هذا لا يجوز إلّا شاذّاً[3]، أيّ من باب الضّرورة الشّعريّة.

وبيّن السّيوطيّ أنّ ضمير المثنّى والجمع المؤنّث بعد أفعل التّفضيل يجوز فيه المطابقة كنحو: أحسن الرّجلين وأجملهما، وأحسن النّساء وأجملهنّ، وهذا من جهة، أمّا من الجهة الأخرى، فيجوز الإفراد والتّذكير كما جاء في بيت الشّعر.[4] فكلام السّيوطيّ مطابق لما جاء به الزّمخشريّ في نصّه، حيث أجاز المطابقة والإفراد في أفعل التّفضيل إذا أضيف، وهو بهذا لا يخرج عن نطاق قاعدة الزّمخشريّ.

وهؤلاء النّحاة الثّلاثة (ابن جنّيّ، والمالقيّ، والسّيوطيّ) عارضوا ابن الحاجب في أنّ الهاء في (أحسنُهُ) عائدة على الجيد، وفي أنّه لا شاهد فيها.

ورجّح ابن يعيش ما جاء به الزّمخشريّ أثناء شرحه للشّاهد، فقال: " **فالشّاهد فيه تذكير أفعل، وإنْ كان جاريا على مؤنثّ، إلّا ترى أنّه قال: أحسن الثقلين، وهو خبر عن ميّةَ، فأمّا**

---

[1] **أمالي ابن الحاجب**، 350/1.

[2] ينظر: **الخصائص**، 419/2.

[3] ينظر: **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، 244.

[4] ينظر: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 199/1.

الأفراد الراجح في قوله: أحسنه قذالاً، وإن كان ما تقدّم تثنية في معنى جمع، فذلك من قبل أنه موضع يكثر فيه استعمال الواحد." [1]

وهناك وجهان في المُضاف لمعرفة، ذكرهما ابن هشام، هما: [2][3]

أوّلاً: المطابقة: وذكر على ذلك عدداً من الأمثّلة، فقال: "**الزيدان أفْضَلَا القوم**" و"**الزيدون أفْضَلُو القوم**" و "**هند فُضْلَى النّساء**" و "**الهندان فُضْلَيَا النّساء**" و "**الهندات فُضْلَيَاتُ النّساء**".

ثانياً: عدم المطابقة: وذكر على ذلك أيضاً عدداً من الأمثّلة، فقال: "**زَيْدٌ أفْضَلُ الْقَوْم**"، و"**الزّيدان أفْضَلُ القومِ**"، و "**الزّيدون أفضلُ القومِ**" و "**هند أفضلُ النّساءِ**" و "**الهندان أفْضَلُ النّساء**" و"**الهندات أَفضلُ النّساء**". وبعد ذكر الأمثّلة على الوجهين يرجّح ابن هشام الوجه الثّاني وهو ترك المطابقة، ويدلّل على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمۡ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٖ﴾[4]، "ولم يقل أحْرَصِي النّاس"، وهذا مطابق لما جاء عند الزّمخشريّ عندما مثّل على الإفراد وعدم المطابقة في هذه الآية الكريمة، وكذلك الحال بالنّسبة لبيت الشّعر الّذي استشهد به كلٌّ من الزّمخشريّ وابن الحاجب فـ "**لم يقل حُسْنَى الثَّقَلَيْن، ولا حُسْنَاهُمْ**". وابن هشام بكلامه هذا يوافق ما جاء عند الزّمخشريّ في الوجهين، وما جاء عند ابن الحاجب في الوجه الأوّل. وكذلك الحال بالنّسبة لابن عقيل[5]، وباقي النّحاة الّذين سبق ذكرهم في هذه المسألة، ولكن الأرجّح في هذا قول ابن يعيش؛ لأنّه أكثر وضوحاً من غيره بشأن ما جاء في بيت الشّعر.

---

[1] ينظر: **شرح المفصّل** ، 96،97/6.

[2] ينظر: **شرح شذور الذّهب** ، 214،215. **و أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، 297/3.

[3] قال ابن هشام " فإن كانت إضافته إلى نكرة لزمه أمران: التذكير، والتوحيد، كما يلزمان المجرَّدَ، لاستوائهما في التنكير، ويلزم في المضاف إليه أن يطابق: نحو هِنْدٌ أفضَلُ امْرَأَةٍ، الزّيْدانِ أفضلُ رَجُلَيْنِ". **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، 296/3-297.

[4] **البقرة**، 96/2.

[5] ينظر: **شرح ابن عقيل**181/3-182.

ثامناً: اتّصال الضّميرين الغائبين وليس أحدهما فاعلاً

قال الزّمخشريّ" **وقد جاء في الغائبين أعطاهاه وأَعطاهوها ...وهو قليل والكثير أعطاها إيّاه وأَعطاه إيّاها**"[1]. وبهذا بيّن الزّمخشريّ أنَّ الاتّصال يكون قليلاً، بيّنما الانفصال في الضّميرين الغائبين هو الكثير.

وقد أملى ابن الحاجب على قوله في المفصّل :

(البحر الطّويل)

6- وقد جَعَلتْ نفسي تَطيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِماها يقرعُ العَظْمَ نابُها.[2]

ف (لِضَغْمِهماها) يوجد فيها ضميران غائبان متّصلان وهذا قليل، والكثير هو (لضغمهما إيّاها) كما جاء عند الزّمخشريّ .[3]

وأكّد ابن الحاجب على قول الزّمخشريّ متّفِقاً معه في (لِضَغْمِهماها)، فقال مُمْلياً: " **وموضعُ استشهاده مجيءُ الضّميرين الغائبين متّصلين، وليس أحدُهما فاعلاً، وهما ضميرُ الفاعلين، وهو قولُه: هما، وضميرُ العضَّة وهو قولُك : ها، وهو شاذّ، والقياسُ في مثّله:**

---

(1) **المفصّل في علم العربيّة**، 130-131.

(2) البيت من قصيدة يرثي بها مغلس بن لقيط أخاه أطيطا. ومعنى الضغمة: هي العضّة أراد بها الشدة، ومعنى يقرع العظم: يصل فيها الناب إلى العظم فيقرعه. والشّاهد في البيت اجتماع الضميرين وهو شاذ، وكان القياس في الثّاني الانفصال بأنْ يقول لضغمهما إياها. ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 365/2. الزمخشريّ، المفصّل في علم العربية، 130-131. وينظر البيت نُسب البيت للقيط بن مرة الأسديّ. ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 365/2. وابن الشّجريّ، **أمالي ابن الشّجريّ**، 134/1. و**البصريّ**، صدر الدّين علي، **الحماسة البصريّة**، 314/1. ونُسب البيت لمُغلِّس بن لقيط الأسديّ. ينظر: المرزُباني، **معجم الشّعراء**، 364. وابن يعيش، **شرح المفصّل** ، 105/3، 106. وابن مالك، **شرح التّسهيل**، 151/1. وابن هشام، **تخليصُ الشّواهد وتلخيصُ الفوائد**، 94. ووجد البيت بلا نسبه، ينظر: الفارسيّ، **الإيضاح العضديّ**، 34. والزّمخشريّ، **المفصّل في علم العربيّة**، 130. والقيسي، **إيضاح شواهد الإيضاح**، 82/1. وابن الحاجب، **الإيضاح في شرح المفصّل** ، 465/1. **وأمالي ابن الحاجب**، 381/1. وابن منظور، **لسان العرب**، مادة (ضمم)، 357/12 .

(3) ينظر: الزّمخشريّ، **المفصّل في علم العربيّة**، 130، 131.

لضغمهما إيّاها، كراهةَ اجتماعِ ضمائر الغائبين البارزة من جنس واحد ، بخلاف ما لو اختلفا." [1]

وتوافق كلام هذين النّحويّين مع كلام مَنْ سبقهم من النّحاة؛، فقال سيبويه: "**فإذا ذكرتَ مفعولَيْن، كلاهما غائبٌ، فقلت: أعْطاهُوهَا وأَعْطاهَاهُ، جاز، وهو عربيّ. ولا عليك بأيّهِما بدأتَ، من قبل أنَّهما كلاهما غائبٌ . وهذا أيضاً ليس بالكثير في كلامهم، والأكثرُ في كلامهم: أَعْطاهُ إيَّاه**".[2] وطابق ذلك الشّاهد الّذي جاء في بيت الشّعر.

ولم يتحدّث ابن الشّجريّ (ت 542 هـ) إلّا عن الضّمير الثّاني في (لِضَغْمِهاها)، وبيّن أنّ (ها) ضمير الضَّغمة، وانتصابه انتصاب المصدر، وفاعل المصدر محذوف، والتّقدير: لضَغْمِي إيَّاهما الضّغمةُ[3].وهو بهذا لم يتحدّث عن اتّصال الضّميريْن الغائبين كما جاء عند سيبويه والزّمخشريّ وابن الحاجب، وإنّما أخلص اهتمامهُ إلى الضّمير الثّاني (ها) دون الضّمير الأوّل (هما)، وإعرابه للضّمير الثّاني (ها) مشابه لِما جاء عند ابن الحاجب الّذي قال: " **والضّميرُ الثّاني في موضع نصب على المفعوليّة بالمصدر أي: لأنْ ضَغِمَاها**"[4] .

وذكر القيسيّ (ت 576 هـ) بيت الشّعر، ولم يتحدّث عن موضوع الضّمير، لكنّه تحدّث في قوله (جَعَلتْ نفسي تَطيبُ)، حيث تمّ استعمال "جعل" كاستعمال الأفعال الّتي لمقاربة الفعل، والأخذ فيه[5]. وبهذا جاء القيسيّ بموطن شاهد مغاير لِمَا جاء به الزّمخشريّ وابن الحاجب، وهذا لا يعني أنّه لم يتحدّث عن (لِضَغْمِهاها)، فقد قال: "**وكان وَجْهُ الكَلامِ "لِضَغْمِهما إيَّاهَا"؛ لأَنَّ المَصْدَر لم يَسْتَحْكِم في العَمَلِ والإضْمارِ استحكام الفِعْلِ، فَمَجيءُ الضّميرِ المُنْفَصِل مَعَ المصدرِ أَحْسَنُ، والمصدر الّذي هو "لِضَغْمِهِمَا" مضاف إِلَى الفاعلِ في المعنى، والمفعولُ**

---

[1] ابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، 382/1.

[2] **الكتاب**، 365/2.

[3] ينظر: **أمالي ابن الشّجريّ**، 134/1.

[4] ينظر: **أمالي ابن الحاجب**، 382/1.

[5] ينظر: **إيضاح شواهد الإيضاح**، 83/1.

المَضْغُومُ محذوفٌ، وَلَوْ ذَكَره مَعَ هذهِ الهاءِ لقالَ: "لِضَغْمِهِمَا إيَّايَ إيَّاهَا"[1]. وبكلامه هذا يوافق الزّمخشريّ وابن الحاجب.

ووافق ابن يعيش القيسيّ في كلامه، لهذا عدّ اتّصال الضّميرين الغائبين في (لِضَغْمِهِماها) من القبح[2]. كذلك الحال بالنّسبة لابن عصفور الّذي بيّن أنّ الانفصال فيها أحسن من الاتّصال؛ وذلك لِعِلّة استحكامها في الضّمائر.[3]

ويُجيزُ ابن مالك (ت 672 هـ) الاتّصال، في قوله: "**فإنْ غايرَ الأوّل لفظاً جاز اتّصاله على ضعف**"[4]. ومثّل على ذلك ببيت الشّعر سابق الذّكر. وعدّ الرّضيّ هذا الاتّصال شاذّاً[5]. كما جاء عند الزّمخشريّ وابن الحاجب وغيرهما. وبخصوص ما جاء به ابن هشام، فهو موافق لابن مالك بالرّأي[6]، حيث أشار إليه ابن الحاجب في نصّه الّذي أملاهُ فقال: "بخلاف ما لو اختلافا". وما جاءا به العينيّ[7]، والبغداديّ[8] موافق للزّمخشريّ وابن الحاجب وغيرهما من النّحاة النّحاة الّذين وافقوهم في موطن الشّاهد.

وممّا سبق يتّضح أنّ أغلب النّحاة كانوا موافقين لابن الحاجب والزّمخشريّ، ومن الآراء الّتي أميل إليها رأي الأشمونيّ الّذي لا يُجيز الاتّصال، قائلاً: "**لما في ذلك من استثقال توالي المثّلين مع إيهام كون الثّاني تأكيداً للأوّل**"[9]. وهذا ما استشعرت به أثناء النُّطق بـ (لِضَغْمِهِماها). لهذا أرجّح تعليله لعدم جواز اتّصال الضّميريْن الغائبين.

---

(1) **إيضاح شواهد الإيضاح**، 84/1، 85.

(2) ينظر: **شرح المفصّل** ، 106/3.

(3) ينظر: **شرح جمل الزّجّاجيّ**، 107/2، 108.

(4) **شرح التّسهيل**، 151/1.

(5) ينظر: **شرح الرّضيّ لكافية ابن الحاجب**، 152/2، 153.

(6) ينظر: **تخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد**، 94. و**أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، 104/1، 105.

(7) ينظر: **المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة المشهور بـ "شرح الشّواهد الكبرى"**، 317/1.

(8) ينظر: **خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب**، 301/5.

(9) **شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك المسمّى "منهج السّالك، إلى ألفيّة ابن مالك"**، 54/1.

تاسعاً: وضع الضّمير المتّصل موضع المنفصل

عَدَّ الزّمخشريّ وقوع الضّمير المتّصل موضع المنفصل من الشّواذّ[1] ، ومثّل على ذلك ذلك بما أملاهُ ابن الحاجب على قول الشّاعر في المفصّل :

(البحر البسيط)

7- فما نُبالي إذا ما كنتِ جارَتَنا ألّا يُجاوِرُنا إلّاكِ دَيَّارُ.[2]

فوقوع الضّمير المتّصل بعد (إلّا) وهو الكاف شاذّ، وكان القياس وقوعه بعدها منفصلاً[3]. وهذا يتوافق ورأي ابن الحاجب، الّذي وضّح وشرح هذه القضيّة بقوله: **والأصل أنْ لا يجاورنا إلّا إيّاك ديّار؛ لأنّه مستثنى مقدّم على المستثنى منه، فوجب أنْ يكون منصوباً كقولك: ما جاءني إلّا أخاكَ أحدٌ، فعُدل عن لفظ المضمرِ المنفصل الّذي هو إيّاك إلى المضمر المتّصل الّذي هو الكاف وحدها للضّرورة**"[4]. فمجيء الضّمير الكاف متّصلاً بإلّا ممنوع، وجاء في البيت للضّرورة الشّعريّة فقط.

وقيل: إنّ المبرّد أنشد البيت بلفظ (سواك) بَدل (إلّاك)، وبهذا لا يكون فيه شاهد[5]. أمّا ابن جنّيّ فأنشد البيت كما جاء عند الزّمخشريّ وابن الحاجب، ووافقهما أيضاً في موطن

---

(1) ينظر: **المفصّل في علم العربيّة**، 129.

(2) معنى البيت: إذا حصلت محاورتك فانتفاء مجاورة كل أحد غير مبالٍ لها، لأن مجاورتك هي المقصودة دون غيرها، والشّاهد فيه وقوع الضّمير المتّصل بعد إلا للضّرورة؛ لأن الضمير المتصل لا يستثنى بإلا، والقياس إلا أنت. ينظر: **المفصّل في علم العربية**، 129. ينظر البيت لم يُعرف قائله. ينظر: ابن جنّيّ، **الخصائص**، 307/1. والزّمخشريّ، **المفصّل في علم العربيّة**، 129. وابن يعيش، **شرح المفصّل** ، 101/3. وابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، 385/1. وابن عصفور، **شرح جمل الزّجّاجيّ**، 399/1، 481/1، 106/2. وابن مالك، **شرح التّسهيل**، 152/1. وابن النّاظم، **شرح ابن النّاظم على ألفيّة ابن مالك**، 34. والرّضيّ، **شرح الرّضيّ لكافية ابن الحاجب**، 142/2. وابن هشام، **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب**، 492/2. **و الجامع الصّغير في النّحو**.

(3) ينظر: **المفصّل في علم العربيّة**، 129.

(4) **أمالي ابن الحاجب**، 385/1-386.

(5) ينظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 91/1. والسّيوطيّ، **شرح شواهد المغني**، 845.

الشّاهد[1]. وكذلك ابن يعيش الّذي بيّن ذلك في قوله: "**فأتى بالكاف موضع إيّاك، وهو ههنا أسهل؛ لأنّ فيه عدولاً إلى الأخف والأوجز، وإلّا في معنى العامل إذا كانت مقويّة له، كيف وقد ذهب بعضهم إلى أنّها هي العاملة؛ وإنّما أتى بالضّمير المنصوب بعد إلّا هنا؛ لأنّه استثناء مقدّم، والمراد أنْ لا يجاورنا ديّار إلّا أنت، أي أنت المطلوبة، فإذا خلصت فلا التفات إلى غيرك**"[2]. فهو يجيز ذلك من باب اختصار الكلام.

أمّا ابن عصفور، فَجَوَّز ذلك للضّرورة الشّعريّة، وبيّن فساد ما جاء به الأخفش في أنّ (الكاف، والهاء، والياء) ممّا وقع فيه ضمير الخفض المتّصل موقع ضمير الرّفع المنفصل، كما وقع ضمير الرّفع المنفصل موقع ضمير الخفض نحو: "ما أنا كأنتَ ولا أنتَ كأنا"[3]. فهو لولا الضّرورة الشّعريّة لَمَا جاز ذلك بأيّ شكل من الأشكال. ووافقه ابن مالك الرأي في أن اتّصال الضّمير المتّصل موضع المنفصل من باب الضّرورة الشّعريّة فقال: "**فلولا ضرورة إقامة الوزن لكان خطأ**"[4]، فابن عصفور وابن مالك في كلامهما يتّفقان مع الزّمخشريّ وابن الحاجب. .

ومن النّحاة الّذين وافقوهم أيضاً ابن النّاظم (ت 686 هـ)[5]، والرّضيّ[6]. وقد وضع ابن ابن هشام ثلاثة شروط تُجيز مجيء المتّصل محلّ المنفصل وهي:

"**أوّلاً: كون المنسُوب عنه منفصلاً.**

ثانياً: توافقهما في الإعراب.

ثالثاً: كون ذلك في الضّرورة."[7]

---

[1] ينظر: **الخصائص**، 307/1.

[2] **شرح المفصّل** ، 103/3-104.

[3] ينظر: **شرح جمل الزّجّاجيّ**، 481/1.

[4] **شرح التّسهيل**، 152/1.

[5] ينظر: **شرح ابن النّاظم على ألفيّة ابن مالك**، 34.

[6] ينظر: **شرح الرّضيّ لكافية ابن الحاجب**، 142/2.

[7] **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب**، 492/2. وينظر: **الجامع الصّغير في النّحو**، 21. **وأوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، 83/1. **تخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد**، 100.

وأكّد على الشّرط الثّالث ابن عقيل (ت 769هـ)[1]، والعينيّ[2]، ووضع الأزهريّ (ت 905 هـ)[3] احتمال أن يكون الشّاعر حذف (إيّا) من (إيّاك)، وأبقى (الكاف)، وسار على هذا التّأكيد السّيوطيّ[4] والأشمونيّ[5] والبغداديّ[6] والشّنقيطيّ[7].

وعلى هذا، فإنّ النّحاة السّابقين واللّاحقين في مجملهم كانوا مؤيّدين لما ذهب إليه الزّمخشريّ وابن الحاجب، ويُعدّ ابن هشام الأوضح من بيّن هؤلاء النّحاة كوْنَه السّباق في ذكر الأسباب الّتي دعت إلى مجيء الضّمير المتّصل محل المنفصل في (إلّاك).

ومن تتبّعي لآراء النّحاة لم أجد من يعارض الزّمخشريّ وابن الحاجب في شواذّ وضع الضّمير المتّصل موضع المنفصل، وعلى هذا، فإنّ هذه المسألة اقتصرت على المؤيدين دون المعارضين.

---

(1) ينظر: **شرح ابن عقيل**، 1/89-90.

(2) ينظر: **المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة**، 1/270.

(3) ينظر: **شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو**، 1/98.

(4) ينظر: **شرح شواهد المغني، 845. وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 1/191. و**الأشباه والنّظائر في في النّحو**، 2/129.

(5) ينظر: **شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك المسمّى "منهج السّالك، إلى ألفيّة ابن مالك"**، 1/48.

(6) ينظر: **خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب**، 5/278.

(7) ينظر: **الدّررُ اللّوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، 1/84.

عاشراً: جواز صرف العلم الثّلاثيّ السّاكن الوسط

وضع النّحاة للأسماء من ناحية صرفها أو منعها من الصّرف عدداً من القواعد الّتي يتّضح منها متى يصرف الاسم، ومتى يمنع من الصّرف؟ فقال الزّمخشريّ: " **والاسم يمتنع من الصّرف متى اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعة، أو تكرّر واحد منها، وهي العلميّة والتّأنيث اللّازم لفظاً أو معنى**" [1]. فهو يرى أنّ العلم المؤنّث يمنع من الصّرف للعلمية والتّأنيث، سواء أكان العلم مؤنثاً تأنيثاً لفظيّاً أم مؤنّثاً تأنيثاً معنويّاً .

ومِنْ ثّم بيّن الزّمخشريّ أنَّ العلم الثّلاثيّ السّاكن الوسط" **منصرف في اللّغة الفصيحة الّتي عليها التّنزيل لمقاومة السّكون أحد السَّببيّن، وقوم يُجْرونه على القياس، فلا يَصرفونه**"[2]. وهو بهذا الكلام جوّز الصّرف ومنع الصّرف في العلم الثّلاثيّ السّاكن الوسط .

ووافقه ابن الحاجب بقوله مُمْلياً :" **مجيء العلم الثّلاثيّ السّاكن الوسط منصرفاً وغير منصرف** "[3]. و قال أيضاً مُمْلياً على قول الشّاعر في المفصّل :

(البحر المنسرح)

8- لم تَتَلَفَّعْ بفَضْلِ مِئزَرِها دَعْدٌ ولَمْ تُسْقَ دَعْدُ في العُلَبِ.[4]

فقد جاء في بيت الشّعر العلم الثّلاثيّ السّاكن الوسط (دَعْد) منصرفاً (دَعْدٌ) وغير منصرف (دَعْدُ).

---

(1) ينظر: **المفصّل في علم العربيّة**،16.

(2) **نفسه**،17.

(3) ينظر: **أمالي ابن الحاجب**،395/1.

(4) معنى البيت: أنّ هذه المرأة لا تغطي وجهها بما يفصل من مئزرِها عن جسمها، بل لها نقاب ويرفع، ولا تشرب من العلب، وإنما تشرب من الكأس، يريد أنها من قوم ذوي غنى وشرف لا من الصعاليك. والشّاهد فيه: مجيء الثلاثي السّاكن الوسط (دعد)منصرفاً وغير منصرف، ينظر: **المفصّل في علم العربية**، 147. وينظر البيت: إنَّ البيت لعبيد الله بن قيس الرّقيان، وينظر: **ديوانه**، 178. وقيل: إنّ البيت لجرير، ينظر: **ديوانه**، 67. والبيت من شواهد سيبويه، **الكتاب**، 241/3. والمبرّد ، **الكامل في اللّغة والأدب**، 249/1، وابن جنّيّ، **الخصائص**، 61/3. **والمُنصف لكتاب التّصريف**، 77/2. والبطليّوسيّ، **الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب**، 195/3. والزّمخشريّ، **المفصّل في علم العربيّة**، 17. وابن يعيش، **شرح المفصّل** ، 70/1. وابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، 395/1.

وهذا يتوافق مع ما جاء به سيبويه الّذي يرى أنّ المؤنّث الثّلاثيّ السّاكن الوسط كـ (دَعْد) يجوز فيه الصّرف أو ترك الصّرف[1]، ووافقه المبرّد في ذلك، لكنّه رَجح الخيار الثّاني، وهو ترك الصّرف، فقال : " **وأمَّا المستعملة للتّأنيث فنحو جُمْل، ودَعْد، وهِنْد، فأَنت في جميع هذا بالخيارين، وتركُ الصّرف أقْيَس**".[2]

وقال ابن جنّيّ: "**فصرف (دَعْدٌ) الأوّلى، فصار وزن الجزء الّذي هي فيه** "**مُسْتَفْعِلُنْ**" **ولو لم يصرف فقال** "**دَعْدُ وَلَمْ**" **لصار وزنه:** "**مُفْتَعِلُنْ**" **و** "**مُفْتَعِلُنْ**" **ههنا جائز، ولكنَّه استنكره؛ لأنّ فيه زحافاً، فصرف، وجعل إرادته** "**مُسْتَفْعِلُنْ**" **ضرورة يجب لها احتمالُ صرف ما لا ينصرف، وعلى أنّ منهم من يصرف نحو:** "**دَعْد**" **وإن لم يكن قويّاً**"[3]. وبكلامهِ هذا قدّمَ توضيحاً عن الدّافع الّذي جعل الشّاعر يصرف (دَعْد) الأولى، ويمنع (دَعْد) الثّانية من الصّرف؛ وذلك للمحافظة على الوزن الشّعريّ، فلو منع صرف الأوّلى لصار هناك زحافات، ولو صرف الثّانية لحدث الخلل في الوزن الشّعريّ عند التّنوين، وتصبح (–ب––) وهذا خارج عن تفعيلات المنسرح الّذي يوضّحها التّقطيع العروضيّ للشطر الثّاني لبيت الشّعر:

دَعْدٌ ولَمْ/ تُسْقَ دَعْدُ /في العُلَبِ

––ب– / –ب–ب / –ب ب–

مُسْتَفْعِلُنْ / مَفْعُلَاْتُ / مُسْتَعِلُنْ

ولم يضفْ البطليوسيّ (ت 521 هـ) شيئاً جديداً عمّا جاء به ابن جنّيّ، فقد بيّن أنّ (دَعْد) الأوّلى يجوز صرفها ومنعها، أمّا (دَعْد) الثّانية فلا يجوز فيه الصّرف، وهذا حتّى لا يفسد وزن الشّعر[4]. أمّا بخصوص ابن يعيش، فأجاز الوجهين.[5]

---

[1] ينظر: **الكتاب**، 240/3، 241.

[2] ينظر: **المقتضب**، 350/3.

[3] **المُنصف لكتاب التّصريف**، 77/2، 78.

[4] ينظر: **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب**، 195/3.

[5] ينظر: **شرح المفصّل** ، 70/1.

وبما أنّ سيبويه والمبرّد وابن جنّيّ والبطليوسيّ من النّحاة الّذين سبقوا الزّمخشريّ وابن الحاجب في الحديث عن (دَعْد)، فمِنَ المحتمل أنْ يكونا قدْ تأثّرا بهم، ومن هنا جاء التّوافق بيّنهما. ورأي ابن جنّيّ في موطن الشّاهد كان أكثر إيضاحاً من غيره في تعليل الصّرف وعدم الصّرف في (دَعْد) في هذا البيت، لهذا أميل إلى رأيه.

ومن النّظر إلى آراء النّحاة، أجدُّ أنَّ صرف (دَعْد) ومنع صرفها وارد عندهم، لكنّهم يرجحون ترك الصّرف كما جاء عند المبرّد ، وكما أنَّ ابن جنّيّ والبطليوسيّ بيّنا أنَّ صرف (دَعْد) جاء للضّرورة الشّعريّة، وهذا يتّفق مع الزّجّاج (ت311هـ) الّذي قال: " **فأَما الاستشهاد بأَنّ الشّاعر في البيت صرف وترك الصّرف: فأَمّا ترك الصّرف فجيد، وهو الوجه، وأمّا الصّرف فعلى جهة الاضطرار. وقد أجمعوا أنَّ جميع ما لا ينصرف يصرف في الشّعر.**[1]" ومن كلامه يتّضح أنّ الشّعر يُجوز فيه ما لا يَجوز في النّحو، أيّ أنّ القاعدة قد تخترق لحاجة الشّعر.

[1] **ما ينصرف وما لا ينصرف**،50.

الحادي عشر: عمل الجمع من صيغة المبالغة

قال الزّمخشريّ في باب إعمال اسم الفاعل: " **وما ثُنّي من ذلك وجمع مصحّحاً أو مكسّراً يعمل عمل المفرد كقولك: هما ضاربان زيداً، وهم ضاربون عمراً ...**" [1] وقصد الزّمخشريّ بكلامه أنَّ (اسم الفاعل)، (صيغة المبالغة) سواء أكانا مثنّى أم جمعاً صحيحاً أم مُكَسَّراً فإنَّه يعمل فيما بعده عمل (اسم الفاعل) المفرد، ومن الأمثّلة الّتي مثّلها على ذلك يتّضح أنَّ (ضاربان) اسم فاعل مثنّى (وزيداً) مفعول به لاسم الفاعل (ضاربان) منصوب بالفتحة الظّاهرة على آخره، و(ضاربون) اسم فاعل جمع و(عمراً) مفعول به لاسم الفاعل (ضاربون) منصوب بالفتحة الظّاهرة على آخره، وقد ذكر بيتاً من الشّعر على صيغة المبالغة الجمع، وقد أملاه ابن الحاجب في أماليه والبيت هو:

(البحر البسيط)

9- شمٌّ مهاوينُ أبدانَ الجَزُورِ مَخَا ميصُ العشيّاتِ لا خُورٌ ولا قَزَمُ.[2]

قال ابن الحاجب: " **وموضع الاستشهاد من قوله :" مهاوينُ أبدانَ**" فإنّه أورده في قوله:" **وما ثُنّي من ذلك، وجمع مُصحّحاً أو مكسّراً يعمل عمل المفرد**" و" **أبدانَ**" **منصوبٌ به . و(شمٌّ) خبرُ مبتدأ محذوف، وما بعده أخبارٌ**"[3]. ومن كلامه تتّضح موافقته لِمَا جاء به الزّمخشريّ من إعمال صيغة المبالغة المثنّى والجمع إعمال الواحد.

---

[1] **المفصّل في علم العربيّة**،227 .

[2] معنى البيت: معنى مهاوين: جمع مهوانَ وهو الذي يهين الجزور وينحرها. ومعنى مخاميص: جمع مخماص، وهو الضامر البطن، وأراد به الجائع. والشّاهد فيه: نصب أبدان بقوله مهاوين؛ لأنه جمع مهوان، وهي صيغة مبالغة. ينظر: **المقاصد النّحويّة**، 1442/3. ينظر البيت: إنَّ البيت للكميت، ينظر: **ديوانه**، 388. وسيبويه، **الكتاب**، 114/1. وابن يعيش، **شرح المفصّل** ، 74/6. وابن منظور، **لسان العرب**، مادة (هون)، 439/13. والعينيّ، **المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة المشهور بـ "شرح الشّواهد الكبرى"**، 1441/3. والبغداديّ، **خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب**، 150/8، 158. والشّنقيطيّ، **الدّرر اللّوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، 322/2. ونسب البيت لابن مقيل، ينظر: السّيرافيّ، **شرح أبيات سيبويه**. ووجد البيت بلا نسبة. ينظر: ابن مالك، **شرح التّسهيل**، 80/3. **وشرح عمدة الحافظ وعدّة اللّافظ**، 470/1. والرّضيّ، **شرح الرّضيّ لكافية ابن الحاجب**، 732/2.

[3] **آمالي ابن الحاجب**، 396/1.

وعلى الرغم من أنّ البيت يُروى بروايتين **(شمٍّ مهاوينُ)** [1]، **(شمٌّ مهاوينُ)** [2]، لكن موطن الشّاهد لا يختلف، حيث أعمل (مهاوين) وهي جمع عمل المفرد، ونصبت بها (أبدانَ).

ووضّح ابن الحاجب النّصّ الّذي قاله الزّمخشريّ، قائلاً: **يريدُ منهما جميعاً أعني ما كانَ على وزنِ فاعلٍ، وما كانَ للمبالغةِ سواءً كانَ الجمعُ مصحّحاً أو مكسَّراً ذكَرَ. ثمَّ مثّل بالجمعِ المصحّحِ والمكسَّرِ، ومثّل بجمعِ اسم الفاعلِ والمبالغةِ هو قولهُ: "مَهاوِنَ" كأَنَّهُ جمعَ مِهْوان للمبَالغةِ".**[3]

قال سيبويه: "**وأجروه حين بنوه للجمع كما أُجريَ في الواحد؛ ليكونَ كفَواعِلَ حين أُجريَ مثّل فاعِلٍ**"،[4] وبما أنّ سيبويه النّحويّ السّبّاق في وضع هذه القاعدة، فهو أوّل من أعمل جمع صيغة المبالغة إعمال الواحد، وبهذا تأثر الزّمخشريّ وابن الحاجب.

وأكّد ابن يعيش على ما جاء به سيبويه والزّمخشريّ، ووضّح أنّ مهاوين جمع مِهْوان، ومِهْوان تكثير مُهِين، وبـ (مهاوين) تمّ نصب أبدانَ[5]، وهو بهذا لم يضف جديداً إلّا أنّهُ قام بتوضيح ما جاء به الزّمخشريّ في كتابه.

وبيّن ابن مالك أنّ مِهْوان أصلها مُهِين، ولقصد المبالغة بُنِي على مِفْعال، مُجيزاً عمل اسم الفاعل الجمع كما يعملُ صيغة المبالغة المفرد[6]، وهو بذلك وافق من سبقه من النّحاة أمثال سيبويه، والزّمخشريّ، وابن يعيش، وابن الحاجب في ذلك. وسار على ذلك الرّضيّ الّذي قال: إنّ مِفْعال من أَفعل، أي أنَّهُ جمع مِهوان من أهان.[7] وهذا بخلاف ما جاء به ابن يعيش وابن مالك في أنّ مِهْوان من مُهين.

---

(1) ينظر: الزّمخشريّ، **المفصّل في علم العربيّة**، 228.

(2) ينظر: ابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، 396/1.

(3) **الإيضاح في شرح المفصّل** ، 639/1.

(4) **الكتاب**، 112/1.

(5) ينظر: **شرح المفصّل** ، 76/6.

(6) ينظر: **شرح التّسهيل**، 80/3. **وعمدة الحافظ وعدّة اللّافظ**، 683/1.

(7) ينظر: **شرح الرّضيّ لكافية ابن الحاجب**، 732/2.

ووضّح البغداديّ أنّ ما جاء به الرّضيّ في مِفْعال من أفعل قليل نادر، والكثير من فَعَلَ.[1] وعلى الرّغم من اختلاف النّحاة في بناء مِفْعال من (أَفعل أو فعَلَ) إلّا أنّ هذا لا يغيّر من موافقتهم لموطن الشّاهد الّذي جاء عند الزّمخشريّ وابن الحاجب، وقد وافقهم في هذا أيضاً المراديّ[2]، والعينيّ[3] والسّيوطيّ[4] والشّنقيطيّ[5].

وعلى هذا، لم أجد من يعارض إعمال صيغة المبالغة الجمع في بيت الشّعر، فجميع الآراء كانت موحّدة وتعطي الفكرة نفسها، وهي الّتي جاءت عند سيبويه النّحوي الأوّل، وقد سبق الإشارة إليها، وسار عليها باقي النّحاة دون تغيير.

---

[1] ينظر: **خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب**، 150/8.

[2] ينظر: **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك**، 854/3، 855.

[3] ينظر: **المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة المشهور بـ "شرح الشّواهد الكبرى"**، 1441/3، 1442.

[4] ينظر: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 60/3، 61.

[5] ينظر: **الدّرر اللّوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، 322/2.

الثّاني عشر: رفع الفاعل بفعل مُضمَر

قال الزّمخشريّ:" **وقد يجيء الفاعل ورافعه مضمرٌ، يقال من فعل ، فتقول : (زيدٌ) بإضمار فعل**"[1]. ومقصد كلام الزّمخشريّ أنَّ الفاعل يرفع بفعل محذوف .

وقد أملى ابن الحاجب على قول الشّاعر في المفصّل :

(البحر الطّويل)

10- لِيُبْكَ يزيدُ ضارِعٌ لخصومةٍ ومُخْتَبِطٌ ممّا تُطيحُ الطّوائِحُ.[2]

ف **(ضارعٌ)** وهو الفاعل الّذي رفع بفعل مضمر، وقدره الزّمخشريّ قائلاً:" **أي ليبكيه ضارع، والمرفوع في قولهم : هل زيد خرج فاعل فعل مضمر يفسره الظّاهر**".[3] ووافق ابن الحاجب الزّمخشريّ على ذلك عندما وضع البيت تحت عنوان "**رفع الفاعل بفعل مضمر**" [4]، وعند شرحِهِ للبيت أشار إلى تقدير: " فيقصدُه الضَارعُ للخصومة لينصُرَه." [5] وبالتّالي فإنّ **(ضارع)** فاعل لفعل محذوف.

وبيّن النّحاة أنّ "ضارعٌ" فاعل لفعل محذوف دلّ عليه مدخول الاستفهام المقدّر، كأنّه قيل: من يبكيه، فيقال: ضارعٌ، أي: يبكيه ضارع، ثمّ حذف الفعل. ومِن الّذين ساروا على هذا التّقدير

---

(1) **المفصّل في علم العربيّة**،22.

(2) مناسبة البيت: قيل في رثاء يزيد بن نهشل. ومعنى ضارع الذي قد ذل وضعف، ومعنى مختبط: سائل، ومعنى تطيح: تهلك. ينظر: **شرح أبيات سيبويه**، 76/1. وينظر: نسب البيت للحارث بن نهيك، ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 288/1. والسّيرافيّ، **شرح أبيات سيبويه**، 76/1. والأزهريّ، **شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو**، 401/1. ونسب لضرار بن نهشل، ينظر: العبّاسيّ، **معاهد التّنصيص على شواهد التّلخيص**، 202/1. ونسب إلى ابن نهيك النّهشلي، ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل** ، 80/1. ووجد البيت بلا نسبة، وينظر: المبرّد ، **المقتضب**، 282/3. والبغداديّ، **خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب**، 303/1، 139/8.

(3) **المفصّل في علم العربيّة**،22.

(4) **أمالي ابن الحاجب**، 447/1.

(5) **نفسه**، 447/1.

سيبويه[1]، والمبرّد [2]، والسّيرافيّ (ت 385 هـ)[3]، وابن جنّيّ[4]، والقيسيّ[5]، وابن يعيش[6]، وابن عصفور[7]، وابن النّاظم[8]، وكذلك ابن هشام الّذي أثبت أنّ (ضارعٌ) فاعل بقولِهِ: "**ولا تقدر تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذفت أخبارها؛ لأنّ هذه الأسماء قد ثبتت فاعليتُها في رواية مَنْ بَنَى الفعلَ فيهن للفاعل**".[9] وتبع هؤلاء النّحاة العينيّ[10]، والأزهريّ (ت 905هـ)[11]، والسّيوطيّ[12]، والأشمونيّ[13]، والعبّاسيّ (ت 963 هـ)[14]، وبيّن البغداديّ أنّ هؤلاء النّحاة ساروا "**على رواية: ليُبك بالبناء للمفعول، ويزيد نائب فاعل**"[15]. وهذه الرّواية هي الّتي يكون فيها شاهد كما ظهر عند النّحاة.

أمّا الرّواية الثّانية الّتي يكون فيها (ضارعٌ) فاعلاً، و(يزيد) مفعوله، لا يكون فيها حذف ولا شاهد. وهذه الرّواية هي الثّابتة عند ابن قتيبة[16] (ت 276 هـ) والعسكريّ (ت 382 هـ) الّذي عدّ الرّواية الأوّلى غلطاً، فقال فيما غلط فيه النّحويّون "وممّا قلبوه، وخالفهُم الرّواة، قول الشّاعر:

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخُصومَةٍ ----------

---

(1) ينظر: **الكتاب**، 288/1.

(2) ينظر: **المقتضب**، 282/3.

(3) ينظر: **شرح أبيات سيبويه**، 77/1.

(4) ينظر: المحتسب في تبيين **وجوه شواذ القرّاءات والإيضاح عنها**، 230/1، **والخصائص**، 424/2.

(5) ينظر: **إيضاح شواهد الإيضاح**، 109/1.

(6) ينظر: **شرح المفصّل** ، 80/1.

(7) ينظر: **شرح جمل الزّجّاجيّ**، 565/1.

(8) ينظر: **شرح ابن النّاظم على ألفيّة ابن مالك**، 161.

(9) **مغنى اللّبيب عن كتب الأعاريب**، 685/2. وينظر: **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، 95/2.

(10) ينظر: **المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة المشهور بـ "شرح الشّواهد الكبرى"**، 918/2.

(11) ينظر: **شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو**، 401/1.

(12) ينظر: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 515/1.

(13) ينظر: **شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك المسمّى "منهج السّالك، إلى ألفيّة ابن مالك"**، 172/1.

(14) ينظر: **معاهد التّنصيص على شواهد التّلخيص**، 203/1.

(15) **خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب**، 303/1.

(16) ينظر: **الشّعر والشّعراء**، 99/1، 100.

وقد رواه خالد والأصمعيّ وغيره:

لِيَبْكِ يَزِيدَ (ضارعٌ لخصومةٍ) ــــــــــــــــــــــــــــــــ[1]

وهذا القول تأكيد لما جاء به ابن قتيبة الّذي سبق العسكري في ذلك، وبيّن أنّ الأصمعيّ ينكر ما جاء في الرّواية الأوّلى، ويؤكّد على الرّواية الثّانية.[2]

وعلى الرّغم من أنّ أغلب النّحاة الموافقين للرّواية الأوّلى جاؤوا بعد ابن قتيبة والعسكريّ إلّا أنّهم لم يتأثّروا بكلامهما، بل تَبِعوا ما جاء به سيبويه، وسار عليه الزّمخشريّ الّذي وافقه ابن الحاجب؛ لهذا أميل إلى الرّواية الأوّلى وأرجّحها؛ لأنّها أبلغ بتكرار الإسناد إجمالاً، ثمّ تفصيلاً، كما جاء عند التّفتازانيّ(ت 792هـ)[3] الّذي اتّضح من كلامِه تأييد سيبويه والزّمخشريّ وابن الحاجب، وغيرهم من النّحاة الّذين تبعوهم.

---

[1] **شرح ما يقع فيه التّصحيف والتّحريف**، 207/2، 208.

[2] ينظر: **الشّعر والشّعراء**، 100/1.

[3] **المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم**، 41.

الثّالث عشر: حذف المنادى

قال الزّمخشريّ:" **وقد يحذف المنادى، فيقال: يابؤسٌ لزيد، بمعنى يا قومُ بؤس لزيد**".[1] ويتّضح من كلامه جواز حذف المنادى بعد أداة النداء.

وقد وافق ابن الحاجب الزّمخشريّ، حيثُ وضع ما أملاه تحت عنوان " **حذف المنادى**"[2] فقال مُمْلياً على قول الشّاعر:

(البحر البسيط)

11- يا لعنةُ اللهِ والأقوامِ كلِّهِمُ والصَّالحينَ على سِمْعَانَ من جارِ[3]

ف (يا لعنةُ اللهِ) حُذِفَ فيها المنادى بعد أداة النّداء (يا)، والتّقدير هو (يا قومُ)، وهذا ما قاله الزّمخشريّ في المفصّل بخصوص البيت السّابق.[4]

ووافقه ابن الحاجب على جواز حذف المنادى، وبيّن وجهين إعرابيّين للصّالحين[5]، فقال: "**يجوزُ في "والصّالحين" الرّفعُ على الموضع؛ لأنّ المعنى: يا قومُ لعنَ اللهُ والأقوامُ والصّالحون، والخفضُ ظاهر. والرّفعُ مثّل قولك: أعجبني ضربُ زيد وعمروُ، عطفاً على موضع زيد، إذ موضعه رفع**".[6] ولعلّ الدّافع وراء قول ابن الحاجب هو أنّ كلمة (الصّالحين) الواردة

---

(1) **المفصّل في علم العربيّة**،48.

(2) **آمالي ابن الحاجب** ،448/1.

(3) معنى البيت: يدعو على سمعان جاره أن تناله لعنة الله والناس أجمعين، لأنّه لم يرعِ حق الجوار. والشّاهد فيه حذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه. سيبويه، **الكتاب**، 219/2. ينظر: البيت مجهول القائل. ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 219/2. والمبرّد ، **الكامل في اللّغة والأدب**، 198/3. والزّجّاجيّ، **كتابُ اللّامات**، 37. والزّمخشريّ، **المفصّل في علم العربيّة**، 48. وابن الشّجريّ، **أمالي ابن الشّجريّ**، 69/2، 414/2. وابن يعيش، **شرح المفصّل** ، 24/2. وابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، 448/1. وابن عصفور، **شرح جمل الزّجّاجيّ**، 213/2. والمالقيّ، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، 514. والمراديّ، **الجنى الدّاني في حروف المعاني**، 256.

(4) ينظر: 48.

(5) ينظر: **أمالي ابن الحاجب**، 448/1.

(6) **نفسه**، 448/1.

عنده مجرورة بالياء، وجاءت عند الزّمخشريّ مرفوعة بالواو، حيث قال في بيت الشّعر (الصّالحون)،[1] وهو جائز في الحالتين كما بيّن ابن الحاجب.

ووضع سيبويه هذا البيت في "باب ما تكون اللّام فيه مكسورةً؛ لأنّه مَدعوٌّ له ها هنا، هو غيرُ مَدْعُوٍّ" ومن ثمّ بيّن أنّ (يا) لغير اللّعنة، وهو يقصد بذلك حذف المنادى[2]، ومن النّحاة الّذين وافقوه في ذلك المبرّد [3]، والزّجّاجيّ (ت 337 هـ)[4]، وقدّر ابن الشّجري المنادى المحذوف بـ (هؤلاء)[5]، و كذلك ابن عصفور[6]، والشّنقيطيّ[7].

وعارض المالقيّ (ت 702 هـ) هؤلاء النّحاة الّذين تطابق كلامهم مع كلامِ الزّمخشريّ وابن الحاجب، حيث بيّن ضعف ما جاؤوا به من وجهين هما:

"**الوجه الأوّل:**

أنَّ "يا" نابَتْ منابَ الفعل لكونه لازماً للحذف بعدها؛ لأنّ المرادَ أدعو وأنادي، فلو حُذِفَ المنادى معها لحُذِفت الجملة بأسرها، وذلك إخلال.

الوجه الثّاني:

أنَّ المنادى معْتمدُ المقصد، فإذا (حُذِفَ) تناقض المُراد، فلزمَ على هذا أنْ تكون "يا" لمجرّد التّنبيه من غير نداءٍ، ولكثرة استعمالها تقول: "إنَّها هي المحذوفةُ في النّداء دونَ غيرها من الحروف".[8]

---

[1] ينظر: **المفصّل في علم العربيّة**، 48.

[2] ينظر: **الكتاب**، 218/2، 220.

[3] ينظر: **الكامل في اللّغة والأدب**، 198/3.

[4] ينظر: **كتاب اللّامات**، 37.

[5] ينظر: **أمالي ابن الشّجريّ**، 69/2، 70، 414/2.

[6] ينظر: **شرح جمل الزّجّاجيّ**، 213/2.

[7] ينظر: **الدّرر اللّوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، 380/1.

[8] **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، 514، 515.

ومن هذين الوجهين يتبيّن أن حذف المنادى عند المالقيّ غير وارد، فهو يرى أنّه لو حذف المنادى لحذفت الجملة، والمنادى من وجهة نظره هو المقصد، والمراد في الجملة، فإذا حُذِفَ تناقض المراد ، وأصبحت الياء للتنّبيه، وليس للنّداء، وفي هذه الحالة لا يكون في بيت الشّعر شاهدٌ " ف"ياء" باعتقاده إمّا أنّها نابت مناب الفعل لكونه لازماً للحذف بعدها؛ لأنّ المرادَ أدعو وأنادي، أو أنّها جاءت للتنّبيه كما سبق الحديث عن ذلك.

وهناك وجه ثالث – ولا يتمّ إلّا على رواية النّصّب– أنْ تكون(اللعنة) نفسها هي المنادى وكأنّه قال: يا لعنة الله انصبي على سمعان[1]. وهذا الوجه مطابق لِمَا جاء في قوله تعالى : ﴿يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِۚ﴾[2] ف(حسرةً) منادى منصوب بالفتحة الظّاهرة على آخره. ومن هذا هذا الوجه يتّضح أنَّه لا يوجد شاهدٌ في البيت؛ لأنّه لا يوجد حذف على اعتبار (لعنة) بالنّصّب هي المنادى، لكن هذا الوجه لم أجدْ أحداً من النّحاة تطرّق إليه، وعلى ذلك يضعف احتمال وجود هذا الوجه في بيت الشّعر.

ووافق المراديّ (ت 749 هـ) المالقيّ بالوجه الثّاني، وأكّد على أنّ "يا" جاءت بأسلوب الدّعاء لمجرّد التّنبيه لا للنّداء[3]. و سار أبو حيّان (ت 754 هـ) على هذا، وبيّن أنّ ما جاء بعد بعد (يا) هو مبتدأ[4]. وبهذا فإنّ هؤلاء النّحاة عارضوا الزّمخشريّ وابن الحاجب في حذف المنادى.

وجَمَعَ ابن يعيش بيّن مَنْ جعل "يا" حرف نداء والمنادى محذوفاً، وبين مَنْ جعل "يا" حرف تنبيه؛ وذلك لتنبيه الحاضرين لاستماع دعاء اللّعنة[5]. وابن هشام[6]، والعينيّ[1]، والسّيوطيّ[2]، ساروا على هذا.

---

(1) **الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف بيّن البصريّين والكوفيّين ومعه كتاب الانتصاف من الاتصاف**،118/1.

(2) **يس**،30/36.

(3) ينظر: **الجنى الدّاني في حروف المعاني**، 355، 356.

(4) ينظر: **البحر المحيط في التّفسير**، 231/8.

(5) ينظر: **شرح المفصّل** ، 24/2.

(6) ينظر: **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب**، 414/1.

والملاحظ أنّ أغلب النّحاة ساروا بالاتّجاه الموافق لرأي الزّمخشريّ و ابن الحاجب في حذف المنادى بعد أداة النّداء "يا" في موطن الشّاهد، ولكن أرجّح رأي ابن يعيش في جواز الوجهين؛ لأنّ "يا" الّتي جاءت للتّنبيه بأسلوب الدّعاء تتلاءم مع صياغة البيت الدّالّ على ذلك. ولهذا أميل إلى رأيه بالاعتماد أيضاً على آراء النّحاة وتعليلاتهم سواء في الوجه الأوّل أو الوجه الثّاني.

---

(1) ينظر: **المقاصد النّحويّة في شرح شواهد الألفيّة المشهور بـ "شرح الشّواهد الكبرى"**، 1738/4.

(2) ينظر: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 34/2، 486/2، 487. **وشرح شواهد المغني**، 797/2.

الرابع عشر: إقامة المُضاف إليه مقام المضاف بعد حذفه

قال الزّمخشريّ:" **وإذا أمنوا الإلباس حذفوا المضاف، وأقاموا المضاف إليه مقامه، وأعربوه بإعرابه، والعلم فيه قوله تعالى:**﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾ [1]**؛ لأنّه لا يلبس أنّ المسؤول أهلها لا هي، ولا يقولون: رأيت هنداً، يعنون رأيت غلام هند، وقد جاء الملبس في الشّعر**".[2]

فالزّمخشريّ أجاز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه في حالة عدم حدوث التباس في الجملة، ومثّل على ذلك بالآية الكريمة، ومثّل أيضاً على عدم جواز الحذف في جملة: رأيت غلام هند، وذلك لعدم ورود قرينة دالّة، وفي نهاية كلامه وضّح أن الالتباس يأتي في الشّعر. فقد أملى ابن الحاجب على قول حسان بن الثابت في المفصّل :

(البحر الكامل)

12- يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البريصَ عليهِمُ بَرَدَى يُصَفِّقُ بالرّحيقِ السَّلْسَلِ[3]

فذهب في (بَرَدى يُصفّقُ) إلى أنَّ الشّاعر حذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه. وقال الزّمخشريّ : " **فذكر الضّمير في يُصَفَّقُ، حيث أراد ماء بردى** ." [4] والقول هذا مطابق لِمَا جاء به ابن الحاجب في كتابه، **فقال مُمْلياً:** "**والمرادُ ببردى ماءُ بردى، ولذلك ذكَّر الضّميرَ**"[5]، أي أنّ ابن الحاجب اقتبس كلام الزّمخشريّ في موطن الشّاهد كما هو دون زيادة أو نقصان.

---

[1] **يوسف**،82/12.

[2] **المفصّل في علم العربيّة**،103.

[3] مناسبة البيت قيل في قصيدة لمدح آل جفنة ملوك الشام. ومعنى البريص: نهر يتشعب من بردى، ومعنى يصفق: يمزج، والرحيق: الخمر، والسَّلسل: السهل. **المفصل في علم العربية**، 105. وينظر البيت **ديوانه**، 184. وينظر: الجمحيي، **طبقات فحول الشّعراء**، 218/1. والبكريّ، **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**، 240/1. وابن يعيش، **شرح المفصّل** ، 25/3، 133/6. والرّضيّ، **شرح الرّضيّ لكافية ابن الحاجب**، 936/1. والبغداديّ، **خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب**، 281/4. والسّيوطيّ، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 429/2. والأشمونيّ ، **شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك المسّمى "منهج السّالك، إلى ألفيّة ابن مالك"**، 324/2. والشّنقيطيّ، **الدّرر اللّوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، 156/2.

[4] **المفصّل في علم العربيّة**، 106..

[5] **آمالي ابن الحاجب،451/1**.

وبيّن ابن يعيش في شرحه لكلام الزّمخشريّ أنّ المضاف إليه يُعرب إعراب المضاف عند حذفه؛ وذلك لوقوعه موقعه، ومباشرته العامل، نحو: قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[1] وأصل الآية "واسأل أهلَ القرية"، فحذف منها المُضاف، وهو (أهل)، وحلَّ محلّهُ (القرية) في الإعراب، فأصبحت مفعولاً به؛ و لوقوعها بعد فعل الأمر "واسأل"، وضمير الفاعل المستتر[2]، وبخصوص هذه القّضية فإنّ ابن يعيش وافق الزّمخشريّ في ذلك، كذلك الحال في قوله تعالى : ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْهُمْ قَآئِلُونَ﴾[3]، المراد فيها: وكم من أهل قرية أهلكناها[4]، أي حذف منها المُضاف وهو (أهل)، وحلَّ محلّهُ (القرية) في الإعراب. وهذا مطابق للآية السّابقة.

وممّا سبق يظهر اهتمام ابن يعيش بقاعدة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، بدليل ذكره أكثر من مثال على هذه الظّاهرة بالاستعانة بالقرآن الكريم.

ومن الأمثّلة أيضاً على حذف المضاف قول ذي الرُّمة:

(البحر الطّويل)

عَشِيَّةَ فَرَّ الحارِثِيُّونَ بَعْدَمَا قَضَى نَحْبَهُ في مُلْتَقى القَوْمِ هَوْبَرُ[5]

فحذف المُضاف وهو (ابن)، والتّقدير: (ابن هَوْبَر) [6]

---

[1] **يوسف**.82/12.

[2] ينظر: **شرح المفصّل** ، 25/3، 26.

[3] **الأعراف**، 4/7.

[4] ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل** ، 26/3.

[5] ينظر: **ديوانه**، 112. وابن عصفور، **المُقرّب** ، 214/1، والشّنقيطيّ، **الدُّرر اللوامع على همه الهوامع شرح جمع الجوامع**، 156/2.

[6] ينظر: ابن عصفور، **المُقرّب** ، 214/1، والشّنقيطيّ، **الدُّرر اللوامع على همه الهوامع شرح جمع الجوامع**، **الجوامع**، 156/2

ووضّح النّحاة أمثال ابن يعيش[1]، والرّضيّ[2]، والبغداديّ[3]، والسّيوطيّ[4]، والأشمونيّ[5]، والشّنقيطيّ[6] أنّ الضّمير في (يصفّق) يعود على (ماء بَرَدى) مع أنّه غير مذكور، لهذا ذكّر (يصفّق)، ولو لم يقم المضاف إليه (بَرَدَى) مقام المُضاف (ماء) في التّذكير لوجب أنْ يُقال: (تصفّق) بالتّاء للتّأنيث؛ لأنّ بَرَدى من صيغ المؤنّث.

وهذا التّوضيح أكّدَ على تأييد هؤلاء النّحاة للزّمخشريّ الّذي وافقه ابن الحاجب في حذف المضاف، والبغداديّ كان من أكثرهم توسّعاً في توضيح هذه القضيّة الّتي عَبّر عنها بيت الشّعر، لهذا أرجّح قوله الّذي استعان من خلاله بأقوال غيره، حيث قال البغداديّ على قول ابن المستوفى: "**لو قال قائل: إنّه أعاد الضّمير مذكّراً على المعنى لأنّ بَرَدى نهر لوجد مساغاً**".[7] وهو بهذا يقدّم أكثر من وجه لتذكير الضّمير في (يُصفّق)، وهذا يدلّ على مدى التّوسَع.

---

(1) ينظر: **شرح المفصّل** ، 26/3.

(2) ينظر: **شرح الرّضيّ لكافية ابن الحاجب**، 936/1.

(3) ينظر: **خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب**، 381/4.

(4) ينظر: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 429/2.

(5) ينظر: **شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك المسمّى "منهج السّالك، إلى ألفيّة ابن مالك"**، 324/2.

(6) ينظر: **الدّرر اللّوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، 156/2.

(7) البغداديّ، **خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب**، 382/4.

الخامس عشر: حذف الموصوف وإقامة الصّفة مقامه

قال الزّمخشريّ :" **وحقّ الصّفة أنْ تصحب الموصوف إلّا إذا ظهر أمره ظهوراً يستغني معه عن ذكره، فحينئذ يجوز تركه وإقامة الصّفة مقامه**".[1] فالزّمخشريّ أجازَ حذف الموصوف وإقامة الصّفة مقامه في حالة وجود قرينة دالّة تصرّح بهذا الحذف، وما دون ذلك لا يجوز فيه الحذف.

وقد أملى ابن الحاجب على قول سُحَيم بن وثيل في المفصّل :

(البحر الوافر)

13- أنا ابنُ جَلا وطلّاعُ الثّنايا متى أَضعِ العِمامةَ تَعْرِفوني.[2]

ف (أنا ابنُ جلا) حذف فيها الشّاعر الموصوف، وأقام الصّفة مقامه، وقدّر الموصوف على أنّه (رجل) فقال الزّمخشريّ:" **أي رجل جلا**"[3] .

ووافقه ابن الحاجب في ذلك، فقال مُمْلياً: " **تقديرهُ: أنا ابنُ رجل جلا ، فحذف الموصوفَ وأقام الصّفة مقامه. وقيل : إنّ "جلا " علمٌ غلب على أبيه. وقيل: إنّه أراد: أنا ابنُ ذي جلا**".[4] وابن الحاجب بكلامه هذا بيّن أنَّ "جلا" إمَّا أنْ تكون صفة لموصوف محذوف كما جاء عند الزّمخشريّ، وإمَّا أنْ تكون علماً.

وتبع الزّمخشريّ وابن الحاجب على حذف الموصوف وإقامة الصّفة ابن يعيش الّذي مثّل على ذلك بأمثّلة كثيرة منها قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ ۖ كُنَّا طَرَآئِقَ قِدَدًا

---

[1] **المفصّل في علم العربيّة**، 116.

[2] ومعنى جلا: واضح مكشوف لا يخفى مكانه، والثّنايا: جمع ثنية وهي الطريق في الجبل، وطلاع الثّنايا: طلاع الأنجد. ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 207/3. وينظر البيت: سيبويه، **الكتاب**، 207/3. والأصمعي، **الأصمعيّات**، 17. وابن قتيبة، **المعاني الكبير في أبيات المعاني**، 530/1. المبرّد ، **الكامل في اللّغة والأدب**، 181/1. وثعلب، **مجالس ثعلب**، 176. وابن يعيش، **شرح المفصّل**، 61/1، 62/3، 105/4. وابن عصفور، **المُقرّب** ، 283/1. وابن النّاظم، **شرح ابن النّاظم على ألفيّة ابن مالك**،465.

[3] **المفصّل في علم العربيّة**،119.

[4] **آمالي ابن الحاجب**، 456..

﴿ [1] حذف في الآية الكريمة الموصوف وهي قوم، والتّقدير: قوم دون ذلك، وكذلك قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ﴾[2] إذ التّقدير: قوم يحرفون الكلم[3].

ومثّل أيضاً على ذلك ابن عقيل بقوله تعالى: "**قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾[4]، فحذف في الآية الكريمة الموصوف (دُرُوعاً) وأقام الصّفة مقامه وهي (سابغاتٍ)، والتّقدير: (دُرُوعاً سابغاتٍ) [5]

ومن النّحاة الّذين وافقوا الزّمخشريّ وابن الحاجب ابن هشام[6]، والعينيّ[7]، والبغداديّ[8].

والبغداديّ[8].

وقد ورد البيت عند سيبويه، وعدَّ "جلا" اسماً منصرفاً؛ لأنّه جملة محكية، حيث وضع هذا البيت تحت باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميّت به رجلاً، وهو بهذا يخالف عيسى بن عمر الّذي يرى أنّ (جلا) غير منصرف؛ لأنّه منقول من الفعل[9]. وسيبويه في هذا البيت لم يتطرّق إلى حذف الموصوف، وإنّما انتقل إلى موضع آخر، وهو صرف (جلا).

ووافق ابن عصفور سيبويه في ذلك، وقال: "**فإنّ جَلا مُتحمِّلٌ لضميرٍ، فهو محكيّ؛ لأنّه جملة. ولا يمنع الوزنُ الصّرف إلّا مع التّعريف، أو الصّفة، أو شبه أصله من الصّفة، نحو: أحمر، إذا سُمّي به، ثم نكّر بعد التّسْمية**"[10].

---

[1] **الجن**، 11/72.

[2] **النساء**، 46/4.

[3] ينظر: **شرح المفصّل** ، 3/ 62.

[4] **سبأ**، 11/34.

[5] ينظر: **شرح ابن عقيل**، 205/3.

[6] ينظر: **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، 128/4. **ومعني اللّبيب عن كتب الأعاريب**، 172/1، 693/2.

[7] ينظر: **المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة المشهور بـ "شرح الشّواهد الكبرى"**، 1832/4.

[8] ينظر: **خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب**، 402/9.

[9] ينظر: **الكتاب**، 206/3، 207.

[10] **المُقرّب** ، 283/1.

وفي بداية كلام ابن عصفور تكرار لكلام سيبويه، وبعد ذلك قام بإضافة ثلاث حالات يمنع الوزن من الصّرف فيها وهي : التّعريف، والصّفة، أو شبه أصله من الصّفة، وهو بهذا الكلام لم يعدّ "جلا" صفة كما جاء عند الزّمخشريّ، وفي هذا إشارة إلى مخالفته.

ووافق الرّضيّ كلاً من سيبويه وابن عصفور من باب جعل (جَلا) علماً محكيّاً؛ لأنّ الفعل سُمِّي به مع الضّمير، فيكون جملةً كيزيد. وفي حال لم يكنْ (جَلا) علماً فهو صفة لموصوف محذوف[1] كما جاء عند الزّمخشريّ وابن الحاجب.

ووافق ابن النّاظم سيبويه لكون (جلا) جملة من فعل وفاعل، فهو محكيّ لا ممنوع من الصّرف[2]. وسار على هذا المراديّ[3].

وبهذا البيت، كانت آراء النّحاة في أغلبها مؤيّدة لسيبويه الّذي بيّن أنّ عدم تنوين (جلا)؛ لأنّها جملة محكيّة، لا لأنّها ممنوعة من الصّرف، كما بيّن عيسى بن عمر الّذي ردَّ عليه البغداديّ قائلاً: "**إنّ العَلَم إنّما هو الفعل مع ضميره المستتر، فهو جملة محكيّة، وليس العلَم هو الفعل بدون ضميره. ويردُ عليه أنّ جلا ليس اسماً لأبي الشّاعر ولا لقباً له**"[4].

وقال القاليّ (ت 356 هـ) في أماليه: "**هو ابْنُ جَلا، أيّ المنكشف المشهور الأمر**"[5]. وبالاستناد إلى هذه الآراء لا أميل إلى رأي عيسى بن عمر، وأرجّح رأي سيبويه ومن تبعه.

ولم يقتصر الحديث في هذا البيت عن هذين الشّاهدين إنّما تحدّث فيه أبو العبّاس عن كلمة (طلَّاع) حيث وردت بالرّفع والجرّ. فقال: "**فمَن رفع جعله مدحاً لابن، ومن خفضه جعله مدحاً لجلا**"[6]. أنَّ (طلَّاع) عندما تكون مرفوعة تكون صفة ل(ابن)، وعندما تكون مجرورة تكون تكون صفة ل(جلا)، وهذا يتحدّد بحسب الحركة الإعرابيّة الظّاهرة عليها.

---

(1) ينظر: **شرح الرّضيّ لكافية ابن الحاجب**، 182/1.

(2) ينظر: **شرح ابن النّاظم على ألفيّة ابن مالك**، 465.

(3) ينظر: **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك**، 1213/4.

(4) **خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب**، 256/1.

(5) **أمالي القاليّ**، 295/1.

(6) **مجالس ثعلب**، 176.

وكان الشّاهد عند ابن هشام في قوله **(مَتَى أَضَعِ العِمامةَ تَعْرِفُوني)**، حيث جزم بـ "متى" فعلين مضارعين الأوّل **(**أَضَعِ**)** وهو فعل الشّرط، والثّاني **(**تَعْرِفُوني**)** وهو جواب الشّرط.[1]

والملاحظ أنّ الشّواهد تعدّدت في هذا البيت، وما تحدّث عنه الزّمخشريّ وابن الحاجب في حذف الموصوف وإقامة الصّفة، تحدّثت عنه أيضاً مجموعة من النّحاة الّذين ساروا بالاتّجاه الموافق لهما، لكنّ الحديث عن منع تنوين **(**جلا**)** غلَبَ على هذا الشّاهد، فكان محور حديث معظم النّحاة.

وبهذا، فإن هذا الفصل اختصّ بالموافقات أو بالقضايا النّحويّة الّتي وافق فيها ابن الحاجب الزّمخشريّ، وكانت مُعنونة بقضايا عامة، لكنّها في المتن تنحصر في الحدّ النّحويّ أو التّعليق على آية أو بيت من الشّعر أو مثالٍ تعليمي قد ورد في المفصّل للزّمخشريّ وأملاه ابن الحاجب على طلابه، وأبدى رأيهُ فيما قاله الزّمخشريّ وأضاف عليه.

ومن تتبّعي لآراء النّحاة أجدُ أنَّ الأكثريّة ساروا بالاتّجاه الموافق للزّمخشريّ وابن الحاجب، والقليل من هؤلاء النّحاة من خالف هذين النّحويّين وسار بالاتّجاه المغاير لهما في آراء هذا الفصل، وعلى هذا، فإنّ ما اتّفق به ابن الحاجب مع الزّمخشريّ هو الأكثر حضوراً في كتب النّحو.

---

[1] ينظر: **شرح قطر النّدى وبل الصّدى**، 91، 92.

الفصل الثّاني

القضايا الّتي خالف فيها ابن الحاجب الزّمخشريّ

أوّلاً: حدّ الكلمة.

ثانياً: حدّ التّوابع

ثالثاً: جواز الجزم والنّصّب في المضارع بعد واو المعيّة.

رابعاً: "مِنْ" المزيدة لا تأتي لابتداء الغاية.

خامساً: اسم "لا" الّتي لنفي الجنس.

سادساً: حروف التّحضيض.

سابعاً: الحال من المعرفة أولى من النّكرة المقدّمة عليها.

ثامناً: المنفي المضاف بلام الإضافة

تاسعاً: حَدُّ المبني.

عاشراً: العلَمُ الواقع على الجنس.

القضايا الّتي خالف فيها ابن الحاجب الزّمخشريّ

وضعت هذا الفصل تحت عنوان القضايا التي خالف بها ابن الحاجب الزّمخشريّ، واقتصر على عدد من الحدود، وشاهدين، وعدد من القواعد النّحويّة التي وردت في المفصّل للزّمخشريّ وأملاهُ ابن الحاجب على طلابه، وكان يعبر ابن الحاجب عن مخالفته للزّمخشريّ باستخدام عدد من الألفاظ وهي: (غير مستقيم، وليس بمستقيم، ولا يستقيم، ليس بجيّد، وليس بمفيد، وهو فاسد)، وهذه الألفاظ تدل على عدم قبول بعض نصوص المسائل التي جاء به الزّمخشريّ، وهذه المسائل هي:

أوّلاً: حدّ الكلمة

تعدُّ الكلمة الّتي تتكوّن من مجموعة من الأصوات جزءاً أساسياً من مكوّنات الجملة؛ لذلك سعى النّحاة جاهدين إلى توضيح حدّها، حيث أملى ابن الحاجب تعريف الزّمخشريّ لها بقوله: "**الكلمةُ هي اللّفظ ةُ الدّالّةُ على معنى مفرد (بالوضع)** [1] [2]".[3]

واعترض ابن الحاجب على استخدام الزّمخشريّ كلمة "اللّفظ ة" في توضيح مفهوم الكلمة، وعلّل ذلك قائلاً: "**الأوّلى أن يُقال: اللّفظ الدّالّ؛ لأنّ قوله: اللّفظ ةُ، إمّا أنْ يُريد به اللّفظ باعتبار حقيقته من غير قصد إلى متميّز منه كالضّرب، وإمّا أنْ يريد المتميّز منه كالضّربة، فإنْ أراد الأوّل فليس بمستقيم؛ لأنّ اللّفظ ةَ كالضّربة، فكما لا تُطلق الضّربةُ على**

---

(1) قال ابن يعيش:" وقوله بالوضع" فصل ثالث احترز به من أمور: منها ما قد يدل بالطبع؛ وذلك أن من الألفاظ ما قد تكون دالة على معنى بالطبع لا بالوضع، وذلك كقول: النائم أخ، فإنّه يفهم منه استغراقه بالنوم ...، الأمر الثّاني: الانفصال عما قد يغلط فيه العامة وتصحفه، وذلك أنّ اللفظة إذا صحفت وفهم منها مصفحة معنى ما فلا تسمى كلمة صناعية؛ لأنّ دلتها على ذلك المعنى لم تكن بالتواضع ، ومنها أن يحترز بذلك من التسمية بالجمل نحو: برق نحرُه وتأبط شراً، فإن هذه الأشياء جمل خبرية، وبعد التسمية بها كلم مفردة لا يدل جزء اللفظ منها على جزء من المعنى، فكانت مفردة بالوضع فاعرفه ؛ في الكلمة لغتان: كلمة بوزن نبقة ولبنة، وهي لغة أهل الحجاز، وكلمة بوزن كِسرة وسدرة وهي لغة بني تميم، وتجمع الكلمة على الكلمات وهو بناء قلة؛ لأنه جمع على مناهج التثنية والتكثير كلم، وهذا النوع من الجمع جنس عندنا وليس بتكسير. " **شرح المفصّل**، 19/1.

(2) ابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، 291/1.

(3) الزّمخشريّ، **المفصّل في علم العربيّة**، 6.

معنى الضّرب؛ فكذلك لا تُطلق اللّفظ ةُ على معنى اللّفظ . وإنْ أراد به معنى الضّربة؛ فليس بمستقيم؛ لأنّه لا بد من تحقّق تميّزها كتميّز مدلول الضّربة والجلسة. وإذا لم يكن بدٌّ من تميّزها، فكلّ ما يُقدَّر تميُّزها به إنْ كان منتهى ما يمكن تقديرهُ في الزّيادة، ورد عليه (ما) دونه، وإنْ كان منتهى القلّةِ ورد عليه ما فوقه، وإنْ كان متوسِّطاً ورد عليه ما فوقه وما تحته جميعاً. فإنّه إنْ قَدَّر اللّفظ ة مثّلاً ما هو عشرة أحرف وردَ عليه ما دونها".[1] وبهذا وضّح ابن الحاجب أنَّ وضع كلمة (لفظة) في حدّ الكلمة غير صائب؛ لأنّها تحصر المتكلّم في مفهوم دلالة واحدة، بيّنما لو وضع المتكلّم كلمة (اللّفظ) بدل (اللّفظ ة) لشمل كلامه كلّ معنى مفرد بالوضع، وعلى هذا يعطي التّعريف حقّه في إيصال الفكرة للطّرف الآخر.

ومن تتبّعي لكتب النّحو أجدُ أنّ سيبويه لم يضع مفهوماً واضحاً لحدّ الكلمة، بل بيّن أنّ الكَلِم ينقسم إلى "**اسمٍ وفعلٍ وحَرْفٍ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل**"[2]. وسار على ذلك المبرّد (285 هـ).[3]

ولم يبيّن ابن جنّيّ (392 هـ) حدّ الكلمة بشكلٍ مستقلّ، إنّما اهتمّ بتوضيح معنى الكلام، فقال: "**أمّا الكلام، فكلّ لفظ مستقلٍّ بنفسه، مفيد لمعناه**".[4] ووضّح أيضاً معنى القول، قائلاً: "**القول: فأصله أنّه كلُّ لفظ مذِل به اللّسان تامّاً كان أو ناقصاً. فالتّامّ هو المفيد، أعني: الجملة، وما كان في معناها نحو صَهٍ، وإيهٍ. والنّاقص ما كان بضدّ ذلك، نحو زيد، ومحمّد، وإن، وكان أخوك، إذا كانت الزّمانيّة لا الحدثيّة**".[5]

وكلام الخوارزميّ (617 هـ) عن استخدام كلمة (لفظ) بدل (لفظة) في الرّدّ على الزّمخشريّ يتوافق مع كلام ابن الحاجب، ومن الممكن أن يكون قد تأثّر به كون الخوارزميّ هو السّابق إلى هذا، حيث قال: "**وأمّا الحدُّ الّذي للمذهب أن يُقال: الكلمةُ لفظٌ له دلالةٌ مفردةٌ**".[6]

---

[1] ابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، 291/1.

[2] **الكتاب**، 12/1.

[3] ينظر: **المقتضب**، 141/1.

[4] **الخصائص**، 17/1.

[5] **نفسه**، 17/1.

[6] **شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسُوم بالتّخمير**، 156/1.

وسار على نهجه ابن مالك(ت 672 هـ)[1]، وابن عقيل (ت 769 هـ)[2] في استخدام كلمة (لفظ) بدل (لفظة) الّتي استخدمها الزّمخشريّ في تعريفه، وهما بذلك يؤيدان كلام ابن الحاجب في امتناع استخدام كلمة (لفظة) بدليل استخدام (لفظ).

لكنَّ ابن يعيش (643 هـ) عارض هؤلاء النّحاة بتأييده للزّمخشريّ في استخدام (لفظة)، حيث قال: " "**فاللّفظة" جنس للكلمة، وذلك أنّها تشتمل المهمل والمستعمل، فالمهمل ما يمكن ائتلافه من الحروف، ولم يضعه الواضع بإزاء معنى نحو صص، وكق، ونحوهما، فهذا وما كان مثّله لا تسمّى واحدة منها كلمة؛ لأنّه ليس شيئاً من وضع الواضع، ويسمّى لفظة؛ لأنّه جماعة حروف ملفوظ بها هكذا، قال سيبويه – رحمه الله–: فكلّ كلمة لفظة، وليس كلّ لفظة كلمة، ولو قال: عوض اللّفظة عرض أو صوت لصحّ ذلك، ولكنّ اللّفظة أقرب؛ لأنّها تتضمّنها، والأشياء الدّالة خمسة: الخط، والعقد، والإشارة، والنّصبة، واللّفظ ، فحد باللّفظة؛ لأنّها جوهر الكلمة دون غيرها ممّا ذكرنا أنّه دالّ**".[3] فابن يعيش وضّح الدّافع الّذي جعل الزّمخشريّ يستخدم كلمة (لفظة)؛ وذلك على اعتبار أنّها جنس الكلمة الّتي تمّ توضيح حدّها، فهي من وجهة نظره تشمل المهمل والمستعمل من تركيب الحروف، وهو يعدُّها تناسب الكلمة أكثر من استخدام (لفظ) وهي واحدة من بيّن الدّلالات الخمس الّتي ذكرها في نصّه، وفي كلامه هذا معارضة لابن الحاجب الّذي بيّن أنّ (لفظ) هي الّتي تشمل المهمل والمستعمل، وليس (لفظة).

وعارض ابن الحاجب كلامه، وبيّن أنّ اللّفظ هو الّذي يشمل القليل والكثير من الحروف الّتي يلفظ بها الإنسان، فاللّفظ في نظره أوْلى للاختصار ورَفْع الاحتمال.[4]

وأكّد المراديّ (749 هـ) على قول ابن الحاجب عندما أُجيبَ عن عدم جواز جعل اللّفظ الّتي جمع اللّفظ ة جنساً، فقال: "**بأنّ اللّفظ مصدر (صالح) للقليل والكثير، والتّاء في "لفظة" (للتّنصيص) على الوحدة**".[5] فالمراديّ أبطل ما جاء به ابن يعيش الّذي اتّفق مع الزّمخشريّ،

---

[1] ينظر: **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، 1.

[2] ينظر: **شرح ابن عقيل**، 16/1.

[3] **شرح المفصّل** ، 18/1–19.

[4] ينظر: **الإيضاح في شرح المفصّل** ، 59/1.

[5] **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك**، 269/1.

وذلك عندما بيّن أنَّ التاء المربوطة في كلمة (لفظة) تدلّ على الوحدة، وهذا على خلاف كلمة (لفظ) الّتي تدلّ على القليل والكثير كما جاء عند ابن الحاجب.

ووضّح ابن هشام (761 هـ) حدّ الكلمة بقولهِ "**الْكلِمَة قَوْلٌ مُفْرَدٌ**".[1] " والمرادُ بالقول: **اللّفظ الدّالُّ على معنًى**"[2] ووافقه في ذلك السّيوطيّ (911 هـ)[3]، والأشمونيّ (929 هـ)[4]، وعلّل الصّبّان (1206 هـ) استخدام كلمة "قَوْل" بدل كلمة "لفظ" قائلاً: "**ولعلّه إنّما عدل عنه لما شاع من استعماله في الرّأي والاعتقاد حتّى صار كأنّه حقيقة عُرفية، واللّفظ ليس كذلك**"[5]، وبهذا فإنّ هؤلاء النّحاة خالفوا الزّمخشريّ وابن الحاجب في استخدام القول بدلّ اللّفظ .

وممّا سبق يتّضح أنّ النّحاة انقسموا في توضيح حدّ الكلم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأوّل: مؤيّد للزّمخشريّ وهم الأقليّة، مثّل: ابن يعيش.

القسم الثّاني: مؤيّد لابن الحاجب وهم الأكثريّة، مثّل: ابن جنّيّ، والخوازميّ، وابن مالك، وابن عقيل، والمراديّ.

القسم الثّالث: مخالف لما جاء به الزّمخشريّ وابن الحاجب، وظهر في هذا القسم عددٌ من النّحاة الّذين فضّلوا استخدام كلمة (قول) بدل كلمة (اللّفظ) فيما سبق، والّذي أرتضيه هو القسم الثّالث الّذي بيّن فيه الصّبّان "**أنّ القول على الصّحيح أخصّ من اللّفظ مطلقاً، فكان من حقّه أن يأخذه جنساً في تعريف الكلام ...؛ لأنّه أقرب من اللّفظ** "[6]، وعدَّ أيضاً السّيوطيّ الحدّ الحدّ الّذي يكون فيه القول من أفضل الحدود[7]، لهذا أميل إليه.

---

(1) **شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب**، 10.

(2) **نفسه**، 10.

(3) ينظر: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 19/1.

(4) ينظر: **شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك**، 10/1.

(5) **حاشية الصّبّان شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك ومعه شرح الشّواهد للعينيّ**، 67/1.

(6) **حاشية الصّبّان شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك ومعه شرح الشّواهد للعينيّ**، 67/1.

(7) ينظر: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 20/1.

ثانياً: حدّ التّوابع

تُعدُّ التّوابع من الأبواب النّحويّة الّتي شغلت النّحاة قديماً وحديثاً؛ لذلك تطرّق كلٌّ منهم إلى توضيح حدّها حسب طريقته، فابن الحاجب أملى عن المفصّل للزّمخشريّ حدّ التّوابع بقوله: "**هي الأسماء الّتي لا يمسّها الإعرابُ إلّا على سبيل التّبع لغيرها**".[1] [2]

وهذا الحدّ لم يعجب ابن الحاجب فقال: "**غيرُ جيّدٍ لوجهين أحدهما: أنّه ذكر لفظَ التَّبع فيه، ومن جَهل التّابعَ جهل التّبع. والأخر: أنّه بيّنه بما يتوقّف عليه؛ لأنّ الغرضَ أن يُعرف التّابعُ فيُعطى إعرابَ متبوعه، فإذا عرفناه بإعراب متبوعه جرَّ ذلك إلى الدّور**".[3]

فاعترض ابن الحاجب على حدِّ الزّمخشريّ اعتراضاً جوهرياً؛ لأنَّ حدّ الزّمخشريّ أحدث لَبْساً في توضيح التّوابع بالشّكل الصّحيح، فهو يعطي إشارة خافتة إلى أنّ العامل في التّابع هو العامل في المتبوع من جهة، ومن جهة أخرى خصَّ الأسماء في حدّهِ دون غيرها على اعتبار أنّها الأصل في الإعراب، إذ إنّ التّوكيد اللّفظيّ والبدل وعطف النّسق تتبع غير الاسم كما هو مُتّبع في كلام العرب.[4]

في بادئ الأمر لم يضع النّحاة أمثال سيبويه معنى اصطلاحيّاً لحدّ التّوابع، لكنّه عبّر عنها قائلاً: "**هذا باب مَجرى النّعت على المنعوتِ، والشَّريكِ على الشّريكِ، والبَدَلِ على المُبْدلِ منه، وما أشبه ذلك**"[5]، وكلامه هذا فصيح، وبليغ، وواضح، إذ يظهر فيه أنّ التّابع يتبع المتبوع.

---

[1] **أمالي ابن الحاجب**، 292/1.

[2] **المفصّل في علم العربيّة**، 110.

[3] **أمالي ابن الحاجب**، 292/1.

[4] ينظر: أبو جليدان، **التّوجيه النّحويّ لتداخل التّوابع في القرآن الكريم**،38، رسالة دكتوراة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2017م.

[5] **الكتاب**، 421/1.

* ينظر: أبو جليدان، موسى سالم، **التّوجيه النّحويّ لتداخل التّوابع في القرآن الكريم**، 37،38،39،40، رسالة دكتوراة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2017م.

أمّا المبرّد (ت 285 هـ)، فقد جاءت التّوابع عنده متناثرة لا ينظّمها فصل ولا باب، فتحدّث عن النّعت ثلاث مرّات[1]، وعن البدل مرّة واحدة[2]، لكنّ مصطلح التّوابع لم يرد عنده بشكلٍ مستقلّ كما جاء عند غيره من النّحاة الّذين جاؤوا بعده.

وَيُعَدُّ ابن السّراج (ت 316 هـ) أوّل مَنْ وضع المصطلح النّحويّ للتّوابع، فقد قال: "**هذه توابع الأسماء في إعرابها**"[3]

ومن ثَمّ سار على طريقه من جاؤوا بعده أمثال الرّمانيّ (ت 384 هـ) الّذي كان أكثر تحديداً لهذا المصطلح منه، فقال: "**التّوابع وَهي الْجَارِيَة على إعْرَاب الأوّل وهيَ خَمْسَة**"[4]، ثمّ جاراه ووافقه في ذلك ابن بابشاذ (ت 469 هـ)، بقولهِ: "**التّابع في العربيّة هو الجاري على ما قبله في إعراب من رفع ونصب وجرّ وجزم؛ لأنّ هذا هو شرط التّابع أن يكون حكمه حكم المتبوع**".[5]

والنّاظر إلى هذه التّعريفات يجد أنّها مخالفة لمفهوم الزّمخشريّ في توضيح حدّ التّوابع، ومؤيّدة لابن الحاجب الّذي اشترط أنْ يعرّف التّابع، وهذا يتوافق مع ما جاء عند ابن بابشَاذ.

ولم يبتعد ابن يعيش (ت 643 هـ) عمّا سبقوهُ في توضيح حدّ التّوابع، فقال: "**التّوابع هي الثّواني المساوية للأوّل في الإعراب بمشاركتها له في العوامل**"[6] ووضّح معنى الثّواني، قائلاً: "**فروع في استحقاق الإعراب؛ لأنّها لم تكن المقصود؛ وإنّما هي من لوازم الأوّل كالتّتمّة له، وذلك نحو قولك: قام زيد العاقل، فزيد ارتفع بما قبله من الفعل المسند إليه، والعاقل ارتفع بما قبله أيضاً من حيث كان تابعاً لزيد**"[7]، وبهذا يقدّم ابن يعيش توضيحاً مبسّطاً لأثر العامل الأوّل الأوّل في المتبوع الّذي يحدّد الحركة الإعرابيّة للتّابع.

---

(1) ينظر: **المقتضب**، 261/3، 369/4، 367/4.

(2) ينظر: **نفسه**، 397/4.

(3) **الأصولُ في النّحو**، 19/2.

(4) **رسالة الحدود**، 68/1.

(5) **شرح المقدّمة المُحْسِبَة**، 407/1.

(6) **شرح المفصّل** ، 38/3.

(7) **نفسه**، 38/3.

وَحَدُّ ابنِ الحاجبِ في التّوابع لا يختلفُ عن حدود النّحاة السّابقين، سِوى أنّه أضاف عبارة (من جهةٍ واحدةٍ)، فقال: "**التّوابعُ كلُّ ثانٍ بإعراب سابقهِ من جهةٍ واحدةٍ**"[1]. وفي قوله (من جهةٍ واحدةٍ) يخرج الخبر؛ لأنّ المبتدأ رُفِعَ لعلّة الابتداء، وأمّا الخبر، فرُفع لكونه خبراً للمبتدأ، فارتفاعهما ليس من جهة واحدة كما هو التّابع، ويجري ذلك على المفعول الثّاني ل (ظنَّ)، فقد نُصِبَ؛ لأنّه مفعولٌ ثانٍ، ونصب سابقه من جهة كونه أوّلهما، وكذلك الحال من المنصوب في قولهم: (أكرمت زيداً مجداً)، فَنُصِبَ (زيداً) على المفعولية، ونُصِبَ (مجداً) لكونها حالا، ومثّل هذا يُقال في التّمييز، فقد نُصبَ الضّميرُ على المفعولية في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُخۡرِجُكُمۡ طِفۡلٗا﴾ [2]، ونُصبَ (طفلاً) لوقوعه تمييزاً.[3] ومقصد ابن الحاجب في توضيح حَدّهِ عندما قال: " من جهةٍ واحدةٍ" صحيح ودقيق، فالمعروف أنّ التّابع يتبع المتبوع، أيّ يتبع ما قبله في الحركة الإعرابيّة، فهو مثّلا يأتي مرفوعاً ؛ لأنّ ما قبله مرفوع، ... إلخ. أمّا الخبر الّذي يأتي بعد المبتدأ، والمفعول به الثّاني والحال والتّمييز فتأتي بعد المفعول به وتتحدّد الحركة الإعرابيّة حسب الموقع في الجملة، وليس حسب حركة الكلمة الّتي قبلها، ولو كان هناك تماثل في الحركة.

ومثّلما عارض ابن الحاجب الزّمخشريّ في قولِه في حدّ التّوابع جاء الرّضيّ (686 هـ) وعارضه على حدِّه، وتحديداً في قوله (من جهةٍ واحدةٍ)؛ فهو يرى أنّ ارتفاع المبتدأ والخبر يكون من جهة واحدة، وهي كونهما عمدتين، وانتصاب الأسماء المذكورة من جهة واحدة، وهي كونها فضلات.[4]

---

[1] الرّضيّ، **شرحُ الرّضيّ لكافية ابن الحاجب**، 961/1.

[2] **غافر**، 67/40.

[3] ينظر: الرّضيّ، **شرح الرّضيّ لكافية ابن الحاجب**، 961/1. نقلاً عن (أبو جليدان)، موسى سالم، **التّوجيه النّحويّ لتداخل التّوابع في القرآن الكريم**، 38، رسالة دكتوراة، الجامعة الإسلامية، غزّة، فلسطين، 2017م.

[4] ينظر: **شرح الرّضيّ لكافية ابن الحاجب**، 962/1.

* ينظر: أبو جليدان، موسى سالم، **التّوجيه النّحويّ لتداخل التّوابع في القرآن الكريم**، 37،38،39،40، رسالة دكتوراة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2017م.

ومقصد الرّضيّ في عبارة (من جهةٍ واحدة) جاء بعيداً كلّ البعد عن المقصد، والتّفسير الّذي جاء في الفقرة السّابقة، الأمر الّذي دفع الرّضيّ لوضع تعريفٍ آخر للتّابع، فقال: "**كلُّ ثانٍ بإعراب سابقهِ لأجلِهِ – أي إعراب الثّاني لأجل إعراب الأوّل**".[1]

وأرى أنّ الرّضيّ لا يحقّ له مخالفة ابن الحاجب ومعارضته؛ لأنّه لم يفسّر العبارة حسب مقصد ابن الحاجب بها، بل فسّرها حسب وجهة نظره الّتي أدّت به إلى الابتعاد عن جادة الصواب من وجهة نظري؛ وذلك حين قسّم الجمل إلى عمدٍ وفضلات، وكلٌّ منهما جهةٌ واحدة.

وبعد توضيح حدّ التّابع عند ابن الحاجب، أجدُ أنّ ابن مالك (ت 672 هـ) في هذا الحدّ توافق معه خاصّة، ومع من سبقوه عامّة، وقد زاد عليهم بأنْ أخرج الخبر من حدّ التّابع تصريحاً بقولِهِ: "**وهو ما ليس خبراً من مشاركة ما قبله في إعرابه وعامله**".[2]

ووضّح ابن النّاظم (ت 686 هـ) حدّ التّابع قائلاً: "**هو المشارك ما قبله في إعراب الحاصل والمجدّد**".[3] وقصد بـ (الحاصل والمجدّد): أنَّهُ "**يخرج خبر المبتدأ والحال من المنصوب**"[4]. ومثال ذلك عندما يكون حاصلاً (الرّجلُ الكريمُ في البيتِ)، والمتجدّد عندما يحدث للجملة تغيير مثّل دخول حرف (أنَّ) فتصبح الجملة (أنّ الرجلَ الكريمَ في البيتِ).

وأكثر شرّاح الألفيّة أمثال المراديّ (ت 749 هـ)[5]، وابن هشام (ت 761 هـ)[6]، والصّبّان (ت 1206 هـ)[7]، توافقوا على تعريف واحد للتّابع، وهو مطابق للتّعريف الّذي جاء به ابن النّاظم، لكن بإضافة عبارة (غير خبر)، فأصبح حدّ التّابع عندهم: "**هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدّد غير خبر**".

---

(1) **شرح الرّضيّ لكافية ابن الحاجب**، 962/1.

(2) **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، 49.

(3) **شرح ابن النّاظم على ألفيّة ابن مالك**، 350.

(4) **نفسه**، 350.

(5) ينظر: **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك**، 945/3.

(6) ينظر: **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، 299/3.

(7) ينظر: حاشيّة الصّبّان – **شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك ومعه شرح الشّواهد للعيني**، 83/3.

* ينظر: أبو جليدان، موسى سالم، **التّوجيه النّحويّ لتداخل التّوابع في القرآن الكريم**، 37،38،39،40، رسالة دكتوراة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2017م.

ولم يأتِ ابن عقيل (ت 769 هـ) بهذا الحدّ كاملاً كما جاء عند هؤلاء الشّرّاح، وإنّما اقتصر على قوله: "**هو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقاً**".[1]

ولم يضعْ أبو حيّان (ت 754 هـ) تعريفاً لهذا الحدّ؛ لأنّه معدود، فقال في ذلك: "**هو مَحْصُورٌ بالعدّ، فلا يحْتاجُ إلى رَسْمٍ، ولا حدّ**".[2] وبهذا، أجدُ أنَّ أبا حيّان لم يضع تعريفاً للتوابع، وربّما الدّافع وراء ذلك هو أنّ التّوابع تشمل عدة أنواع وهي: "**النّعت، وعطف البيان، والتّوكيد، والبدل، وعطف نسق**"[3].

ووضع ابن هشام مفهوماً آخر للتّوابع، فقال فيه: "**التّوابع عبارة عن الكلمات الّتي لا يمسُّها الإعرابُ إلّا على سبيل التّبَع لغيرها**".[4] فهذا الحدُّ ممّاثل لحدّ الزّمخشريّ دون زيادة أو نقصان، سِوى أنّ ابن هشام استبدل الكلمات بالأسماء، وهو بهذا وافق الزّمخشريّ، ووافق ابن الحاجب في حدّه الّذي قال فيه: " **وهو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدّد، وليس خبراً**"[5]. وبهذين التّعريفين يكون ابن هشام قد وافقهما دون تفضيل أحدهما على الآخر.

والتّابع عند ابن القيّم (767 هـ): "**هو التّالي لما قبله، مشاركاً له في إعرابه، وعامِلِهِ**"[6]، وحدّ الإمام الشّاطبيّ (ت 790 هـ) التّوابع بأنّها: "**تَتبع الأسماء المذكورة قبلها في الإعراب مطلقاً من غير تقييد**".[7]

وينقل ابن طولون الصّالحيّ (ت 953 هـ) تعريف الإمام الشّاطبيّ نصّاً كما هو في شرح ألفيّة ابن مالك.[8]

---

(1) **شرحُ ابن عقيل**، 190/3.

(2) **ارتشاف الضّرب من لسان العرب**، 1907/4.

(3) السّيوطيّ، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 3/ 113.

(4) **شرحُ قطر النّدى وبلّ الصّدى**، 266.

(5) **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، 299/3.

(6) **إرشادُ السّالك في حلّ ألفيّة ابن مالك**، 590/2.

(7) **المقاصد الشّافية في شرح الخُلاصة** الكافية، 606/4.

(8) ينظر: **شرحُ ابن طولون على ألفيّة ابن مالك**، 52/2.

* ينظر: أبو جليدان، موسى سالم، **التّوجيه النّحويّ لتداخل التّوابع في القرآن الكريم**، 40،39،38،37، رسالة دكتوراة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2017م.

ولم يضعِ السّيوطيّ (ت 911 هـ) حدّاً للتّوابع، إنّما اقتصر على ذكر التّوابع وترتيبها بعد أن ذكر حدّ ابن مالك، وامتناع أبي حيّان عن الحدّ لحصره بالعدّ[1]، فهو يعيد ما قاله سابقوه دون وضع مفهوم لحدّ التّوابع خاصّ به.

ومن تتبّعي لتعريفات النّحاة في هذا الحدّ، وجدتُّ أنّها متقاربة مع بعضها رغم اختلاف ألفاظها، وجاء بعضها ممّاثلاً لبعضها الآخر في النّصّ، والمعنى كما جاء عند شرّاح الألفيّة وغيرهم مثّل ابن هشام الّذي نقل عن الزّمخشريّ، وابن طولون الصّالحيّ الّذي نقل عن الإمام الشّاطبيّ.

والحدّ الّذي جاء به المراديّ أشمل وأكثر اختصاراً من غيره من الحدود، ويكادُ يكون الجامع لما ذُكر من آراء وحدود سَبقت حين حدّ التّابع، فقال: "**هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر**"[2]، ولكن ما يهمّنا في هذه الحدود أنّها جاءت في أغلبها موافقة ومتضمّنة للشّرطين اللّذين وضعهما ابن الحاجب في رأيه المعارض لحدّ الزّمخشريّ في بداية الحديث عن المسألة؛ لأنّه وَجد تأييداً من قبل الكثير من النّحاة الّذين وضحوا مفهوم (حدّ التوابع) في كلامهم.

---

[1] ينظر: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 113/3.

[2] **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك**، 945/3.

* ينظر: أبو جليدان، موسى سالم، **التّوجيه النّحويّ لتداخل التّوابع في القرآن الكريم**، 37،38،39،40، رسالة دكتوراة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2017م.

ثالثاً: جواز الجزم والنّصب في المضارع بعد واو المعيّة

بيّن الزّمخشريّ في باب (المنصوب) أنَّ الفعل المضارع يجوز أنْ يأتي منصوباً ومجزوماً في سياق واحدٍ، فقال: "**ويجوز في قوله -عزّ وجلّ-:** ﴿وَلَا تَلۡبِسُواْ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُواْ ٱلۡحَقَّ﴾[1] **أنْ يكونَ (تكتموا) منصوباً ومجزوماً**[2]." وقد أملى ابن الحاجب بيتَ شعرٍ اعتمد عليه الزّمخشريّ في إثبات قوله بجواز الجزم والنّصب :

(البحر الطّويل)

14- ولا تَشْتم المَوْلَى وتَبْلغْ أذاتَهُ فإنَّكَ إنْ تَفْعَل تُسفَّه وتَجْهَلِ.[3]

رأى الزّمخشريّ أنَّ الفعل المضارع (تَبْلغْ) في بيت الشّعر يجوز فيه النّصب والجزم.[4]

أمّا ابن الحاجب، فقد وافقه بالجزم، وعارضه بالنّصب، فقال مُمْلياً: "**أوردَ البيت على الجزم، فيكون منهيّاً عن كليهما، عن الشّتمّ والأذى. ولا يستقيم النّصبُ في البيت؛ لأنّه لو كان منصوباً لكان منهيَّاً عنهما على سبيل الجمعيّة، ولا يُنهى عن الجمع بالواو إلّا بيّن شيئين متغايرين. أمّا ما هو أعمُّ في المعنى فلا يصحُّ النّهيُ عن الجمع بيّنهما؛ لأنّ الشتمّ أذيَّة، وقولهُ: وتبلغ أذاته، مثّله غاية ما. ثمّ إنّ الأذيَّة عامّة؛ لأنّها بالقول والفعل، والشّتمّ خاصّ، وليس المُرادُ إلّا مطلق الأذيَّة. بما هي أذيَّة. فكأنّه تكرير للفظ من غير فائدة، فكأنّه قال: لا تؤذِ المولى لا تؤذِ المولى**".[5]

ففي هذا النّصّ، علّل ابن الحاجب امتناعه عن نصب الفعل (تبلغْ)؛ لأنّ نصبه يعني النّهي عن (الشّتمّ والأذيَّة) على سبيل الجمعيّة، وهو يرى أنّهُ لا ينهى عن الجمع بالواو إلّا بيّن

---

(1) **البقرة**، 42/2.

(2) **المفصّل في علم العربيّة**، 248.

(3) نسب سيبويه البيت لجرير، ينظر: **الكتاب**، 42/3. ونسبه السّيرافيّ لجحدر العُكْليّ، **شرح أبيات سيبويه**، 177/2. وينظر: ابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، 314/1. وطريفي، **ديوان اللّصوص في العصرين الجاهلي والإسلامي**، 168/1.

(4) ينظر: **المفصّل في علم العربيّة**، 248.

(5) **أمالي ابن الحاجب**، 314/1.

شيئين متغايرين، وهذا لا ينطبق على (الشّتمّ والأذيّة)؛ فالأذيّة تكون بشكل عام في القول والفعل، أمّا الشتمّ فيكون يكون جزءاً من الأذيّة، وهو خاصّ بالقول، وعلى هذا، فإنّه لا يجمع بيّنهما بالواو؛ لأنّهما من جنسٍ واحد.

وقد ورد البيت عند سيبويه[1]، والسّيرافيّ[2] بالجزم، وليس النّصّب، ولعلَّ ذلك ينطبق ويتوافق مع رأي ابن الحاجب.

لكنَّ الكوفيّين زعموا أنّ الجواب في هذه الصّورة مخالف لما قبله؛ لأنّ ما قبله نهي، والجواب ليس كذلك، فوجب أن يكون الفعل فيه منصوباً على الخلاف بيّن ما تقدّم على الواو، وما تأخّر عنها، وبيّن أبو عمر الجرّمي[3] أنّ ناصب الفعل المضارع هو حرف (الواو) بنفسه، وينسب ذلك إلى بعض الكوفيّين،[4] وما جاء به الكوفيّون موافق للزّمخشريّ الّذي أجاز النّصب في (تبلغ)، ومخالف لابن الحاجب الّذي لم يجز فيها إلّا الجزم.

وخالفهم البصريّون في ذلك، وبيّنوا لهم أنّ الخلاف لا يصلح أن يكون عاملاً للنّصب في الفعل، وهذا ما دفعهم إلى إضمار (أن) بعد الواو، حتّى لا يدخل الفعل الثّاني في حكم الفعل الأوّل، فالأصل في الواو أن تكون للعطف، وليس للنّصب.[5]

وبعيداً عن وجه الخلاف في النّصب بيّن الزّمخشريّ وابن الحاجب، أجدُ أنّ كلاً منهما لم يخرج عن مذهب البصريّين، وظهر ذلك في جزم الفعل (تبلغ) بعطفه على الفعل (تشتم) عند كليهما، ممّا خالف ذلك قاعدة الكوفيّين الّتي توجب النّصّب دون الجزم في (تبلغ)، وسار الزّمخشريّ على وجهين موافقين للكوفيّين، ووجهٍ وافق فيه البصريّين وهو الجزم.

---

(1) ينظر: **الكتاب**، 42/3.

(2) ينظر: **شرح أبيات سيبويه**، 177/2.

(3) أبو عمر الجرمي: هو صالح بن إسحاق الجرمي؛ كان فقيهاً عالماً بالنحو واللغة، وهو من البصرة وقدم بغداد، وأخذ النحو عن الأخفش وغيره، ولقى يونس بن حبيب ولم يلقَ سيبويه، وأخذ اللغة عن أبي عُبَيْدَة وأبي زيد الأنصاري والأصمعي وطبقتهم. ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، 485/2.

(4) ينظر: ابن الأنباريّ، **الإنصاف في مسائل الخلاف بيّن البصريّين والكوفيّين**، 442. وابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، 177/4.

(5) ينظر: ابن الأنباريّ، **نفسه**، 443. وابن هشام، **نفسه**، 178/4.

ولتوضيح آراء النّحاة بخصوص البيت، لا بدَّ من استحضار المثال الأكثر شيوعاً في كتب النّحو وهو (لا تأكلِ السّمكَ وتَشْرَب اللّبنَ)، فالفعل (تشرب) في هذا المثال ورد على ثلاثة أوْجُه إعرابيّة مختلفة، تحدّدت حسب مُراد القائل وهي:

أوّلاً: الجزم على التّشريك بيّن الفعلين، نحو: "**لا تأكلِ السّمكَ وتَشْرَبِ اللّبنَ**"، بمعنى النّهي عن أكل السمك مع النّهي عن شرب اللّبن، وظهر ذلك عند سيبويه[1]، والمبرّد [2]، وابن الأنباريّ[3]، وابن مالك[4]، والمراديّ [5]، وابن عقيل[6].

ثانياً: الرّفعُ على إضمار مبتدأ، نحو: "لا تأكل السّمك وتَشْرَبُ اللّبنَ"، بمعنى لا تأكل السمك وأنت تشرب اللّبن، أي: في حال شرب اللّبن، وظهر ذلك عند المراديّ[7]، وابن عقيل[8].

عقيل[8].

ثالثاً: النّصّبُ على معنى النّهي عن الجمع بيّنهما، نحو: "لا تأكلِ السّمكَ وتَشْرَبَ اللّبنَ"، بمعنى لا يكن منك أنْ تأكل السّمك، وأن تشرب اللّبن، فينصب الفعل بأنْ مضمرة. وظهر ذلك عند سيبويه[9]، والمبرّد [10]، وابن فارس (ت 395 هـ)[11]، وابن الأنباريّ[12]، وابن عصفور[13]، عصفور[13]، والمراديّ[14]، وابن مالك[1]، وابن عقيل[2].

---

[1] ينظر: **الكتاب**، 43/3.

[2] ينظر: **المقتضب**، 24/2.

[3] ينظر: **الإنصاف في مسائل الخلاف بيّن البصريّين والكوفيّين**، 443.

[4] ينظر: **شرح التّسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، 358/3.

[5] ينظر: **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك**، 1255/4.

[6] ينظر: **شرح ابن عقيل**، 17/4.

[7] ينظر: **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك**، 1255/4.

[8] ينظر: **شرح ابن عقيل**، 17/4.

[9] ينظر: **الكتاب**، 42/3-43.

[10] ينظر: **المقتضب**، 24/2.

[11] ينظر: **الصّاحبيُّ في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، 79.

[12] ينظر: **الإنصاف في مسائل الخلاف بيّن البصريّين والكوفيّين**، 442.

[13] ينظر: **شرح جمل الزَّجّاجّي**، 264/2.

[14] ينظر: **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك**، 1255/4.

والملاحظ أنّ هذا الوجه الإعرابيّ هو الأكثر تداوُلاً بيّن النّحاة في هذا المثال، ومن الأمثلة الّتي غلب عليها هذا الوجه أيضاً، قول أبي الأسود الدّؤليّ:

(البحر الكامل)

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأْتِيَ مثْلَهُ عارٌ عليك إذا فَعلتَ عَظيمُ.[3]

ف (تأتِيَ) وردت بالنّصْب بأنْ مضمرة وجوباً بعد واو المعيّة في جواب النّهي بلا، واتّضح ذلك عند سيبويه[4]، والمبرّد [5]، والسّيرافيّ[6]، وابن فارس[7]، وابن عصفور[8]، وابن مالك[9]، وابن هشام (ت 761 هـ)[10]، وابن عقيل[11]، فجميعهم أجازوا النّصْب دون غيره ما عدا ابن عصفور، فقد أجاز تسكين الفعل للضّرورة، ورفعه على اعتبار أنّ الواو هي واو الحال؛ لكنّ هذا الوجه ضعيف؛ لأنّ واو الحال لا تدخل إلّا على الجمل الاسمية، ولا تدخل على الفعليّة إلّا شذوذاً، نحو: "قمتُ وأصكُّ عينَهُ".[12]

كذلك الحال بالنّسبة لابن مالك الّذي أجاز الرّفع على إضمار مبتدأ، والواو للحال، لا على الاستئناف[13]، وبيّن أنّ الجزم في هذا البيت يفسد المعنى[14].

---

(1) ينظر: **التّسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، 358/3.

(2) ينظر: **شرح ابن عقيل**، 17/4.

(3) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 42/3. والسُّكَّري، **ديوان أبي الأسود الدّؤلي**، 404. والسّيرافيّ، **شرح أبيات سيبويه**، 178/2. وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 15/4.

(4) ينظر: **الكتاب**، 42/3.

(5) ينظر: **المقتضب**، 25/2.

(6) ينظر: **شرح أبيات سيبويه**، 178/2.

(7) ينظر: **الصّاحبيّ في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، 79.

(8) ينظر: ينظر: **شرح جمل الزّجّاجيّ**، 266/2-267.

(9) ينظر: **شرح التّسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، 358/3.

(10) ينظر: **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، 181/4.

(11) ينظر: **شرح ابن عقيل**، 14/4-15.

(12) ينظر: **شرح جمل الزّجّاجيّ**، 267/2-268.

(13) ينظر: **شرح التّسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، 358/3.

(14) ينظر: المبرّد ، **المقتضب**، 25/2. وابن مالك، **شرح التّسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، 358/3.

وبهذا يتّضح أنّ الوجه الأقوى فيه هو النّصّب على معنى النّهي عن الجمع بيّنهما، وعلّلَ السّيرافيّ ذلك بقولهِ: "**لا تجمع بيّن النّهي عن شَيء وفعلك إيّاه. فإنَّكَ إن نهيتَ عن فعل شيء لِقُبْحِهِ، ثمّ لم تنتهِ أنتَ، كان أقبح؛ لأنَّكَ تَعْلم أنّكَ قد عرفت أنّه قبيح، فنهيتَ عنه، وأتيتَه مع العلم بقبحه. ففعلكَ أعظم من فعل مَنْ فَعَلَه وهو لا يعلم بقبحه**"[1]. وهذا يتوافق مع رأي ابن الحاجب الّذي بيّن فيه أنّه لا يُنْهى عن الجمع بالواو إلّا بيّن شيئين مغايرين.

وعلى هذا، فإنني لا أميل إلى رأي الزّمخشريّ في نصب الفعل (تبلغ) على اعتبار أنَّ الشّتمّ جزءٌ من الأذيّة، لذلك كان الجزم فيها أرجّح من النّصّب، وهذا رأي ابن الحاجب الّذي رأيتُ فيه توافقاً مع رأي معظم النّحاة.

---

[1] **شرح أبيات سيبويه**، 178/2.

رابعاً: "مِنْ" المزيدة لا تأتي لابتداء الغاية

يُعَدُّ حرف الجرّ "مِنْ" من الحروف الّتي كَثُرَ استخدامهُ في اللّغة ؛ لِما لهُ من دلالات معنويّة يستدلّ بها من سياقات الجمل الّتي وضع فيها، ومن هنا جاء الخلاف بيّن الزّمخشريّ، فقد أملى ابن الحاجب في أماليه كلام الزّمخشريّ: " **على قوله في قسم الحرف في الزّيادة في قولك: "ما جاءَني من أحد، راجعٌ إلى هذا"**[1]، **أي: إلى معنى الابتداء**"[2] ويتّضح من كلام ابن الحاجب أنّ "مِنْ" الّتي في الجملة تفيد عند الزّمخشريّ معنيَيْن، هما: الزّيادة أوّلاً، وابتداء الغاية ثانياً.

ووضّح ابن الحاجب مقصد الزّمخشريّ في قوله "راجع إلى" أي: راجع إلى الابتداء، وهذا يتوافق مع توضيح ابن يعيش\في شرحه لكلام الزّمخشريّ، حيث بيّن فيه أنّ معنى ابتداء الغاية هو المعنى الأساسيّ لهذا الحرف، ويشركه مع كلّ معنى من معانيه، يقول: "**فإنّ ابتداء الغاية لا يفارقها في جميع ضروبها**".[3] أي في جميع معانيها.

وهذا لم يعجب ابن الحاجب، حيث وضّح ذلك بقوله: "**ليس بمستقيم؛ لأنَّ معنى كونها زائدة أنّك لو أسقطتها كان المعنى الأصليّ بحاله. ولا يستقيم على هذا أنْ يكون مفهوماً منها معنى الابتداء؛ لأنّك لو حذفتها لم يبقَ معنى الابتداء، فيبطل كونُها زائدة، ولزم منه أن تكون زائدة غيرَ زائدة وهو باطل**"[4]. وبيّن أنّه لا يجوز للزّمخشريّ الجمع بيّن المعنيَيْن في آنٍ واحدٍ؛ لأنّ "مِنْ" الّتي تحمل معنى الزّيادة يجوز حذفها من الجملة دون أنْ تؤثّر في معناها، وهذا على عكس "مِنْ" الّتي تفيد ابتداء الغاية إذ يؤدّي حذفها إلى عدم إتمام معنى الجملة، ورأى أنّها تفيد معنى الزّيادة لا الابتداء.

وجاءت معاني "مِنْ" في اللّغة العربيّة على خمسة عشر وجهاً وهي: لابتداء الغاية الزّمانيّة والمكانيّة، وللتّبعيض، وللبدل وللتّعليل، وللفصل، وتأتي زائدةً للتّنصيص على العموم،

---

[1] الزّمخشريّ، **المفصّل في علم العربيّة**، 283.

[2] **أمالي ابن الحاجب**، 311/1.

[3] **شرح المفصّل** ، 13/8.

[4] **أمالي ابن الحاجب**، 311/1.

ولتوكيد العموم، وتأتي مرادفةً لكلٍّ من: عن، والباء، وفي، وعند، وربّما، وعلى، وتأتي أيضاً لبيان الجنس.[1]

وذكر المراديّ (ت 749 هـ) أنّ طائفةً من العلماء قد أيّدت الزّمخشريّ، وكأنّه يوافقهم، فقد قال في الجنى الدّاني في حروف المعاني: "**ولم يثبت أكثر النّحويّين لـ (مِنْ) جميع هذه المعاني، بل تأوّلوا كثيراً من ذلك على التّضمين أو غيره، وقد ذهب المبرّد ، وابنُ السّراج، والأخفش الأصغر، وطائفة من الحذّاق، والسّهيليّ إلى أنّها لا تكون إلّا لابتداء الغاية، وأنّ سائر المعاني الّتي ذكروها راجع إلى هذا المعنى، أَلَا ترى أنّ التّبعيض من أشهر معانيها، وهو راجع إلى ابتداء الغاية، فإنّك إذا قلت: (أكلت مِنَ الرّغيف) إنّما أوقعت الأكل على جزء، فانفصل، فمآل معنى الكلام إلى ابتداء الغاية**"[2]. وذهب إلى ذلك ابن هشام بقوله: "**ابتداء الغاية وهو الغالب عليها، حتّى ادّعى جماعة أنّ سائر معانيها راجعة إليه**".[3] وبهذا، فإنّ ابن هشام يؤيّد الزّمخشريّ ويوافقه في معنى (مِنْ)، وهو ابتداء الغاية.

ولم يورد سيبويه هذا، بل وضّح في جملته المشابهة لجملة الزّمخشريّ (ما رأيت من أحدٍ) أنَّ "مِنْ" هنا تفيد الزّيادة والتّبعيض، وليس الزّيادة وابتداء الغاية[4]. فرأيه يتوافق مع رأي ابن الحاجب في عدم إرجاع "مِنْ" إلى معنى ابتداء الغاية.

وقد ناقض المبرّد نفسه في معنى "مِنْ"؛ ففي الجزء الأوّل من كتابه (المقتضب) بيّن فيه أنّ "مِنْ" في جملة (ما جاءني مِنْ أحدٍ) ليس حرفاً زائداً، وأشار إلى ذلك بقوله: "**وذاك أَنَّ كلّ كلمة إذا وقعت وقع معها معنى، فإنَّما حدثت لذلك المعنى، وليست بزائدة**"[5]، أمّا في الجزء الرّابع، فقد صرّح بأنّها زائدة، ودخولها في الكلام كسقوطها، ومثّل على ذلك بقوله تعالى: ﴿أَن

---

[1] ينظر: ابن هشام، **مغني اللّبيب عن كتاب الأعاريب**، 353/1، 358، وابن مالك، **شرح الكافية الشّافية**، 795/3–799، والرّمانيّ، **معاني الحروف**، 97–98.

[2] 315.

[3] **معنى اللّبيب عن كتب الأعاريب**، 353/1.

[4] ينظر: **الكتاب**، 225/4.

[5] **نفسه**،183/1.

﴿يُنَزِّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [1]، إنّما هو "خيْرٌ" أيْ أنّ "مِنْ" زائدة، ولكنّها جاءت للتّوكيد(2)، "والتّقدير خير من ربكم، وحسن الزّيادة هنا".[3]

وقد أيّدَ ابنُ جنّيّ[4] ابن الحاجب في أنّ "مِنْ" في جملة **(ما جاءني من أحدٍ)** زائدة، ويستقيم الكلام بدونها، وعلى هذا سارَ ابن عصفور (ت 669 هـ)، ووضعَ لزيادة "مِنْ" شرطين هما:

الأوّل: أن تدخل على نكرة.

الثّاني: أن يكون الكلام غير موجب، ويعني بذلك أنْ يتقدّم على الجملة (النّفي و النّهي والاستفهام).[5]

فهذان الشّرطان على رأي البصريّين، أمّا الكوفيّون فقد وافقوهم في الشّرط الأوّل، وخالفوهم بالشّرط الثّاني، فأجازوا زيادتها في الواجب نحو: (قد كانَ مِنْ مطرٍ)، والتّقدير عندهم: قد كان مطرٌ.[6]

أمّا الأخفش، فقط خالف البصريّين في الشّرطين، فأجاز زيادتها في الواجب، وغيره، وفي المعارف والنّكرات، ومثال ذلك: جاءني من زيدٍ، وقد استدلّ على ذلك بقولِه تعالى:﴿يَغْفِرْ

---

(1) **البقرة**، 105/2.

(2) ينظر: **المبرّد** ، **المقتضب**، 137/4.

(3) أبو حيّان، **البحر المحيط**، 510/1.

(4) ينظر: **البيان في شرح اللُّمع**،244.

(5) ينظر: المُقرّب ، 198/1، **وشرح جمل الزّجّاجيّ**، 501/1.

(6) ينظر: ابن عصفور، **شرح جمل الزّجّاجيّ**، 501/1، والسّيوطيّ، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 379/2.

لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[1]. أيّ يغفر لكم ذنوبكم لا بعضها؛ لأنّ ذلك خطاب موجّه لمن يؤمن من الكفّار، وذهب إلى ذلك أيضاً الكسائيّ وابن هشام.[2]

وممّا سبق يتّضح أنّ قول الزّمخشريّ (ما جاءني مِنْ أحدٍ) ينطبق عليه الشّرطان السابقان، متّفقاً في ذلك مع البصريّين أمثال ابن عصفور.

ومن تتبّعي لكلام النّحاة، أجدُ أنّ معنى (ابتداء الغاية) خصّصت للمكان كما جاء عند البصريّين أمثال سيبويه[3]، ووافقه ابن عصفور عندما مثّل على ذلك بقوله: سرْتُ من البصرةِ إلى الكوفةِ.[4] لكنّ الأخفش، والمبرّد ، وابن درستويه لم يخصّوها بالمكان. [5]

أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأنّه يجوز استعمال "مِنْ" في الزّمان نحو قوله تعالى:﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [6] (أوّلِ يومِ) من الزّمان. وذهب البصريّون أنّهُ لا يجوز استعمالها في الزّمان، إذ قدّروا ما جاء بالآية الكريمة (من تأسيس أوّل يوم)، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه.[7]

وبصرف النّظر عن الخلاف بيّن البصريّين والكوفيّين، لا أجدّ أنّ ابتداء الغاية المكانيّة أو الزّمانيّة قد تبدو من جملة (ما جاءني من أحدٍ) كما جاء عن الزّمخشريّ، وبالاعتماد على آراء أغلبيّة النّحاة، فإنّني أرجّح رأي ابن الحاجب؛ لأنّه يتّفق معهم في أن (مِنْ) تفيد معنى الزّيادة، وليس ابتداء الغاية.

---

(1) **الأحقاف**، 31/46.

(2) ينظر: ابن عصفور، **شرح جمل الزّجّاجيّ**، 501/1، وابن هشام، **أوضح المسالك على ألفيّة ابن مالك**، 26/3.

(3) ينظر: **الكتاب**، 224/4.

(4) ينظر: **المُقرّب** ،198/1، **وشرح جمل الزجّاجي**505/1

(5) ينظر: لسّيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 377/2.

(6) **التّوبة**، 108/9.

(7) ينظر: ابن الأنباريّ، **الإنصاف في مسائل الخلاف بيّن البصريّين والكوفيّين**، 315-316، وابن عصفور، **شرح جمل الزّجّاجيّ**، 505/1.

خامساً: اسم "لا" الّتي لنفي الجنس

نقل الزّمخشريّ في باب " المنصوب بلا الّتي لنفي الجنس" قول سيبويه: "**واعلم أنَّ كلّ شيءٍ حَسُنَ لك أن تُعمِل فيه (رُبَّ) حَسُنَ لك أن تُعمِل فيه لا**".[1] [2] والواضح أنّ الزّمخشريّ أُعجب بقولِ سيبويه؛ لأنّه استعان به في بيان إعمال "لا" الّتي لنفي الجنس، ومطابقتها ل " رُبَّ"، حيث بيّن ابن يعيش أنّ سيبويه جعل "لا" نظيرة (رُبَّ) في الاختصاص بالنّكرة؛ لأنّ الإبهام أولى بها من المعرفة.[3]

وكلام كلٍّ من سيبويه والزّمخشريّ لم يُعجب ابن الحاجب، الّذي قال: "**أورده على أنّ "لا" لا تعمل إلّا في النّكرة، مُستشهداً بقول سيبويه، وليس بمفيد مقصوده؛ لكونه وقع خبراً، والخبرُ قد يكون أعمَّ، أَلَا ترى أنّه لو كانت "لا" تعمل في النّكرة والمعرفة لكان هذا الكلامُ صحيحاً، وإذا كان كذلك لم يفد أنّها لا تعمل إلّا في النّكرة**".[4] ووضّح ابن الحاجب أنّ التّركيب الّذي أورده سيبويه، ونقله عنه الزّمخشريّ يدلّ على أنَّ "لا" الّتي لنفي الجنس لم تقتصر على النّكرة، والجملة فيها عموم.

وبيّن الزّمخشريّ في قوله أنَ "لا" لا تعمل إلّا في النّكرة، فقال: " **وحقّه أن يكون نكرة**"[5]، ووافقه ابن الحاجب مُعلّلاً ذلك بقوله : " **لأنَّ وضعَها لنفي المتعدّدات وهذا يقتضي التّنكير**"[6]، وفي كتابه (الإيضاح في شرح المفصّل) قال: "**وإنّما وجبَ تنكيره؛ لأنّ الغرض بها نفي الجنس، فلا حاجةَ إلى التّعريف؛ لأنّه لو عُرِّف لم يُعرَّفْ إلّا تعريف الجنس، فكما يحصلُ ذلكَ بالمعرفةِ يحصل بالنّكرة، فيقعُ التّعريف ضائعاً، وأيضاً فإنَّ الغرض بها نفي الواحد المتعقّلِ في الذّهنِ، فيلزمُ منهُ نفي ما عداهُ إلّا بالتّنكير**"[7].

---

[1] **الكتاب**، 286/2.

[2] الزّمخشريّ، **المفصّل في علم العربيّة**، 7.

[3] ينظر: **شرح المفصّل** ، 103/2.

[4] **أمالي ابن الحاجب**، 472/1.

[5] **المفصّل في علم العربيّة**، 76.

[6] **أمالي ابن الحاجب**، 413/1.

[7] 1/ 385، 386.

ومن هذه النّصّوص يظهر التّوافق بيّن الزّمخشريّ وابن الحاجب في أنّ "لا" الّتي لنفي الجنس لا تعمل إلّا في النّكرة، وبهذا أكّد الزّمخشريّ وابن الحاجب على ما جاء به سيبويه الذي استخدم تركيباً رُبَّما يكون أفضل من التّركيب السّابق الّذي لم يُعجبْ ابن الحاجب، فقال سيبويه: "**واعلم أنّ المعارف لا تَجرى مجرى النّكرة في هذا الباب؛ لأنّ "لا" لا تعمل في معرفة أبداً**".[1]

وضرب سيبويه عدداً من الأمثلة الّتي تدلّل على صحّة قوله، وبيّن حتّى لو وقع بعد "لا" معرفة فالتّقدير فيها يكون على التّنكير، واتّضح ذلك في قول الشّاعر:

(البحر الرجز)

15- لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ ولا فتىً مثّل ابن خيْبَرِيّ.[2]

ف (هيثم) في (لا هَيْثَمَ) علم معرفة، و "لا" لا تعمل إلّا في نكرة على رأي سيبويه[3]، وغيره من النّحاة أمثال الأنباريّ [4]، وابن يعيش[5]، والبغداديّ،[6] وكلّهم بيّنوا أنّهُ أراد (أمثال هيثم) ممّن يقوم مقامه في جودة الحداء للمطيّ، فالتّقدير هنا كان على التّنكير، ووافقهم في ذلك الشّنقيطيّ، الّذي أكْمَلَ قائلاً: "**فصار هذا شائعاً، فأدخل "هيثم" في جملة المنفيين، وهو كقولهم: "قضيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها"، يُراد عليّ بن أبي طالب -رضي الله عنه-، والمعنى: ولا قاضي، ولا فاصل مثّل أبي حسن لها**".[7]

---

[1] **الكتاب**، 296/2.

[2] المقصود ب (هيثم): هو اسم رجل كان حَسَن الحُداء للمطي. والمقصود ب (ابن خيبريّ): هو جميل بن عبد الله بن مَعمَر بن الحارث بن خيبريّ بن ظبيان. ينظر: الأنباري، **أسرار العربية**، 250. والشّاهد فيه دخول "لا" على العلم وعملها فيه بالتأويل: أمثال هيثم. ينظر : سيبويه، **الكتاب**، 296/2. البيت مجهول النّسب. ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 296/2، والأنباريّ، **أسرار العربيّة**، 250، وابن يعيش، **شرح المفصّل** ، 102/2، والبغداديّ، **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، 57/4. ونسب البيت لبعض بني دبير، ينظر: الشّنقيطيّ، **الدُّرر اللّوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، 312/1.

[3] ينظر: **الكتاب**، 296/2.

[4] ينظر: **أسرار العربيّة**، 250.

[5] ينظر: **شرح المفصّل** ، 103/2.

[6] ينظر: **خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب**، 57/4.

[7] **الدُّرر اللّوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، 313/1.

ومن ذلك اتّضح أنّهُ لا سبيل للاعتراف والإقرار بوجود معرفة في باب "لا" الّتي لنفي الجنس حتّى لو وجدت.

وعلَّل ابن مالك لماذا لا تعمل "لا" إذا كان مصحوبها معرفة بقوله: "**لأنّها إنّما عملت العمل المذكور ليدلّ به على العموم على سبيل التّنصيص، والمعرفة ليست كذلك، ...، لكنّ إذا وليتها المعرفة لزمها التّكرار، ليكون عوضاً ممّا فاتها من مصاحبة ذي العموم، فإنّ في التّكرار زيادة كما في العموم زيادة، ثمّ حمل في لزوم التّكرار المفصولة على الّتي تليها معرفة، لتساويهما في وجوب الإهمال**"[1]. وهذا يخالف ما جاء عند المبرّد [2]، وابن كيسان (ت 299 هـ)[3].

وَيُعَدُّ المراديّ (ت 749 هـ) من النّحاة المؤيّدين لسيبويه والزّمخشريّ، حيث بيّن أنّ "لا" لا تعمل إلّا في النّكرة[4]، كذلك الحال بالنّسبة لباقي النّحاة الّذين اشترطوا أن يكون اسم "لا" النّافية للجنس نكرة، وكذلك خبرها، ومن هؤلاء ابن هشام[5]، وابن عقيل[6]، والأزهريّ [7].

وهذه بعض الآراء الموافقة لرأي البصريّين، وهي مخالفة لرأي الكوفيّين الّذين أجازوا إعمال "لا" النّافية للجنس في المعرفة، ومن هؤلاء الكوفيّين:

أوّلاً: الكسائيّ: فقد أجاز إعمال "لا" الّتي لنفي الجنس في العلم المفرد مثّل: لا زيد. والمضاف لكنية، مثّل لا أبا محمّد، أو للهِ، أو الرَّحمن، والعزيز نحو: لا عبدَ اللهِ، ولا عبدَ الرَّحمنِ، ولا عبدَ العزيز. ولم يوافقه الفرّاء إلّا في جملة (لا عبد الله)[8]، وعلّل ذلك بقولهِ: "**لأنّه**

---

[1] **شرحُ التّسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، 446/1.

[2] ينظر: **المقتضب**، 359/4.

[3] ينظر: الدّعجافيّ، محمّد بن حمود، **ابن كيسان النّحوي**،202. رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربيّة السعوديّة، 1978م.

[4] ينظر: **الجنى الدّاني في حروف المعاني**، 290.

[5] ينظر: **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، 3/2. **ومغني اللّبيب عن كتب الأعاريب**، 262/1.

[6] ينظر: **شرح ابن عقيل**، 6/2.

[7] ينظر: **شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو**، 337/1.

[8] ينظر: السّيوطيّ، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 463/1.

حرف مستعمل، يقال لكلّ أحد: عبد الله، وخالفه في الأخيرين؛ لأنّ الاستعمال لم يلزم فيهما كما لزم عبد الله".[1]

ثانياً: الفرّاء : فأجاز إعمال "لا" في ضمير الغائب، واسم الإشارة نحو: لا هو، ولا هي، ولا هذين لك، ولا هاتين لك، والكسائيّ قاسهما عليه. وهذا كلّه عند البصريّين غير صحيح.[2]

وبصرف النّظر عن الخلاف بيّن ابن الحاجب والزّمخشريّ في تركيب النّصّ الّذي استعان به على قول سيبويه، إلّا أنَّ مقصد هؤلاء النّحاة كان واحداً، وهو إعمال "لا" النّافية للجنس في النّكرة، وعلى هذا سار معظم النّحاة الّذين سبق ذكرهم في هذه المسألة ما عدا الكوفيّين الّذين أجازوا عملها في المعرفة مخالفين البصريّين في ذلك، وعلى هذا أميل وأرجّح رأي البصريّين على الكوفيّين أمثال الكسائيّ والفرّاء ، وخاصة بعد تعليل ابن مالك لبطلان عمل "لا" النّافية للجنس في المعرفة.

---

[1] **نفسه**، 463/1.

[2] ينظر: **نفسه**،1/ 463.

سادساً: حروف التّحضيض

قال الزّمخشريّ في حروف التّحضيض: " **وهي لولا، ولوما، وهلا، وإلّا، تقول: لولا فعلت كذا، ولوما ضربت زيداً، وهلا مررت به، وإلّا قمت، تريد استبطاءه، وحثَّه على الفعل، ولا تدخل إلّا على فعل ماض أو مستقبل**".[1] فالزّمخشريّ في نصّه يذكر حروف التّحضيض، ويمثّل على كلّ حرف من هذه الحروف بمثال، وبعد ذلك وضّح أنّ هذه الحروف لا تدخل إلّا على الفعل الماضي أو الفعل المستقبل، ويبدو من كلامه أنّه لا شبهة فيه.

ولم يعجب ابن الحاجب كلام الزّمخشريّ في ذلك، وبالتّحديد كلامه (تريد استبطاءه)، فقال مُمْلياً: "**ليس بجيّد؛ لأنّ الاستبطاء والحثَّ على الشّيء إنّما يكون في الزّمن المستقبلّ. وأمّا الماضي أو الحال فلا يُتصوَّرُ فيه حثّ؛ لأنّه انقضى وتصرَّم، فكيف يُتَصَوَّر الحثُّ عليه؟ وأمَّا الحال فكذلك؛ لأنّ الفعلَ حالة الحثّ قائم بذات المطلوب منه ذلك، والحثُّ عليه يستدعي تحصيله منه، والحاصل لا يحصَّل، وهذه الحروف إذا وقع بعدها الماضي كانت للتّوبيخ، وإذا وقع بعدها المستقبلُ كانت للحثِّ والطّلب**".[2]

وابن الحاجب في نصّه هذا خالف الزّمخشريّ الّذي أشرَكَ الفعل الماضي مع المستقبل في معنى واحد، بحيث بيّن أنّ حروف التّحضيض إذا وقعت بعد الماضي تؤدّي معنى التّوبيخ، وإذا وقعت بعد المستقبل تؤدّي معنى الاستبطاء والحثّ على الفعل، وعلى هذا، فإنّ ما جاء به الزّمخشريّ يخصّ الزّمن المستقبل وليس الماضي، لكنّه دمج في نصّه بيّن الزمنين.

ولم يكن لسيبويه رأي بخصوص ما ذهب إليه كلّ من الزّمخشريّ وابن الحاجب؛ لأنّه لم يضع مفهوماً لحروف التّحضيض، وإنّما اكتفى بذكر الحروف وهي (هلّا، ولَوْلَا، وإلّا)، وبيّن أنَّهُ لا يليها إلّا الفعل.[3]

---

[1] **المفصّل في علم العربيّة**، 315.

[2] **أمالي ابن الحاجب**، 308/1.

[3] ينظر: **الكتاب**، 115/3.

وكذلك الحال بالنّسبة للرّمانيّ (ت 384 هـ) الّذي أضاف على ما جاء به سيبويه عدداً من الأمثلة منها: **لو ما أكرمت زيداً**، وقوله تعالى: ﴿لَّوۡمَا تَأۡتِينَا بِٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ﴾[1]، وهلّا أتيت خيراً من ذلك وغيرها. ومثّل أيضاً على إضمار الفعل نحو: هلّا زيداً[2]. وقد يكون التّقدير: **هلّا ضربت زيداً**، وسار على دربهما الهرويّ (415 هـ).[3]

ووافق ابن يعيش ابن الحاجب في رأيه حين تحدّث عن حروف التّحضيض، فقال: "**ومعناها كلّها التّحضيض والحثّ، وإذا وليهنّ المستقبل كنّ تحضيضاً، وإذا وليهنّ الماضي كنّ لوماً وتوبيخاً فيما تركه المخاطب**".[4] ومن كلامه يتّضح المعنى المستفاد على حسب الفعل الّذي يقع بعد حروف التّحضيض، وهذا مطابق لابن الحاجب الّذي بيّن أنّ حروف التّحضيض إذا جاء بعدها مستقبل تفيد الحث، وإذا جاء بعدها ماضي تفيد التّوبيخ.

أمّا المالقيّ (702 هـ)، فقد بيّن أنّ "لولا" تكون للتّحضيض، ويأتي بعدها فعل مضارع، ومثّل على ذلك بعدد من الأمثلة، ثمّ وضّح أنّه يجوز دخولها على الماضي بمعنى المضارع، ومثّل على ذلك أيضاً بعدد من الأمثلة، وهي في هذه الحالة تفيد معنى التّوبيخ، كما جاء عند ابن يعيش وابن الحاجب. أمّا في باب (لوما) فقد بيّن أنّها لا تدخل إلّا على الأفعال، حالها في ذلك حال لولا – وهلّا.[5]

وبخصوص ابن أم قاسم المراديّ (ت 749 هـ) فلم يُضِفْ شيئاً جديداً[6] عمّا جاء به الرّمانيّ والمالقيّ. ووافق ابن هشام ابن يعيش، وابن الحاجب، ومثّل على ذلك بحرف (لولا)، وبيّن أنّ (لوما) بمنزلة لولا.[7]

---

(1) **الحجر**، 7/15.

(2) ينظر: **معاني الحروف**، 177-178.

(3) ينظر: **كتاب الأزهيّة في علم الحروف**، 169.

(4) **شرح المفصّل** ، 144/8.

(5) ينظر: **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، 361، 365.

(6) ينظر: **الجنى الدّاني في حروف المعاني**، 605، 606، 609.

(7) ينظر: **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب**، 303/1، 304، 306.

وبيّن السّيوطيّ أنّ (لولا ، ولوما ، وهلّا ، وإلّا) للتّحضيض، وهو طلب بحثّ وإزعاج، وأورد عدداً من الأمثلة الّتي توضح مجيء الفعل الماضي والمضارع بعد هذه الحروف، ولكن دون توضيح ماذا تفيد؟ واستعان في باب هذه الحروف بآراء الكثير من النّحاة الّتي لا تتمحور حول هذه المسألة، وإنّما تتمحور حول العديد من الأمور الّتي تخصُّ هذه الحروف.

ولم يأت الأشمونيّ[1] بشيءٍ جديد بخصوص حروف التّحضيض عمّا جاء به ابن هشام وغيره من النّحاة الّذين وافقوا ابن الحاجب، وقد أيّد ابن الحاجب أيضاً بعض النّحاة المُحْدَثِين أمثال ابن كمال باشا[2]، وعباس حسن[3].

والواضح أنّ الآراء في مجملها جاءت موافقة لرأي ابن الحاجب كونَه أكثر تدقيقاً وتحديداً في هذه المسألة، لهذا أرجّح رأيه على رأي الزّمخشريّ الّذي شمل المستقبل مع الماضي في معنى واحد، وهذا ما دفع ابن الحاجب لمخالفته ومناقضته.

---

[1] ينظر: **شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك المسمّى "منهج السّالك، إلى ألفيّة ابن مالك"**، 609/3، 610-611.

[2] ينظر: **أسرار النّحو**، 299.

[3] ينظر: **النّحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرّفيعة والحياة اللّغويّة المتجدّدة**، 512/4، 513، 514.

سابعاً: الحال من المعرفة أولى من النّكرة المقدّمة عليها

قال الزّمخشريّ: " **وتنكيرُ ذي الحال قبيح إلّا إذا قُدمت عليه**"[1]، فمِنْ كلامه تبيّن أنّ صاحب الحال النّكرة يبدو قبيحاً إذا قُدِّمت عليه، وَمثّل على ذلك ما أملاه ابن الحاجب على قول ذي الرّمة عن المفصّل :

(البحر الوافر)

16- لِعَزّةَ موحِشاً طللٌ قديمُ عفاهُ كلُّ اسحمَ يستديمُ.[2]

فالزّمخشريّ رأى أنّ (موحِشاً طللٌ) فيه تقديم ذي الحال (موحشاً) على صاحبها المنكّر (طللٌ)، بحيث تصبح (موحشاً) حالاً من النّكرة (طللٌ)، وهذا مقبول عند الزّمخشريّ. [3]

لكنَّ ابن الحاجب ذهب إلى التّأويل، وكأنّه لم يعجبه ذلك، فقال مُمْلياً: "**يجوز أنْ يكون "موحشاً" حالاً من الضّمير في "لعزّة"، وإنْ كان عائداً على النّكرة؛ لأنّ ضميرَ النّكرة معرفةٌ خلافاً لبعض النّحويّين**[4]**. وإذا كان معرفة فجَعْلُ الحال من المعرفة أوْلى من جعلها من النّكرة مقدّمة عليها؛ لأنّ هذا هو الكثيرُ الشّائع، وذاك قليلٌ نادر، فكان أوْلى**".[5]

---

[1] **المفصّل في علم العربيّة**، 63.

[2] مناسبة البيت: قيل البيت للمحبوبة عزة. ومعنى اسحم: الأسود يريد به السحاب؛ لأنه إذا كان ذا ماء يكون لونه أسود لامتلائه. والمستديم: الذي يمطر مطر الديمة والديمة مطر أقلها ثلث النهار أو ثلث الليل. ينظر: الزّمخشري، **المفصّل في علم العربية**، 63. وينظر البيت: لم أعثر عليه في ديوان ذي الرمّة، ينظر: ابن جنّيّ، **الخصائص**، 492/2. والزّمخشريّ، **المفصّل في علم العربيّة**، 63. والعلويّ، **أمالي ابن الشّجريّ**، 9/3. وابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، 300/1. والسّيوطيّ، **شرح شواهد المغني**، 249. والبغداديّ، **خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب**، 209/3.

[3] ينظر: **المفصّل في علم العربيّة**، 63.

[4] "اختلف النّحويّون في الضّمير الرّاجع إلى النّكرة هل هو نكرة أو معرفة؟ على ثلاثة مذاهب: الأوّل: أنّه نكرة مطلقاً، والثّاني: أنّه معرفة مطلقاً، والثّالث: أنّ النّكرة الّتي يرجع إليها ذلك الضّمير إمّا أن تكون واجبة التّنكير أو جائزته، فإن كانت جائزة فالضّمير معرفة، فمثال الأوّل: ربّه رجلاً. ومثال الثّاني: جاءني رجل وأكرمته". ينظر: ابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، 751/2. وابن هشام، **شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب**، 134.

[5] **أمالي ابن الحاجب**، 300/1.

فابن الحاجب في هذا البيت يرى أنْ يكون صاحب الحال معرفة، وقدّم على الحال (موحشاً)، لذلك قدرهُ بالضّمير العائد على (لِعَزّةَ)، وهذا بخلاف الزّمخشريّ الّذي جعل صاحب الحال (طللٌ) نكرة، ومتأخّراً عن الحال (موحشاً).

وبيّن سيبويه سبب نصب "موحشاً" على الحال؛ لأنّ أصلها صفة لـ "طللٌ" فتقدّمت على الموصوف، فصارت حالاً[1]. ووافقه في ذلك المرزوقيّ (ت 421 هـ)[2] وقال العلَوِيّ (542هـ): "**بطل كونُه صِفة لما تقدّم؛ لأنّ الصّفةَ لا تكون إلّا تابعةً، والتّابعُ لا يقعُ قبل المتبوع**"[3]، لهذا أصبحت "موحشاً" حالاً. وقد سار على نهجهم في ذلك الأنباريّ[4]، والسّيوطيّ[5]، والبغداديّ[6].

ووافق ابن جنّيّ الزّمخشريّ في مجيء الحال من النّكرة، وخالف ابن الحاجب في أنّه لم يُحمل الحال على الضّمير في الظّرف[7]. ومن النّحاة الّذين وافقوا الزّمخشريّ ابن هشام[8].

وبيّن الأزهريّ[9]، والأشمونيّ أنّه إذا لم يتأخّر عن الحال لم يُنَكّرْ غالباً ذو الحال؛ لأنّه كالمبتدأ في المعنى، فحقّه أن يكون معرفة، فإنْ تأخّر كان ذلك مُسَوِّغاً لمجيئه نكرة[10].

واستشهد الرّضيّ ببيت الشّعر السّابق على أنّه لا يستقيم أن يكون "موحشاً" حالاً من "طلل" عند من يرى وجوب اتّحاد العامل في الحال، وفي صاحبها؛ لأنّ العامل في (طلل)

---

(1) **الكتاب**، 122/2-123.

(2) ينظر: **شرح ديوان الحماسة لأبي تمّام**، 1279/4.

(3) **أمالي ابن الشّجريّ**، 9/3.

(4) ينظر: **أسرار العربيّة**، 146-147.

(5) ينظر: **شرح شواهد المُغني**، 249.

(6) ينظر: **خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب**، 209/3.

(7) ينظر: **الخصائص**، 492/2.

(8) ينظر: **شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب**، 135. **ومغني اللّبيب عن كتب الأعاريب**، 90/1. **وشرح قطر النّدى وبل الصّدى**، 221-222. **وأوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، 311/1.

(9) ينظر: **شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو**، 584/1.

10(10) ينظر: **شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك المسمّى "منهج السّالك، إلى ألفيّة ابن مالك"**، 247/1.

الابتداء، والعامل في الحال "لِعزّةَ"[1]. وهو بهذا يوافق ابن الحاجب، ويعارض الزّمخشريّ، والنّحاة والنّحاة الّذين ساروا على نهجه.

أمّا العينيّ (ت 855هـ) فقد جاء موطن الشّاهد عنده موافق لموطن الشّاهد الّذي جاء عند الزّمخشريّ[2].

وعلى الرّغم من أنّ آراء النّحاة فيما سبق تفاوتت واختلفت فيما بيّنها، إلّا أنّ الفئة المؤيّدة للزّمخشريّ هي الفئة الغالبة برأيها على باقي الآراء، لهذا أرجّح رأيه على رأي ابن الحاجب الّذي لم يؤيّده إلّا عددٌ من النّحاة.

---

[1] ينظر: **شرح الرّضيّ لكافية ابن الحاجب**، 651/1-652.

[2] ينظر: **المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة المشهور بـ "شرح الشّواهد الكبرى"**، 1130/3.

ثامناً: المنفي المضاف بلام الإضافة

أورد الزّمخشريّ في فصل من فصول "المنصوب بلا الّتي لنفي الجنس" عدداً من الأمثلة نحو: لا أبَ لك، ولا غلامَيْنِ لك، ولا ناصرَيْنِ لك، ثمّ حذف النّون فقال: لا أبا لك، ولا غلامي لك، ولا ناصري لك ... إلخ، وشبّه ذلك بالشّذوذ، وقصد الإضافة بحذف النّون وإثبات الألف، وبيّن أنّ اللّام الّتي جاءت بعدها هي اللّام المضيفة، وهي توكيدٌ للإضافة، لذلك لا يُقال: لا أبا فيها، ولا رقيبب عليها ولا مجيري منها[1].ف (أبَ) اسم لا مبني و (لك) جار ومجرور، أما لا (أبا لك) ف (أبا) منصوب واللام مقحمة، والكاف في محل جر الإضافة، ومن ثمّ قال الزّمخشريّ: "**وقضاءً من حقّ المنفي في التّنكير بما يظهر صورة الانفصال**"[2]

وكلام الزّمخشريّ في إعطاء اللّام المضيفة حكم التّوكيد للإضافة موافق لكلام سيبويه وغيره من النّحاة، فقد قال سيبويه: "**اعلم أنّ التّنوين يقع من المنفيّ في هذا الموضع إذا قلت: لا غلامَ لك كما يقع من المضاف إلى اسم، وذلك إذا قلت: لا مثْل زيدٍ. والدّليلُ على ذلك قولُ العرب: لا أبا لك، ولا غلامَيْ لك، (ولا مُسْلِمَيْ لك)، وزعم الخليل –رحمه الله– أنّ النّون إنّما ذهبت للإضافة، ولذلك ألحقت الألف الّتي لا تكون إلّا في الإضافة**".[3] وبذلك اختلف الزّمخشريّ عن الخليل وسيبويه حيث عدهُ شاذاً.

ووضّح ابن يعيش شارح المفصّل معنى كلام الزّمخشريّ بأنّ زيادة اللّام في: لا أبا لك، أفادت أمرين: أحدهما الإضافة، والآخر: لفظ التّنكير لفصلها بيّن المضاف والمضاف إليه. فاللّام مقحمة غير معتدٍّ بها من جهة ثبات الألف في الأب، ومن جهة تهيئة الاسم لعمل "لا" فيه.[4] وابن يعيش بكلامه وضّح مقصد الزّمخشريّ في زيادة اللّام لسببيّن: إحداهما: الإضافة، وثانيهما: التّنكير.

---

[1] ينظر: **المفصّل في علم العربيّة**، 78.

[2] **نفسه**، 78

[3] **الكتاب**، 276/2.

[4] ينظر: **شرح المفصّل** ، 107/2.

وخالف ابن الحاجب الزّمخشريّ بما جاء في النّصّ، فقال: "**وهو إيذانٌ منهم بأنَّ المعنى معنى الإضافة على التّحقيق، وهو فاسدٌ من وجوه، منها: القطعُ بأنّ معنى: لا أبَ لك، بمعنى لا أبا لك، و "لا أب لك" غيرُ مضاف باتّفاق، فوجب أنْ يكون الآخر كذلك. ومنها: الاتفاق على أنَّ "لا" هذه لا تدخل إلّا على نكرة، فلو جُعل مُضافاً على الحقيقة لكان معرفة، فيبطل قولُهم: لا تدخلُ إلّا على نكرة**".[1]

فابن الحاجب بيّن مخالفته للزّمخشريّ في فساد معنى الإضافة على التّحقيق من وجهين:

أوّلاً: القطع أنّ معنى (لا أبَ لك) بمعنى (لا أبا لك)، فـ(لا أبَ لك) عنده غير مضافة باتّفاق، لذلك يجب أنْ يكون الآخر كذلك.

ثانياً: إنّ "لا" الّتي لنفي الجنس لا تدخل إلّا على النّكرة، والإضافة على التّحقيق في ذلك تبطل عملها في النّكرة، وتسمح بعملها في المعرفة.

وبيّن أيضاً أنّهُ لو كانت معرفة لكان ما يُقال مخصّص لشخص بعينه وقولُهُ: لا أخا لك، ليس لواحد مخصوص، إنّما هو نفي لجميع الإخوة سواء باعتبار اللّزوم أو باعتبار نفسه كما في قوله، نحو: لا رجلَ أفضلُ منك. وبهذا يُثبت أنّه نكرة، وليس معرفة، وعلى هذا، فإنّ ما جاء به الزّمخشريّ عدَّهُ ابنُ الحاجبِ شبيها بالإضافة، وليس إضافة حقيقيّة[2]. ووضّح ابن الحاجب بهذا معارضته للزّمخشريّ في المنفي المضاف بلام الإضافة على الحقيقة.

وبيّن ابن مالك ضعف القول بكون الأسماء المُشار إليها مضافة في قولهم: لا أبا لي، ولا أخا لي؛ لأنّهم لو كانوا قاصدين الإضافة لقالوا: لا أبِ لي، ولا أخِ لي، فيكسرون الباء والخاء إشعاراً بأنّها متّصلة بالياء تقديراً، واللّام في هذا التّقدير لا اعتداد بها، ولكن إذا لم يفعلوا ذلك التّقدير ولا مانع من إعطاء الأسماء المذكورة حكم الإضافة إذا كانت موصوفة بلام الجرّ ومجرورها، ولم يكن بيّنهما فاصل، فهو يشبه الموصوف بالمضاف، لذلك جاز أن يجري مجراه

---

[1] **أمالي ابن الحاجب**، 562/2-563.

[2] ينظر: ابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، 563/2.

فيما ذكر من الحذف والإثبات[1]. وكلام ابن مالك هذا متقارب وموافق لكلام ابن الحاجب الّذي جعل هذه الأسماء شبيهةً بالإضافة.

وذكر الإربليّ (ت 741 هـ) في إثبات ألف النّصّب في الأوّل، وحذف نون التّثنية في الثّاني ثلاثة مذاهب، هي:

- **المذهب الأوّل:** وهو مذهب سيبويه والزّمخشريّ، وبيّنا فيه أنّ الأب والغلامين مضافان إلى المجرور باللّام، واللّام هذه زائدة، وعندهما هذه الإضافة إضافة محقّقة.
- **المذهب الثّاني:** وهو مذهب ابن الحاجب الّذي منع فيه الإضافة حتّى لا تصبح معارف كما بيّن فيما سبق.
- **المذهب الثّالث:** الجاري على القياس كغيرها من النّكرات.[2]

والإربليّ في هذه المسألة لم يأتِ بشيءٍ من عنده، وإنّما اكتفى بذكر آراء بعض العلماء وتصنيفها. وأورد السّيوطيّ في هذه المسألة ثلاثة أقوال، هي:

"**أحدها: وعليه الجمهور: أنّها أسماء مضافة إلى المجرور باللّام، واللّام زائدة لا اعتداد بها، ولا تعلّق، والخبر محذوف، والإضافة غير محضة كهي في: "مثّلك" و"غيرك"؛ لأنّه لم يقصد في أب، أو أخ معيّنٍ، فلم تعمل "لا" في معرفة، وزيدت اللّام تحسيناً للفظ؛ لئلّا تدخل لا على ما ظاهره التّعريف.**

الثّاني: أنّها أسماء مفردة غير مضافة عوملت معاملة المضاف في الإعراب، والمجرور باللّام في موضع الصّفة لها. وهي متعلّقة بمحذوف. والخبر أيضاً محذوف. وعليه ابن هشام، وابن كيسان، واختاره ابن مالك، قال: لأنّها لو كانت مضافة لكانت الإضافة محضة، إذ ليس صفة عاملة، فيلزم التّعريف. وردّ بعدم انحصار غير المحضة في الصّفة.

---

[1] ينظر: **شرح التّسهيل: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، 443/1.

[2] ينظر: **كتاب جواهر الأدب في معرفة كلام العرب**، 118.

الثّالث: أنّها مفردة جاءت على لغة القَصْر. والمجرور باللّام هو الخبر، وعليه الفارسيّ، وابن يَسْعون، وابن الطّراوة".[1]

والقول الثّالث هو القول الّذي اختاره السّيوطيّ ورجّحهُ على باقي الأقوال؛ وذلك لسلامته من التّأويل والزّيادة والحذف[2]، لهذا أميل لهذا القول دون تأييد لرأي أيٍّ من الزّمخشريّ وابن الحاجب، في وجود إضافة سواء بالحقيقة أو الحكم.

---

[1] **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 465/1.

[2] ينظر: **نفسه**، 465/1.

تاسعاً: حَدُّ المبني

عَرَّف الزّمخشريّ المبنيَّ بأنّه: "**هو الّذي سكونُ آخره وحركته بلا بعامل**". [1]

وهذا القول لم يعجب ابن الحاجب، فردّ عليه أثناء إملائه الحدَّ على تلاميذه قائلاً: "**هذا الحدُّ ليس بمستقيم؛ لأنّه أتى في الحدّ بواو العطف. فإنْ قَصد الجمعَ لمْ يستقم، إذ ليس شيءٌ فيه سكونٌ وحركة في آخره. وإنْ قصد معنى أو، كان فيه شذوذٌ لفظي في استعماله الواوَ بمعنى أوْ، واستعماله لفظة أو في الحدِّ الواحد**".[2] وابن الحاجب بكلامه هذا بيّن أنَّ استخدام الواو في التّعريف غير مقبول، فإذا قصد الجمع ليس بمستقيم؛ لأنّه لا يجوز الجمع بيّن الحركة والسكون في آخر الكلمة، وإذا قصد معنى (أو)، ففي ذلك شذوذ لفظي في استعمالها بهذا القصد، أو استعمالها في الحدِّ الواحد كما هو واضح من التّعريف.

وبيّن ابن هشام أنّ (الواو) تستعمل بمعنى (أو) على ثلاثة أقسام: الأوّل: التّقسيم، والثّاني: الإباحة، والثّالث: التّخيير[3]. ومن وجهة نظر الباحثة أجد أنّ هذه المعاني الثلاثة لا تتوافق مع ما جاء في التّعريف؛ لأنَّ حدّ المبني يلزم طريقة واحدة من سكون أو حركة، وهذا لا يحتاج إلى تقسيم أو إباحة أو تخيير.

وذهب الأخفش، والجرّميّ، وجماعة من الكوفيّين إلى أنّ (أو) تأتي بمعنى الواو في الجمع. [4] وهذا المعنى لا يستقيم مع ما جاء به ابن الحاجب في توضيح حدّ المبني.

وأكّد ابن جنّيّ على ما جاء به ابن الحاجب عندما بيّن أنّ آخر الكلمة يلزم ضرباً واحداً من السّكون والحركة، وذلك دون تأثير من قبل العوامل الطّارئة عليها[5]. وكلامه هذا يتطابق مع ما جاء به الأنباريّ[6]، وشبّه ابن يعيش هذا البناء ببناء الطّين، والأجر؛ لأنّ البناء من الطّين

---

[1] الزّمخشريّ، **المفصّل في علم العربيّة**، 125.

[2] **أمالي ابن الحاجب**، 307/1-308.

[3] ينظر: **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب**، 395/1، 396.

[4] ينظر: المراديّ، **الجنى الدّاني في حروف المعاني**، 230. وابن هشام، **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب**، 65/1.

[5] ينظر: **الخصائص**، 37/1.

[6] ينظر: **أسرار العربيّة**، 19.

والأجر لازم موضعه، ولا يتغيّر من مكان إلى غيره[1]. وهذا دليل على الثّبوت، وقد سار الأشمونيّ[2] على نهجهم في هذا الحدّ.

أمّا باقي النّحاة أمثال المبرّد [3]، وابن هشام[4]، وابن عقيل[5]، والسّيوطيّ[6]، فقد شبّهوا الاسم المبنيّ الّذي لا يعربُ بالحروف؛ لأنّ الحروف أيضاً لا تعرب. وهناك ثلاثة أنواع للشّبه بيّنها، هي:

أوّلاً: الشّبه الوضعيّ، وضابطه أن يكون الاسم على حرف أو حرفين، فالأوّل نحو: "قُمتُ" فإنّها شبيهة بنحو: باء الجرّ، ولامِهِ، وواو العطف، وفائهِ، والثّاني نحو: "قُمْنا"، فإنّها شبيهة بنحو: قَدْ وَبَلْ.

ثانياً: الشّبه المعنويّ، وضابطه: أن يتضمّن الاسم معنى من معاني الحروف، سواء وضع لذلك المعنى حَرْفٌ، أم لا. فالأوّل مثّل: "متى"، فإنّها تستعمل شرْطاً نحو: (مَتَى تَقُمْ أَقُمْ) وهي بذلك شبيهة في المعنى بإنْ الشّرطيّة، وتستعمل أيضاً استفهاماً نحو قوله تعالى: ﴿مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ﴾[7] وهي حينئذٍ شبيهة في المعنى بهمزة الاستفهام. والثّاني: مثّل: (هُنَا)؛ فإنّها متضمّنة لمعنى الإشارة، وهذا المعنى لم تضع العرب له حرفاً، ولكنّه من المعاني الّتي من حقّها أنْ تؤدّي بالحروف؛ لأنّه كالخطاب والتّنبيه، لذلك فهي مستحقّة للبناء لتضمنّها معنى الحرف الّذي كان يستحقّ الوضع.

---

(1) ينظر: **شرح المفصّل** ، 80/3.

(2) ينظر: **شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك المسمّى "منهج السالك، إلى ألفيّة ابن مالك"**، 20/1.

(3) ينظر: **المقتضب**، 171/3.

(4) ينظر: **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، 29/1.

(5) ينظر: **شرح ابن عقيل**، 28/1.

(6) ينظر: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 60/1.

(7) **البقرة**، 214/2

ثالثاً: الشّبه الاستعماليّ، وضابطه: أنْ يلزم الاسم طريقةً من طرائق الحروف كأنْ ينوب عن الفعل، ولا يدخل عليه عاملٌ فيؤثّر فيه، وكأنْ يفتقرَ افتقاراً متأصّلاً إلى جملة. فالأوّل **كـ "هَيْهَاتَ، وَصَهْ، وَأَوَّهْ"، والثّاني كـ "إذ، وإذا، وحَيْثُ" والموصولات**[1].

وهذه بعض أوجه الشّبه الّتي ذكرها النّحاة موضّحين فيها الدّافع وراء تشبيه الاسم المبنيّ بالحروف، ولكن ما جاء به ابن الحاجب قريب من قول ابن جنّيّ والأنباريّ وابن يعيش والأشمونيّ، فهؤلاء النّحاة في مجملهم كانوا مؤيّدين لقولهِ الّذي التزم فيه الدّقّة في انتقاد حدّ الزّمخشريّ، وصولاً للموضع الصّحيح في هذا الحدّ، وعلى هذا، فالأرجّح هو رأي ابن الحاجب الّذي تطابق مع قول ابن جنّيّ: "**وكأنّهم سمّوه بناء؛ لأنّه لمّا لزم ضرباً واحداً، فلم يتغيّر الإعراب سُمّي بناء، من حيثُ كان البناء لازماً موضعه لا يزول من مكان إلى غيره، وليس كذلك سائر الآلات المنقولة المبتذلة، كالخيمة والمِظلّة والفُسطاط والسُرادق، ونحو ذلك**".[2]

فابن جنّيّ بقوله هذا وضّح سبب تسمية حدّ المبنيّ بهذا الاسم، فهو يرى أنّها كالبناء الّذي لا يتغيّر موضعه؛ أي أنّه يلزم حركة بناء لا تتغيّر بتغيّر العوامل الدّاخلة، وهو بذلك لا يشبهه بالآلات المتنقّلة كالخيمة والمظلّة وغيرها. وبهذا التّصوير قد وضّح فكرة حدّ المبني بالاستعانة بالأشياء الواقعيّة في الحياة، فتكون أكثر ثباتاً واستيعاباً في عقل القارئ، وبهذا يصله المقصد بكل سهولة ويسر.

---

[1] ينظر: ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، 1/29-30-31-32. وابن عقيل، ، **شرح ابن عقيل**، 1/30-31-32-33-34.

[2] **الخصائص**، 1/37.

عاشراً: العلَمُ الواقع على الجنس

أَمْلَى ابن الحاجب كلام الزّمخشريّ في المفصّل على تلاميذه عن العلَم الواقع على الجنس: "**فإنّه موضوع للجنس بأسره**".[1] [2]

وقال ابن يعيش موضّحاً: "**وعلَمُ الجنس يختصّ كلّ شخص من ذلك الجنس يقع عليه ذلك الاسم نحو أسامة وثعالة؛ فإنّ هذين الاسمين يقعان على كلّ ما يخبر عنه من الأسد، ومن الثّعلب، وإنّما كان العلَمُ ههنا للجنس، ولم يكن كالأناسي، وذلك لأنّ لكلّ واحد من الأناسي حالا مع غيره من معاملة أو مبايعة، فاحتاج إلى اسم يخصّه دون غيره ليخبر عنه بما له وعليه**"[3].

فابن يعيش في هذا النّصّ حدّد كلّ شخص من ذلك الجنس وخصّصه في الّذي يقع عليه ذلك الاسم، نحو أسامة الّذي يقع على كلّ ما يخبر عنه الأسد، كذلك الحال بالنّسبة لثعالة، فهو يقع على كلّ ما يخبر عنه الثّعلب.

وقد عارض ابن الحاجب قول الزّمخشريّ، **فقال مُمْلياً**: "**غيرُ مستقيم؛ لأنّه إمّا أنْ يريد أنّه موضوع له باعتبار شموله للجنس، فليس كذلك، فإنّ قولَنا: قتله أسامة، لا يدلّ على ذلك. وإمّا أن يريد أنّه موضوع لكل واحد من آحاده، فهو أيضاً غيرُ مستقيم؛ لأنّ الموضعَ موضعٌ فيه تبيّن وجه علميّته، وما ذكره تقريرُ الشُّبْهة الواردة على علميّته**"[4].

فابن الحاجب بيّن السّبب من وراء معارضته للزّمخشريّ في توضيح (العلم الواقع على الجنس)، فإنْ قصد الشّموليّة للجنس، فذلك غير مستقيم، وإنْ قصد أنّه موضوع لكل واحد من آحاده، فهذا أيضاً عنده غيرُ مستقيم؛ لأنّ الغاية عند ابن الحاجب تبيّن وجه علميّته، أي تحدّدها، وليس الشُّبهة الواردة على علميّته كما جاء عند الزّمخشريّ، وهذا بنظر ابن الحاجب غير واضح، وغير مُحدّد.

---

[1] ابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، 292/1.

[2] ينظر: الزّمخشريّ، **المفصّل في علم العربيّة**، 9. والعبارة فيه: "فإنّ العلم فيه للجنس بأسره".

[3] **شرح المفصّل** ، 35/1.

[4] **أمالي ابن الحاجب**، 292/1.

والمراديّ لا يطلق على علم الجنس مصطلح العلم الّذي يُعَيِّن مسمّاه؛ لأنّه لم يُعَيِّنْ مسمّاه، إذ هو في المعنى يُشبّه باسم الجنس النّكرة، وفي الأحكام اللّفظيّة يُشبّه بالعلم الشّخصيّ[1]، أي إنّه يمزج بيّن اسم الجنس النّكرة والعلم الشّخصيّ. كذلك الحال بالنّسبة لابن عقيل[2]، والأشمونيّ[3].

ووضّح ابن هشام مفهوم علم الجنس قائلاً: "**عبارةٌ عمّا دَلَّ بِذاتِهِ على ذِي المَاهِيَّةِ تارَةً، وعلى الْحَاضِرِ أُخْرَى كأسَامَةَ**"[4]، ووضّح ذلك في قوله: "**أسامةُ أشْجَعُ من ثُعَالَة**"، وبيّن أنَّها في مستوى القوّة في قوله: **الأسد أشْجَعُ من الثَّعْلَبِ**". وإضافة الألف واللّام في (الأسد والثّعلب) لتعريف الجنس والحضور، واحترز بقوله "بذاته" من (الأسد والثّعلب) في المثال المذكور؛ لأنّهما لا يَدُلّان على ذي الماهيّة بذاتها، إلّا بدخول الألف واللّام[5]. والواضح من تعريف ابن هشام أنّه اختار للعلم الواقع على الجنس ألفاظاً وكلمات معبرة ومحدّدة له، وما مثّله من أمثّلة يوضّح ما جاء به، وعلى هذا يكون كلامه قريباً من كلام ابن الحاجب المعارض للزّمخشريّ.

وقسّم ابن هشام علم الجنس إلى ثلاثة أقسام:

أوّلاً: أعيانٌ لا تُؤْلَفُ كالسِّبَاع والحشرات كأسامة وثُعَالة، وأبي جَعْدَةَ للذئب، وأمّ عِرْيَطٍ للعقرب، وهذا النّوع هو الغالب.

ثانياً: أعيان تُؤْلَفُ ، كهَيَّان بن بَيَّان للمجهول العين والنّسب، وأبي المَضَاء للفرس، وأبي الدَّغْفَاء للأحمق.

ثالثاً: أمور معنويّة كسُبْحَان للتّسبيح، وكَيْسَانَ لِلْغَدْرِ، ويَسَارِ للمُيْسَرَة، وفَجَارِ للفَجْرة، وبَرَّة للمبرة.[6]

---

(1) ينظر: **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك**، 390/1.

(2) ينظر: **شرح ابن عقيل**، 128/1-129.

(3) ينظر: **شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك المسمّى "منهج السّالك، إلى ألفيّة ابن مالك"**، 61/1.

(4) **شرح شذوذ الذّهب في معرفة كلام العرب**، 77.

(5) ينظر: **نفسه**، 178. و**أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، 132/1.

(6) ينظر: **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، 133/1.

والواضح من هذه الأقسام الثلاثة لعلم الجنس أنّ تركيز النّحاة كان على القسم الأوّل، وهو أعيان لا تؤلف، وخاصة أسامة، وثعالة، أمّا أعيان تؤلف والأمور المعنويّة فأجدُّ أنّ ابن هشام تطرّق لها دون غيره من النّحاة الّذين سبق ذكرهم، وبهذا يكون أكثر توسّعاً من غيره.

وبيّن الأشمونيّ الفرق بيّن (الأسد) و(أسامة) وهو قال على قول بعضهم أنّ (الأسد) موضوع للواحد من آحاد الجنس لا بعينه في أصل وضعه، و (أسامة) موضوع للحقيقة المتّحدة في الذّهن، ووضّح أنّه إذا أطلقت (أسداً) على واحد أطلقته على أصل وضعه، وإذا أطلقت (أسامة) على واحد، فإنّما أردت الحقيقة، ولزم إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود والتّعدّد، فجاء التّعدّد ضمناً، لا باعتبار أصل الوضع[1].

وبهذا النّصّ يتّضح أنّ (الأسد) لا يطلق على الحقيقة، وإنّما يطلق على كلّ شخص بمستوى يشبه فيه قوة وشجاعته (الأسد)، واسم (أسامة) يطلق على الحقيقة. وهذا التّوضيح يتوافق مع كلام ابن الحاجب؛ لأنّ فيه تبييناً لوجه العلميّة، وتحديداً للمقصد في العلم الواقع على الجنس.

وفي ضوء ما تقدّم، أجد أنّ النّحاة في علم الجنس ركّزوا على أمثال: (أسامة وثعالة) وهما يقابلان (الأسد والثّعلب) في توضيح علم الجنس، ومن تتبّعي لكلام بعضهم لم أجد مَنْ شمل الجنس بأسره كالزّمخشريّ، لذلك كان رأي ابن الحاجب هو الأرجّح. ولعلّ أكثر النّحاة توضيحاً لذلك هو ابن هشام، فقد فصّل في علم الجنس أكثر من غيره.

وهذه المسائل الّتي أملاها ابن الحاجب في أماليه عن المفصّل للزّمخشريّ، واقتصرت على عدد من الحدود، وشاهدين، وعددٍ من القواعد النّحويّة، ففي هذه المسائل خالف ابن الحاجب الزّمخشريّ، فكانت آراء النّحاة مؤيّدة لابن الحاجب، والقليل منها مَنْ وافق الزّمخشريّ وأيّده، والقليل أيضاً منها جاء معارضاً للطّرفين (الزّمخشريّ، وابن الحاجب) وذلك بوضع رأي ثالث في إحدى هذه المسائل، وبهذا فإنّ الآراء تنوّعت واختلفت في هذا الفصل.

---

[1] ينظر: **شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك المسمّى "منهج السّالك، إلى ألفيّة ابن مالك"**، 62/1.

الفصل الثّالث

فصل المتفرّقات

أوّلاً: إقحام المضاف.

ثانياً: أضحى التامّة وإذا الشّرطيّة.

ثالثاً: الانتقال من الحال إلى العطف.

رابعاً: الانتقال من المنادى إلى الكلام على (أنْ).

خامساً: الانتقال من الاستثناء إلى اسم ليس.

سادساً: الانتقال من عمل المبالغة إلى فتح همزة (أنّ) وكسرها .

سابعاً: شذوذ إضافة (ذو) إلى الضّمير.

ثامناً: الانتقال من التّعريف إلى الإعراب.

تاسعاً: العدول عن الجملة النّعتيّة إلى الدّلالة.

عاشراً: العدول عن التّنازع إلى الدّلالة.

الحادي عشر: الانتقال من الصّرف إلى الدّلالة.

الثّاني عشر: الانتقال من ضير الشّأن إلى الدّلالة.

الثّالث عشر: الانتقال من الفصل إلى الرّدّ.

الرابع عشر: الانتقال من النّداء إلى الإعراب والدّلالة.

الخامس عشر: العدول عن إبدال الزّاي من الصّاد إلى الإعراب.

السادس عشر: الانتقال من الإبدال إلى معنى (مِنْ).

المتفرّقات(المتنوّعات)

سبب التّسمية:

وضعتُ هذا الفصل تحت عنوان المتفرّقات؛ لأنَّ ابن الحاجب كان يُملي على تلاميذه – أبياتاً من الشّعر– من المفصّل للزّمخشريّ، وكان ينتقل في هذه الأبيات إلى موضوعات أخرى غير الّتي جاء بها الزّمخشريّ في كتابه، واستخدمها شاهداً على كلامه، فابن الحاجب كان يترك هذا الشّاهد، ويذهب إلى موضوع لغويّ آخر، أو أنّهُ يأتي ببيت الشّعر، ويوضّح معناه بشكل كامل، أو معاني بعض كلماته، بالإضافة إلى إعراب بعض الكلمات، وبهذا فإنّ الاتّجاه الغالب على ابن الحاجب في هذا الفصل هو الاتّجاه الدّلاليّ ومن بعدهِ الاتّجاه النّحويّ، أمّا الاتّجاه الّذي غلب على الزّمخشريّ فهو الاتّجاه النّحويّ، بالإضافة إلى الاتّجاه الصّرفيّ، ولكن بنسبة قليلة، وقد اقتصرتُ في هذا الفصل على ما يتعلّق بالجانبيّن النّحويّ والصّرفيّ حسب المسائل.

وفي هذا الفصل رجعتُ إلى كتاب (الإيضاح في شرح المفصّل) لابن الحاجب؛ لمعرفة رأيه بخصوص ما جاء به الزّمخشريّ في هذهِ الأبيات، ففي بعض الفصّول الّتي قام بشرحها للزّمخشريّ كان يشير إلى بيت الشّعر، ويوافق الزّمخشريّ على ما جاء به، وفي بعضها الآخر من هذهِ الفصّول كان يكتفي بالشّرح دون التّطرّق والإشارة إلى بيت الشّعر.

والدّافع وراء رجوع الباحثة إلى كتاب (الإيضاح في شرح المفصّل)، هو أنَّ ابن الحاجب في أماليه لم يكن له موقف (موافق، أو مخالف) كما جاء في الفصلين السّابقين من البحث بخصوص ما كان يأتي به الزّمخشريّ من شواهدَ في هذه الأبيات؛ لأنّه كان ينتقل إلى موضوع آخر. وعلى هذا أجدُّ أنَّ عنوان (المتفرّقات) يتناسب مع جاء في مضمون الفصل من متنوّعات (نحويّة، وصرفيّة، ودلاليّة).

أوّلاً: إقحام المضاف

قال الزّمخشريّ: "**إنَّ المضافَ يَعْنون الاسم مَقْحَمٌ خروجُه ودخولُه سواء وحَكَوْا: هذا حيٌّ زيدٍ، وأتيتك، وحيٌّ فلانٍ قائمٌ، وحيّ فلانّةَ شاهدٌ**"[1]. فالزّمخشريّ بيّن أنّ الاسم المضاف المقحم (الزائد) وجوده وعدم وجوده في الجملة واحد، ومثّل على ذلك بكلمة (حيّ) في الجمل الثّلاث السّابقة، ومن ذلك أيضاً ما أملاه ابن الحاجب على قول جبار بن سُلْمَى عن المفصّل :

(البحر الكامل)

17- يا قُرُّ إنّ أباك حيّ خُوَيلدٍ قد كنتُ خائِفَهُ على الإحْمَاقِ[2]

ف (حيّ) اسم مضاف مقحم (زائد)[3]، وجوده وعدمه واحد في بيت الشّعر.

وهذا ما جاء به الزّمخشريّ مغاير لما جاء به ابن الحاجب الّذي قال مُمْلياً: "**حي خويلد: بدلٌ أو عطفُ بيان من " أباك"، و" كان واسمُها وخبرُ "إنّ" . ومعناه: أنّني كنتُ أرى من أبيك مخايلَ تدلّ على أنّه يلد ولداً أحمقَ، وقد تحقّق بولادته إيّاك. ومثّل ذلك أبلغُ من أنْ يقول: أنتَ أحمق؛ لأنّ ذلك يُشعر بتحقّق ذلك فيه أي: كان ذلك معروفاً من أبيك قبل أنْ يَلدك. فهذا أبلغُ من دعوى الحُمق فيه الآن. وإدراكُ مثّل هذه المعاني لا يكاد يحصل بالتّعبير، وإنمّا هي أمورٌ في الغالب تُدرك بالقوّة الّتي جعلها الله تعالى في أهل هذا اللسان. والجارُّ والمجرور متعلّق بخائفه. يُقالُ: خِفْته على كذا، أيْ: خِفْتُ منه**"[4]. ففي هذا النّصّ قام ابن الحاجب بإملاء إعراب بعض كلمات بيت الشّعر، وتوضيح معناه بمن له الإحماق.

---

(1) **المفصّل في علم العربيّة**، 95.

(2) مناسبة البيت: يهجو قرة بن خويلد بأن كان يخشى أباه أن يلد أحمق، وقد تحقق ما خشيه بولادة قرة. ومعنى قرة: هو اسم رجل. ينظر: الزّمخشريّ، **المفصل في علم العربية**، 95. ينظر: الأنصاريّ، **النوادر في اللّغة** ، 451. وابن جنّيّ، **الخصائص**،28/3. والمرزوقيّ، **شرح ديوان الحماسة لأبي تّمام**،326. وأبو عبيد البكريّ، **سمط اللآلي في شرح أمالي القاليّ**،54/3. والزّمخشريّ، **المفصّل في علم العربيّة**،95. وابن يعيش، **شرح المفصّل** ،13/3. وابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**،443/1، وابن عصفور، **المُقرّب** ،213/1، **وشرح جمل الزّجّاجيّ** 153/1- 167/2. وابن مالك، **شرح التّسهيل: تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد**،100/3.

(3) ينظر: **المفصّل في علم العربيّة**،96،95.

(4) **أمالي ابن الحاجب**،443/1.

أمّا في كتابه (الإيضاح في شرح المفصّل) فقد اكتفى بشرح كلام الزّمخشريّ عن المضاف المقحم[1] دون ذكر بيت الشّعر، وبهذا فإنّ ما جاء به ابن الحاجب في كلا الكتابيّن لم يتمّ فيه استحضار ما جاء في بيت الشّعر عند الزّمخشريّ.

ووضّحت مجموعة من النّحاة أمثال: ابن جنّيّ[2]، وابن يعيش[3]، وابن عصفور[4]، أنّ المُراد بالحيّ هنا هو ليس القبيلة مثّل: حيّ تميم وقبيلة بكر، وإنّما المُراد بالحيّ كقولهِ: هذا رجل حيّ وامرأة حيّة. وهذا من باب إضافة المسمّى إلى اسمه[5].

وقال ابن عصفورً: "**أراد: خويلداً الحيَّ، فقدّم الصّفة وأضافها إلى الموصوف**"[6]. وقد وضّح ابن عصفور أنّ (حيّ) صفة، وبيّن أيضاً أنّها مضافة، ولكن لم يتحدّث عن إقحامها كما جاء عند الزّمخشريّ.

واقتصر ابن مالك توضيحه في هذا البيت على أنَّ الشّاعر قام بإلغاء المضاف، والاعتداد بالمضاف إليه[7]

وبيّن المرزوقيّ أنّ (حيّ) زائدة[8]، متّفقاً في ذلك مع الزّمخشريّ. وهذا يخالف ما جاء به به البغداديّ عندما قال:" **وتعقّبه شارحه السَّيّد عبدُالله بأنّه غير زائدة من حيث المعنى، فإنّه يفيد نوعاً من تحقير ما أضيف إليه حيّ، كأنّه يقول: هذا شخصٌ ليس سوى أنّه حيّ، وشَبَحٌ ما فيه سوى أنّه جسَّاس**"[9]، ومن وجهة نظر السيِّد عبدُ الله كما قال البغداديّ: أنّ (حيّ) غير زائدة؛ لأنّها تفيد معنى التّحقير، وهذا يخالف ما جاء به الزّمخشريّ في جعل (حيّ) زائدة، فوجوده وعدمه واحد في بيت الشّعر.

---

(1) **ابن الحاجب**،419/1.

(2) **الخصائص**، 28/3.

(3) **شرح المفصّل** ، 13/3.

(4) **المُقرّب** ، 213/1.

(5) ينظر: ابن جنّيّ، **الخصائص**،28/3. وابن يعيش، **شرح المفصّل** ،13/3. وابن عصفور، **المُقرّب** ،213/1.

(6) **شرح جمل الزّجّاجيّ**، 1/ 153.

(7) ينظر: **شرح التّسهيل: تسّهيل الفوائد وتكميل المقاصد**،99/3-100 .

(8) ينظر: **شرح ديوان الحماسة لأبي تمّام**،326.

(9) **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**،334/4-335.

والواضح أنَّ آراء النّحاة في هذا البيت مختلفة، لكنّهم لم يخرجوا عن موطن الشّاهد الّذي جاء به الزّمخشريّ وهو(حيّ خُويلِدٍ).

وجاء البغداديّ[1] موافقاً لابن الحاجب في إعراب بعض كلمات البيت وتوضيح معناه، لكن يبقى ما جاء به الزّمخشريّ هو الشّائع والمتداول عند علماء النّحو أكثر من الّذي جاء به ابن الحاجب .

[1] ينظر: **خزانةُ الأدب ولبّ لباب لسان العرب**،335/4.

ثانياً: أضحى التّامّة وإذا الشّرطيّة

قال الزّمخشريّ في معاني الأفعال النّاقصة كأصبح، وأمسى، وأضحى، أنّها "**تفيد معنى الدّخول في هذه الأوقات كأظهر، وأعتم، وهي في هذا الوجه تامّة يسكت على مرفوعها.**[1]" وقصد بكلامه أنّ هذه الأفعال إذا تمّ الدّخول فيها بالأوقات جاءت تامّة، وبهذا فإنّها تكتفي بالمرفوع، وهو الفاعل، فالجملة تصبح مكونة من فعل وفاعل، ويحسن السّكوت عليها، ولا تحتاج إلى منصوب في هذه الحالة؛ لأنّها تكون تامة غير ناقصة، ومثّل على ذلك ما أملاه ابن الحاجب على قول عبد الواسع بن أسامة عن المفصّل :

(البحر الطّويل)

18- ومِنْ فَعَلاتي أنّني حَسَنُ القِرى إذا الليلةُ الشهباءُ أضحى جليدُها[2]

ف(أضحى) جاء تامّاً بمعنى الدّخول في وقت الضّحى. [3]

وابن الحاجب في كتابه (الأمالي) أخذ البيت الّذي جاء به الزّمخشريّ على أضحى التّامّة، ولم يتحدّث عن تمامها، وإنَّما تحدّث عن المرفوع الّذي يأتي بعد (إذا) الشّرطيّة.[4] أمّا في كتابه (الإيضاح في شرح المفصّل) فقد وافق الزّمخشريّ، إذ بيّن أنَّ (أضحى) في بيت الشّعر تامّة، وقال: " **فقولهُ أضحى جليدها أي: دخلَ فِي وقت الضّحى**"[5].

---

(1) **المفصّل في علم العربيّة**، 266.

(2) ينظر: **المفصّل علم العربيّة** ،266. وابن يعيش، **شرح المفصّل** ، 103/7. وابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، 295/1. والسّيوطيّ، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**،368/1. والأشمونيّ ، **شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك المسمى" منهج السالك، إلى ألفيّة ابن مالك**"،115/1. والشّنقيطيّ، **الدَّرر اللّوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**،216/1

(3) ينظر: **المفصّل في علم العربيّة**،266

(4) ينظر: **أمالي ابن الحاجب**،296/1.

(5) ابن الحاجب، **الإيضاح في شرح المفصّل** ، 82/2.

ومن تتبّعي للنّحاة الّذين استشهدوا ببيت الشّعر السّابق، أمثال: ابن يعيش[1]، والسّيوطيّ[2] والأشمونيّ[3]، والشّنقيطيّ[4] تبيّن أنّهم ساروا على نهج الزّمخشريّ بموطن الشّاهد في (أضحى) التّامة دون التّطرّق إلى ما جاء به ابن الحاجب في أماليه في المرفوع بعد (إذا) الشّرطيّة.

---

[1] ينظر : **شرح المفصّل** ،103/7.

[2] ينظر: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**،368/1.

[3] ينظر: **شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك المسمى" منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك"**،115/16

[4] ينظر: **الدُّرر اللّوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**،216/1.

ثالثاً: الانتقال من الحال إلى العطف

بيّن الزّمخشريّ في حديثه عن الحال أنّها تأتي "**لبيان هيئة الفاعل أو المفعول، وذلك قولُك: ضربت زيداً قائماً، تجعله حالاً من أيّهما شئت، وقد تكون منهما ضربة على الجمع والتّفريق كقولك: لقيتُه راكبيّن.**[1]" حيث وضّح في المثالين السّابقين أنّ الحال، وهو (قائماً) في المثال الأوّل قد تكون حالاً من الفاعل، وهو (التّاء) الضّمير المتّصل في ضربت، أو من المفعول (زيداً). والحال (راكبيّن) في المثال الثّاني يأتي حالاً على الجمع بيّن الفاعل والمفعول في (لقيته)، ومثّل على ذلك أيضاً بما ما أملاه ابن الحاجب على قول عنترة العبسيّ في المفصّل:

(البحر الوافر)

18- متى ما تلقني فَرْدينِ تَرْجُفْ روانِفُ أليَتَيْكَ وَتُسْتَطارا[2].

ف (فَرْدين) حال جاءت لبيان هيئة الفاعل والمفعول معاً[3].

وجاء به ابن الحاجب في أماليه على جواز عطف الفعل (تستطارا) على الفعل(ترجف)، حيث ألحقتْ به نونُ التّأكيد الخفيفة، فقلبت ألفاً في الوقف[4]. ومن ثمَّ بيّن ابن الحاجب" **أنّ**

---

(1) **المفصّل في علم العربيّة**، 61.

(2) مناسبة البيت: قيل في هجاء عمار بن زياد. معنى كلمة الروانف: جمع رانفة وهي طرف الآلية. ومعنى تستطارا: تطير فزعاً وخوفاً. ينظر: **المفصّل في علم العربية**، 61. ينظر: **ديوانه**،37. والتّبريزيّ، **شرح ديوان عنترة**،69. والزّمخشريّ، **المفصّل في علم العربيّة**،61. و **تفسير الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**،172. والأنباريّ، **أسرار العربيّة**،191. وابن يعيش، **شرح المفصّل** ،116/4. وابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**،451/1.وابن مالك، **شرح التّسهيل: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**،91/1. **وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**،460/1. والرّضيّ، **شرح شافية ابن الحاجب**،301/3. والعينيّ، **المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفية المشهور ب" شرح الشّواهد الكبرى"**،1339/3. والأزهريّ، **شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو**،506/2.

(3) ينظر: **المفصّل في علم العربيّة**،61.

(4) ينظر: **أمالي ابن الحاجب**،451/1-452. والشّنقيطيّ، **الدّرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**،196/2

إلحاقَ نون التّوكيد في جواب الشّرط ضعيف"[1]، وابن الحاجب استنكر أنّ تكون الألف في (تستطارا) منقلبة عن نون التّأكيد الخفيفة؛ لأنّ إلحاقها في جواب الشّرط ضعيف.

والألف في (تستطارا) ضمير (الروانف)؛ لأنّها في معنى رانفتين، ويجوز أن تكون ضمير الآليتين كما بيّن التّبريزيّ[2]، والعينيّ[3]، والبغداديّ[4]، وهذا يتناقض مع ابن الحاجب الّذي بيّن أنّ الضّمير للمخاطب لا للروانف؛ لأنّه لا يطلب من الرّوانف استطاره، وإنّما المقصود طلبه من المخاطب.[5] وبهذا يتّضح الخلاف بيّن ابن الحاجب ومجموعة من النّحاة أمثال التّبريزيّ، والعينيّ، والبغداديّ، في ضمير الألف في (تستطارا) على مَنْ يعود، وربَّما الّذي جاء به ابن الحاجب هو الأرجّح؛ لأنّ سياق البيت يثبت صحّة ما جاء به.

وقال ابن الحاجب مُمْلياً في نصب الفعل(يستطارا)على أحد وجهين: "**أحدهما: مذهبُ الكوفيّين، بالواو الّتي يسمونها واوَ الصّرف**[6]**، والثّاني: مذهب البصريّين وهو أن يكون معطوفاً على مقدَّر. إلّا أنّه لا يمكن التّقدير لفعل منصوب؛ لأنّه في المعنى سبب. ولو قُدّر فعلٌ منصوب لكان مسبّباً، فينبغي أنْ يكون التّقدير لاسم منصوب مفعول من أجله، كأنّه قِيل: ترجف روانفُ أليتيك خوفاً واستطارة. فلّما أتى بالفعل موضِعَ "استطارة" عطفاً على "خوفاً" المقدَّر وجب أنْ يكون منصوباً، مثّلهُ في قولك: أريدُ إتيانَك وتحدثني**"[7]، ويتّضح من كلام ابن ابن الحاجب أنّهُ يعارض مذهب البصريّين في أنْ يكون (تستطارا) معطوفاً على مقدّر، وعلّل ذلك بأسلوب واضح ومفهوم، ويتّضح أيضاً من كلامه أنّ ما جاء به البصريّون قد يغيّر في مقصد الشّاعر، فبدل أنْ تكون (تستطارا) سبباً تكون مُسَبَّباً، وعلى هذا، فإنّ كلام ابن الحاجب فيه مخالفة للبصريّين، وفيه نظر.

---

[1] ينظر: **أمالي ابن الحاجب**،452/1.

[2] ينظر: **شرح ديوان عنترة**، 69.

[3] **المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفية المشهور ب " شرح الشّواهد الكبرى"**، 1141/3.

[4] **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، 297/4.

[5] ينظر **أمالي ابن الحاجب**،452/1

[6] وهي الواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم مؤول. .ينظر: ابن هشام، **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب**،371.

[7] **أمالي ابن الحاجب**،452/1.

وفي كتاب (الإيضاح في شرح المفصّل) قام ابن الحاجب بتوضيح كلام الزّمخشريّ وشرحه[1] دون الإشارة إلى بيت الشّعر.

وبهذا بيّن ابن الحاجب في أماليه نصب الفعل(تستطارا) بطريقة واضحة لم أجدها عند غيره من النّحاة، فموطن الشّاهد الّذي جاء به لا يتّفق مع باقي الشّواهد الموجودة على هذا البيت، فالنّحاة أمثال الأنباريّ[2]، وابن يعيش[3]، وابن مالك[4] وافقوا الزّمخشريّ في موطن الشّاهد، أمّا الرّضيّ جاء بموطن شاهد آخر، وهو جواز أن يكون (تُستطارا) اسم مفعول؛ لأنّ أصله (مستطارٌ) [5]، والشّنقيطيّ كان شاهدهُ هو " **زيادة "ما" بعد متى الشّرطيّة**"[6] .

ومن النّحاة الّذين وضعوا هذا البيت تحت باب التّثنية ابن مالك[7]، والأزهريّ[8]، والبغداديّ[9]، وكان الشّاهد في (أليَتَيْك) الّتي عامل فيها المثنّى معاملة الجمع.

وخلاصة القول إنّ ابن الحاجب أملى هذا البيت عن المفصّل للزّمخشريّ، لكنّه لم يتطرّق لما جاء به الزّمخشريّ من الحديث عن الحال، وإنّما انتقل للحديث عن جواز عطف الفعل (تستطارا) على الفعل (ترجف)، وفي كتابه (الإيضاح في شرح المفصّل) لم يذكر بيت الشّعر، لكن شرح ما جاء به الزّمخشريّ عن الحال، وعلى هذا، فإنّ ابن الحاجب لم يذكر ما جاء في بيت الشّعر في كلا الكتابيّن. ويتّضح أيضاً ممّا سبق تنوّع الشّواهد في هذا البيت، وشاهد الزّمخشريّ هو الأكثر حضوراً من بيّن هذه الشّواهد في كتب النّحو.

---

(1) 327/1، 328.

(2) ينظر: **أسرار العربيّة**،191.

(3) ينظر: **شرح المفصّل** ،116/4

(4) ينظر: **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**،460/1

(5) ينظر: **شرح شافية ابن الحاجب**،301/3-302.

(6) الدُّررُ **اللّوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**،169/2

(7) ينظر: **شرح التّسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، 91/1.

(8) بنظر: **شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو**،506/2.

(9) ينظر: **خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب**،553/1.

رابعاً: الانتقال من المنادى إلى الكلام على (أنْ)

قال الزّمخشريّ في انتصاب المنادى لفظاً: "**إذا كان مضافاً كعبد الله؛ أو مضارعاً له**[1] **كقولك: يا خيراً من زيد، ويا ضارباً زيداً، ويا مضروباً غلامُهُ، ويا حسناً وجهُ الأخ، ويا ثلاثةً وثلاثين، أو نكرة**[2]". فالزّمخشريّ وضّح ثلاثة أنواع لانتصاب المنادى لفظاً هي: أوّلاً: إذا كان مضافاً، ومثّل على ذلك. وثانياً: إذا كان مضارعاً، ومثّل على ذلك. وثالثاً: إذا كان نكرةً، ومثّل على ذلك ما أملاه ابن الحاجب على قول عبد يغوث عن المفصّل :

(البحر الطّويل)

19- فيا راكباً إمّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ ندامايَ من نجرانَ أنْ لا تلاقِيا[3]

فالزّمخشريّ نصب كلمة(راكباً)على أنَّها منادى نكرة غير مقصودة[4].

وجاء به ابن الحاجب في أماليه على "أنْ" الّتي يَجوز فيه أنْ يَكون مخفّفة من الثّقيلة، ويُجوز أيضاً أنْ تكون مفسّرة؛ لأنَّ قول الشّاعر(فَبَلِّغَنْ) فيه المعنى القول[5]

وبخصوص ما جاء به الزّمخشريّ، قال ابن الحاجب في كتابه (الإيضاح في شرح المفصّل): "**وقد صرَّحَ الفرّاء والكسائيّ بتجويز: يا رجلاً راكباً، لمعيَّن، جعلوهُ من المشّبهِ**

---

[1] مضارعاً له: شبيه بالمضاف.

[2] **المفصّل في علم العربيّة**، 36.

[3] مناسبة البيت: قال عبد يغوث الحارثي هذا البيت في قصيدة بعد أن أسر في يوم الكلاب الثّاني كلاب تيم اليمن وقتل أسيراً. ومعنى ندامى: جمع ندمان بالفتح بمعنى نديم وهو المشارب، وقد يقال للمجالس ولو على غير شراب. ومعنى نجران: مدينة بالحجاز من شق اليمن. ينظر: الزّمخشريّ، **المفصّل في علم العربية**، 36. وينظر البيت: الضبيّ، **المفضّليات**، 156. سيبويه، **الكتاب**، 200/2. والمبرّد ، **المقتضب**، 204/4. والزّمخشريّ، **المفصّل في علم العربيّة** ،36. وابن الحاجب، **أمالي ابن لحاجب**،441/1. وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 260/3. وابن مالك، **شرح التّسهيل: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**،180/3. والمالقيّ، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**،137. والمراديّ، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك**،162/3.وابن هشام، **شرحُ قطرُ النّدى وبلّ الصدى**،190. والعينيّ، **المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفية المشهور ب "شرح الشّواهد الكبرى"**،1688/4.

[4] ينظر: **المفصّل في علم العربيّة**،36.

[5] ينظر: **أمالي ابن الحاجب**،441/1.

بالمضافِ، ومن ثمَّ أجازَ: يا راكباً، لمعيَّن، وفي كلامِ سيبويه ما يُشعرُ بجوازه، وفيهِ إشكال، فإنَّهُ يستلزمُ جوازَ: لا رجلاً راكباً[1]"، فجملة ابن الحاجب الأخيرة في النّصِّ وضّحت أنَّه وافق الزّمخشريّ، وعارض الفرّاء والكسائيّ المُخالفين لَهُ، وسيتمّ التّحدّث عنهما في هذه المسألة.

والملاحظ أنَّ هذا البيت ذُكر في باب النّداء، ممّا جعل موطن الشّاهد عند الزّمخشريّ يتوافق مع أغلب النّحاة أمثال: سيبويه[2]، والمبرّد [3]، وابن مالك[4]، والمراديّ[5]، وابن عقيل[6]، عقيل[6]، والعينيّ[7]، والأزهريّ[8]، والبغداديّ[9]، فجميعهم أجمعوا على أنَّ(راكباً) منادى نكرة غير مقصودة، وعُلِّل ذلك في بيت الشّعر بأنَّ الشّاعر لم يقصد راكباً معيّناً، بل يريد أيَّ راكبٍ انطلق نحو بلاد قومه يبلغهم حاله، ليذهبوا إلى إنقاذه إن استطاعوا فعل ذلك[10].

ومن النّحاة الّذين خالفوا الزّمخشريّ في نوع المنادى، الكسائيّ والفرّاء ، ف (راكباً)) عندهما "**إمّا معرفة بالقصد، وإمّا أصله يا رجلا راكباً؛ لأنّهما لا يجيزان نداء النّكرة مفردَة، بل يوجِبان الصّفة**"[11]، وهذا الكلام يخالف ما جاء به الزّمخشريّ والنّحاة الّذين يؤيّدون أنّ (راكباً) منادى نكرة غير مقصودة، ليس معرفة كما جاء عند الكسائيّ والفرّاء .

ويُنكر المازنيّ نداء غير مقصود، وبيّن أنَّ التّنوين في (راكباً) شاذّ؛ أو ضرورة شعريّة[12]. أمَّا الأصمعيّ فينشده بلا تنوين، وقال أبو عُبيدة : أراد: أيا راكباه للنّدبة، فحذف

---

(1) 258/1.

(2) ينظر: **الكتاب**،2/199-200.

(3) ينظر: **المقتضب**،4/204.

(4) ينظر: **شرح التّسهيل: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**،3/248.

(5) ينظر: **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك**، 3/1061-1062.

(6) ينظر: **شرح ابن عقيل**،3/259-260.

(7) ينظر: **المقاصد النّحويّة في شرح شواهد الألفيّة المشهور ب" شرح الشّواهد الكبرى**"4/1690.

(8) ينظر: **شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح مضمون التّوضيح في النّحو**،2/213.

(9) ينظر: **خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب**،2/194.

(10) ينظر: المبرّد ، **المقتضب**، الحاشية، 4/204. وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، الحاشية،3/260.

(11) البغداديّ، **خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب**،2/194.

(12) ينظر: المراديّ، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح الألفيّة ابن مالك**،3/1063. والأزهريّ، **شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو**،2/213.

الهاء، ولا يجوز (راكِبًا) بالتّنوين؛ لأنّه قصد به راكبًا بعينه، والجائز أنْ يقال: أيا رجلاً بالتّنوين؛ لأنّه لم يقصد رجلاً بعينه، وأريد به واحد مّمن له هذا الاسم[1].

وعلى الرَّغم من تناقض الآراء في نوع المنادى في كلمة (راكباً)؛ فالأرجّح أنْ تكون نكرة غير مقصودة، كما قال الزّمخشريّ وكبار النّحاة مثل سيبويه، والمبرّد ، وابن مالك، وغيرهم؛ لغلبتهم على غيرهم.

وممّا سبّق يتّضح أنّ ابن الحاجب أملى هذا البيت عن المفصّل للزّمخشريّ، ولكنّه لم يتطرّق في أماليه لِمَا جاء به الزّمخشريّ من الحديث عن المنادى النّكرة، وإنّما انتقل للحديث عن " أنْ" في الأمالي، وفي كتابه (الإيضاح في شرح المفصّل) تحدّث عن الزّمخشريّ، ووافقه رأيه.

وبخصوص ما جاء به ابن الحاجب في أماليه لم يتطرّق له النّحاة أمثال ابن مالك، والمراديّ والأزهريّ وغيرهم من النّحاة الّذين سبق ذكرهم في هذه المسألة، إنّما تناوله بعضهم أمثال المبرّد [2]، وابن عصفور[3]، وابن هشام[4]، وابن عقيل[5]، والعينيّ[6] بشكل غير مباشر، مباشر، فوجد إعراباً لحرف "أنْ" في الحواشي على أنَّها مخفّفة من الثّقيلة، ولم يذكر أنَّها مفسِّرة كما جاء عند ابن الحاجب، ولهذا فإنَّ شاهده لم يتداول بيّن النّحاة كما تداول شاهد الزّمخشريّ الّذي أخذ حيزاً في هذه المسألة لعرض آراء بعض النّحاة.

---

[1] ينظر: **الضبيّ، المفضّليات**،156. وابن عصفور **شرح جمل الزّجّاجي**،181/2. والعينيّ، **المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة المشهور ب" شرح الشّواهد الكبرى**"،1690/4. والبغداديّ، **خزانة الأدب ولبّ لبُاب لسان العرب**،195/2.

[2] ينظر: **المقتضب**،204/2.

[3] ينظر: **شرح جمل الزّجّاجيّ**،1061/3.

[4] ينظر: **شرحُ قطر النّدى وبلّ الصّدى**،191.

[5] ينظر: **شرح ابن عقيل**،260/3.

[6] ينظر: **المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة المشهور ب" شرح الشّواهد الكبرى**"،1690/4.

خامساً: الانتقال من الاستثناء إلى اسم ليس

قال الزّمخشريّ في الاستثناء: "**وتقول ما جاءني من أحد إلّا عبدُ الله، وما رأيت من أحد إلّا زيداً، ولا أحد فيها إلّا عمرو، فتحمل البدل على محل الجار والمجرور لا على اللّفظ .**[1]" فمن الأمثلة الّتي ذكرها الزّمخشريّ وضّح أنّ الاسم الّذي يأتي بعد أداة الاستثناء تأتي حركته الإعرابيّة على حسب محلّ الجار والمجرور الّذي يكون قبل أداة الاستثناء، فإذا كان محلّه النّصب جاء منصوباً، وإذا كان محلّه الرفع جاء مرفوعاً، ... وهكذا، ومثّل على ذلك ما أملاه ابن الحاجب على قول الشّاعر عن المفصّل :

(البحر الكامل)

20- أبنيّ لُبيّنى لَسْتم بيدٍ إلّا يداً ليستْ لَهَا عَضُدُ[2].

فجاء به الزّمخشريّ على نصب (يداً) على الاتباع من محلّ الجار والمجرور(بيدٍ) الّذي جرّ لفظاً ونُصب محلاً[3]، وبهذا تكون (يداً) نُصبت على الموقع الإعرابيّ من محلّ (بيدٍ)، وليس على لفظ الجار والمجرور فيها.

وجاء به ابن الحاجب في أماليه على اسم ليس في قوله (ليستْ لَهَا عَضُدُ) الّذي وضع لهُ ثلاثة احتمالات، فقال :" **يجوز أنْ يكون في ليس ضميرُ الشّأن. ويجوز أن يكون فاعلُها**[4] **فاعلُها**[4] **مضمراً يعود على اليد لمّا تقدّم ذِكْرُها. ويجوز أن يكون "عضُد" اسمها، ولها خبرٌ**

---

[1] **المفصّل في علم العربيّة**، 71.

[2] ولبينى: اسم امرأة، وبنو لبينى من أسد بن وائلة يعيرهم بأنهم أبناء أمة، إذ ينسبهم إلى الأم، تهجياً لشأنهم وأنهم هجناء. ومعنى لستم بيدٍ: أي أنتم في الضعف وقلة النفع كيد بطل عضدها. ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 317/2. ينظر البيت: البيت لم ينسبه سيبويه إلى شاعر ينظر: **الكتاب**، 317/2. والمبرّد ، **المقتضب**،421/4. ونسبه السّيرافيّ لأوس بن حجر، ينظر: **شرح أبيات سيبويه**80/2. ووجد في ديوان أوس بن حجر،21 . ونسبه الزّمخشريّ لطرفة بن العبد ينظر: **المفصّل في علم العربيّة** ،71. ووجد في ديوان طرفة بن العبد ،33. وابن يعيش، **شرح المفصّل** ،90/2. و نسبه ابن الحاجب كما نسبه السّيرافيّ لأوس بن حجر، **أمالي ابن الحاجب**،441/1. وابن عصفور، **شرح جمل الزّجّاجيّ**،267/1.

[3] ينظر: **المفصّل في علم العربيّة** ،71.

[4] وينظر: المقصود بفاعلها اسمها. وقد استعمل سيبويه هذا التّعبير.**الكتاب**،49/1.

لها"[1]، فابن الحاجب بيّن أنّ اسم ليس في بيت الشّعر يجوز أنْ يكون مضمراً، ويجوز أنْ يكون ظاهراً ف (عَضُدُ) هو اسم ليس، والجار والمجرور لها هو خبرها في بيت الشّعر.

وفي كتاب (الإيضاح في شرح المفصّل) وضّح ابن الحاجب موافقته للزّمخشريّ في موطن الشّاهد قائلاً: " **جواز ليس زيدٌ بشيءٍ إلّا شيئاً بالنّصْبِ**[2]" ف (شيئاً) منصوب على محلّ الجار والمجرور، وليس على اللّفظ في (بشيءٍ)، وهذا ممّاثل لما جاء في بيت الشّعر.

وبهذا، فإنّ ابن الحاجب تطرّق إلى موطن شاهد آخر مختلف عمّا استشهد به الزّمخشريّ وغيره من النّحاة أمثال سيبويه الّذي وضع البيت تحت" **باب ما حُمِلَ على موضوع العامل في الاسم والاسم لا على ما عَمل في الاسم، ولَكنّ الاسم، وما عَمل فيه في موضع اسم مرفوع أو منصوب**"[3]، والمبرّد وضعه تحت" **باب مالا يكون الاستثناء فيه إذا أُبدِل إلّا على الموضع لامتناع اللّفظ منه**"[4]، وقد سار على نهجهما السّيرافيّ[5] وابن يعيش[6] وابن عصفور[7].

وعلّل النّحاة نصب (يداً)، وعدم جرها على البدل من المجرور؛ لأنَّ ما بعد(إلّا) موجب والباء مؤكّدة للنفي[8].

وما جاء به ابن الحاجب في أماليه بخصوص ما يتعلّق ببيت الشّعر لم يتطرّق إليه النّحاة الّذين استشهدوا به، فجميع النّحاة الّذين قرأت لهم احتّجوا بقول الشّاعر (يداً) كما جاء عند الزّمخشريّ.

---

(1) **أمالي ابن الحاجب**،442.

(2) 374/1.

(3) **الكتاب**،315/2.

(4) **المقتضب**،420/4.

(5) ينظر: **شرح أبيات سيبويه**،80/2.

(6) وينظر: **شرح المفصّل** ،90/2.

(7) وينظر: **شرح جمل الزّجّاجيّ**،267/1.

(8) وينظر: سيبويه، **الكتاب**،2،317. والمبرّد ، **المقتضب**،421/4. وابن يعيش، **شرح المفصّل** ،90/2. وابن عصفور، **شرح جمل الزّجّاجيّ**،267/1.

سادساً: الانتقال من عمل المبالغة إلى فتح همزة أنّ أو كسرها

رأى الزّمخشريّ في باب اسم الفاعل أنّ مثنّى المبالغة وجمعها يعملان عمل المفرد، فقد قال: "**وما ثني من ذلك وَجُمِعُ مصّححاً، أو مكسّراً يعمل عملَ المفرد**[1]." ومثّل على الجمع من صيغة المبالغة ببيت من الشّعر لطرفة بن العبد أملاه ابن الحاجب عن المفصّل على تلاميذه:

(بحر الرمل)

21- ثم زادُوا أنّهم في قومِهِمْ غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غيرُ فُخُرْ[2]

ف (غُفُرٌ) الّذي هو جمع غفور صيغة مبالغة عَمِلَ عَمَلَ الفعل، فنصب به المفعول وهو (ذَنْبَهُمُ) [3]

وابن الحاجب ابتعد عما جاء به الزّمخشريّ، حيث تحدّث عن فتح همزة أنّ وكسرها في قولهِ(أنّهم)، ووضّح ذلك بقوله: " **للفتح في "أنّ" وجهان : أحدُهما: أنْ تكون في موضع المفعول، والآخر: أنْ يكون المعنى: ثمّ زادوا على ما تقدَّم من الخصال، أوْ على مَنْ تقدّم، ثمّ فتح" أنّ" على معنى: لأنّهم على صفة كذا وكذا.**

وللكسر وجهان: أحدُهما: التّعليلُ على ما ذُكر في الوجه الثّاني. والثّاني: أنْ يكون على الحكاية، ومعناه: ثمّ زادوا، وهو ضعيف؛ لأنّه ليس موضع الحكاية"[4]، ففي هذا النّصّ بيّن ابن الحاجب وجهين للفتح في همزة (أنّ)، ووجهين لكسر همزة (أنّ) مع عدم ترجيح الوجه الثّاني في كسرها.

---

(1) **المفصّل في علم العربيّة**، 227.

(2) الشّاهد في البيت: قوله " غفر ذنبهم" حيث أعمل قوله "غفر" والذي هو جمع غفور الذي هو صيغة مبالغة، إعمال الفعل، فنصب به المفعول وهو قوله "ذنبهم". **شرح ابن عقيل**، 118/3. ينظر البيت: **ديوانه**،43. وينظر: سيبويه، **الكتاب**،113/1. والأنصاريّ، **كتاب النوادر في اللّغة** ،157. والسّيرافيّ، **شرح أبيات سيبويه**،51/1. والزّمخشريّ، **المفصّل في علم العربيّة**،228. وابن الشجريّ، **مختارات شعراء العرب**،155. وابن يعيش، **شرح المفصّل** ،74/6، وابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**،357/1.وابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**،227/3.وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**،116/3. 321.

(3) ينظر: الزّمخشريّ، **المفصّل في علم العربيّة**،227-228.

(4) **أمالي ابن الحاجب**،357/1-358.

وأمّا في كتاب (الإيضاح في شرح المفصّل) فقد وضّح ابن الحاجب كلام الزّمخشريّ، ووافقه على ما جاء به، حيث قال: " **وغُفُرٌ جمع غفور للمبالغة**[1]"

ومن النّحاة الّذين وافقهم الزّمخشريّ، وكان كلامهم عن كلمة (غُفُرٌ)، سيبويه[2]، والسّيرافيّ[3]، وابن يعيش[4]، وابن هشام[5]، وابن عقيل[6]، وابن مالك[7]، والعينيّ[8]، والسّيوطيّ[9]، والأشموني[10]، والبغداديّ[11]، والشّنقيطيّ[12].

وممّا سبق يتّضح أنَّ ابن الحاجب أملى هذا البيت عن المفصّل للزّمخشريّ، ولكنّه لم يتطرّق في أماليه لما جاء به الزّمخشريّ من الحديث عن إعمال جمع صيغة المبالغة، وإنّما انتقل للحديث عن فتح همزة (أنّ) وكسرها، علماً بأنّه في كتابه (الإيضاح في شرح المفصّل) وافق الزّمخشريّ وأيّده كباقي النّحاة الموافقين له، ومن تتبّعي لآراء النّحاة أجد أنّ ما جاء به ابن الحاجب في أماليه غير وارد عندهم، وهذا على خلاف ما جاء في كتاب (الإيضاح في شرح المفصّل)، وهذا ينم عن منهج اختص به ابن الحاجب في أماليه، يأخذ النّصّ من المفصّل، لكنّه يتحدث عن شيءٍ غير الّذي جاء به الزّمخشريّ.

---

(1) 639/1.

(2) وينظر: **الكتاب**،112/1-113.

(3) وينظر: **شرح أبيات سيبويه**،51/1.

(4) وينظر: **شرح المفصّل** ،74/6

(5) وينظر: **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، 227/3.

(6) وينظر: **شرح ابن عقيل**،117/3-118.

(7) وينظر: **شرح التّسهيل: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**،407/2. **و شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، 682/1-683.

(8) وينظر: **المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة المشهور ب" شرح الشّواهد الكبرى"**،1430/3-1431.

(9) وينظر: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**،60/3

(10) وينظر: **شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك المسمى" منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك"** 81/4

(11) وينظر: **الدُّرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**،321/2.

(12) **الدُّرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**،321/2.

سابعاً: شذوذ إضافة (ذو) إلى الضّمير

وضّح الزّمخشريّ أنّ الأسماء السّتّة " **إذا أُضيفت إلى الياء، فحكمها حكم غير لمضافة، أي تحذف الأواخر إلّا ذو، فإنّه لا يضاف إلّا إلى أسماءِ الأجناس الظّاهرة**[1]." فالزّمخشريّ حدّد حدّد في نصّه أنّ (ذو) لا تضاف إلّا إلى أسماء الأجناس الظّاهرة، ولكنْ يشذّ إضافتها إلى الضّمير، وجاء ببيت من الشّعر لكعب بن زهير أملاه ابن الحاجب عن المفصّل على تلاميذه وهو:

(البحر الوافر)

22- صَبَحْنَا الخزرجيّةَ مُرهفاتٍ أبارَ ذوي أُرومَتِها ذَوُوها[2]

فالزّمخشريّ يرى أنّ (ذوُوها) أُضيفت إلى الضّمير، وهذا شاذّ؛ لأنّها لا تضاف إلّا إلى أسماءِ الأجناس الظّاهرة [3]

وكما قلتُ سابقاً، فإنّ ابن الحاجب أملاهُ على تلاميذهِ تحت عنوان (إعراب بيت لكعب بن زهير)، وبيّن في إعرابه أنَّ "**الضّميرُ في(ذوُوها) راجع إلى المرهفات أي: أهلكَ ذوي أصلها أصحاب المرهفات، وإنّما يعني نفسه، ومَنْ أخبر عنه؛ لأنّ المرهفاتِ لهم، فهم أصحابُها، ولكنّه جعل الفاعلَ ظاهراً إظهاراً وتوكيداً؛ لأنّهم أصحابُ المرهفات**" [4]، وابن الحاجب قبل إضافة (ذو) إلى الضّمير بتأويل رجوع الضّمير إلى المرهفات، وكلام ابن الحاجب موافق لكلام ابن يعيش الّذي وضّح أن الضّمير في (ذَوُوها) يعود على المرهفات، وهي صفة، والمراد

---

[1] **المفصّل في علم العربيّة**، 109.

[2] معنى صَبَحْنَا الخزرجيّةَ: أي أتيناهم وقت الصباح، والمرهفات: هي السيوف القواطع، وأبار: أباد وأفني، والأرومة: الأصل. والشّاهد فيه إضافة (ذوو) إلى الضمير، وهو إنما يضاف إلى اسم جنس ظاهر. ينظر: الزّمخشريّ، المفصّل في علم العربية، 109. وينظر البيت: **ديوانه**،104. ينظر: الخطيب التّبريزيّ، **شرح ديوان الحماسة لأبي تمّام**،617/1. والزّمخشريّ، **المفصّل في علم اللّغة العربيّة**،538 وابن يعيش، **شرح المفصّل** ،3/1،36/53. **وابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب**،344/1. وابن عصفور، **المُقرّب** ،211/1. وابن مالك، **شرح التّسهيل: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**،108/3. والسّيوطيّ، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 424/2.والشّنقيطيّ، **الدّرر اللّوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**،150/2.

[3] ينظر: **المفصّل في علم العربيّة**،109.

[4] ينظر: **أمالي ابن الحاجب**،345/1.

الموصوف، وهو السّيوف، والسّيوف جنس لا يقاس عليه.[1]، ولكنَّ ما دفعني إلى وضع هذا البيت من ضمن المتفرّقات ما رأيته من أنَّ ابن الحاجب لم يقصد الموضوع الّذي تطرّق إليه الزّمخشريّ، وباقي النّحاة بحد ذاته، وإنّما وضّح ذلك من باب الإعراب لا من باب تبيان الإضافة في اسم (ذو).

وفي كتاب (الإيضاح في شرح المفصّل) [2] بيّن ابن الحاجب أنّ (ذو) لا يضاف إلّا إلى أسماء الأجناس، ولم يذكر بيت الشّعر السّابق، وبهذا، فإنّه في كلا الكتابيّن لم يتطرّق إلى إضافة(ذو) إلى الضّمير كما جاء عند الزّمخشريّ الّذي عَدَّ ذلك شاذّاً.

ويعدُّ الخطيب التّبريزيّ[3]، وابن عصفور[4] ذلك من باب الضّرورة الشّعريّة ، وهما يتّفقان مع الزّمخشريّ في الشّذوذ.

لكنَّ ابن مالك،[5] والسّيوطيّ[6]، والشّنقيطيّ[7] أجازوا إضافة (ذُو)إلى الضّمير. والأرجّح والأرجّح هو رأيهم؛ لأنّه يتوافق مع أبي حيان والجمهور[8]، وهو رأي الأغلبيّة الّذي توافق مع رأي رأي الزّمخشريّ الذي عدهُ شاذ.

---

(1) ينظر: **،شرح المفصّل** ،38/3.

(2) 433/1-434.

(3) ينظر: **شرح ديوان الحماسة لأبي تمّام**،617/1.

(4) ينظر: **المُقرّب** ،211/1.

(5) ينظر: **شرح التّسهيل: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**،108/3.

(6) ينظر: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**،424/2..

(7) ينظر: **الدُّرر اللوامع على همع الهوامع. شرح جمع الجوامع**،149/2.

(8) ينظر: السّيوطيّ، **همع الهوامع، في شرح جمع الجوامع** 242/2. والشّنقيطيّ، **الدُّرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**،142/2.

ثامناً: الانتقال من التّعريف إلى الإعراب

في أحد فصول (الأسماء)، قال الزّمخشريّ: "**كلّ مثنّى أو مجموعٍ من الأعلام، فتعريفُه باللّام نحو إلّا نحو أَبانَيْنَ وعَمايَتَيْنَ وعرفاتٍ وأذْرِعاتٍ**[1]." فالزّمخشريّ وضّح جواز تعريف العلم (المثنّى، والجمع)، ولكنّه استثنى بكلامه أربع كلمات، وهي (أبانين، وعَمايتين، وعرفات، وأذرعات)، وأورد على تعريف العلم الجمع قول رؤبة بن العجاج:

(البحر الرجز)

23- أنا ابنُ سعدٍ أكرمُ السَّعدينَا إنَّ تميماً لم يكنْ عِنّينا[2]

حيث دخلت الألف واللّام على (سعدين)، فأصبحت (السّعدين) .[3]

وعلّق ابن الحاجب على بيت الشّعر بعدما أملاهُ على طلابه بقوله: " **كأنّه لمَّا قيل : أنا ابنُ سعد، كأنَّ سائلاً سأل، وقال: من هو ابنُ سعدٍ؟ فقال له شخص: هو أكرمُ السّعدينا.** [4]" فعندما قال: هو أكرمُ السّعدينا كأنّه وافق الزّمخشريّ، لكنّه أضاف في إعرابه أشباه كثيرة لم يتحدّث عنها الزّمخشريّ. فبيّن أنّ كلمة (أكرم) تأتي خبراً مرفوعاً لمبتدأ محذوف تقديره(هو)، وتأتي أيضاً صفة مجرورة لِسَعْدٍ، موضّحاً أنَّه لا يجوز أنْ تكون صفة ل (أنا)؛ لأنّ المضمرات لا تُوصف[5]. أمّا في كتابه (الإيضاح في شرح المفصّل) فقد قام بشرح كلام الزّمخشريّ دون الإشارة إلى بيت الشّعر، علماً بأنّه في كتاب الأمالي أشار إليه، ولكن دون التّصريح بتعريف العلم الجمع، وهذا ما دفع الباحثة إلى جعل هذا البيت من ضمن المتفرّقات.

---

(1) **المفصّل في علم العربيّة**، 14.

(2) الشّاهد فيه: في السعدينا، حيث دخلت الألف واللام في جمعه، ينظر: الزّمخشريّ، **المفصّل في علم العربية**، 15. وينظر: ورد البيت كاملاً عند ابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**،329/1. أما باقي الكتب لم يرد إلّا صدره، ينظر: **مجموعة أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجّاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه**،193. وسيبويه، **الكتاب**،3/2،396/153. والمبرّد ، **المقتضب**،221/2. وابن جنّيّ، **سرّ صناعة الإعراب**،460. وابن يعيش، **شرح المفصّل** ،46/1-47..

(3) ينظر: الزّمخشريّ، **المفصّل في علم العربيّة**،15.

(4) **أمالي ابن الحاجب**، 329/1.

(5) ينظر: **أمالي ابن حاجب**،329/1.

أمّا بخصوص ما جاء عند الزّمخشريّ، فهو موافق لِمَا جاء به سيبويه الّذي أورد الشّطر الأوّل من البيت في باب جمع أسماء الرّجال والنّساء[1]، كذلك المبرّد الّذي وضعه في باب جمع الأسماء الّتي هي أعلام[2] .

قال ابن جنّيّ:" **فإنْ قيل: فإذا كانوا يستكرهون الزيد والعمرو، فكيف اجتمعوا كلّهم على استحسان الزيدينِ والعمرينِ والجعفرينِ، و: شَتَّان ما بيّن اليزيدين.....**

و: أنا ابنُ سَعْدٍ أكرمُ السعْدينا

فالجواب: أنّ هذا الّذي فعلوه من تحمّل اللّام في التّثنية والجمع يدلّ على صحّة ما كنّا قدّمناه من أنّهم إنّما استكرهوا أنْ يقولوا إذا أرادوا تعريف ما قد نزعت عنه، علمية الزيد والبكر؛ لأنَّ له قبل حاله المفضية به إلى التّنكير حالاً، قد كان فيها علماً معرفة، فردّوه لما احتاجوا إلى تعريفه إليها، فقالوا: جاء زيد، كما كانوا يقولون قبل سلبه تعريفه وردّه إليه : جاء زيد"[3] وابن جنّيّ في هذا النّصّ يقدّم سؤالاً عن الّذين كانوا يستكرهون تعريف العلم المفرد، فكيف يستحسنون تعريف العلم إذا ثُنّي وجُمع، ومن ثمّ يُجيب عن السؤال، ويبيّن الدّافع وراء تعريف العلم المثنّى والجمع واستحسانه. وبهذا الكلام يتّضح أنّ الزّمخشريّ وافق ابن جنّيّ الّذي سبقه إلى تعريف المثنّى والجمع.

وقال ابن يعيش:" **لأنّ السّعود في العرب كثير، منهم سعد بن مالك في ربيعة، وسعد بن ذبيان في غطفان، وسعد بن بكر في هوازن، وسعد بن هذيم في قضاعة، ورؤبة من بني سعد ابن زيد مناة بن تميم وفيهم الشّرف والعدد**"[4]، وفي هذا النّصّ ذكر ابن يعيش مجموعة من الأسماء الّتي تبدأ باسم سعد معلّلاً في ذلك الدّافع وراء قول (السّعدينا) الّتي هي جمع (سعد).

---

[1] ينظر: **الكتاب**،3/395-396.

[2] ينظر: **المقتضب**،2/220-221.

[3] **سرّ صناعة الإعراب**،459-460.

[4] شرح **المفصّل** ،1/47.

وبهذا، فإنَّ هؤلاء النّحاة منهم من وافق الزّمخشريّ، ومنهم من جاء بموضوع مقارب لما جاء به.

وأضاف ابن الحاجب وجهين آخرين على ما جاء به سيبويه، وهو نصب(أكرم) على الفخر[1]، ووافقه في ذلك ابن يعيش، إذ نصب على الفخر والمدح، ووافق ابن الحاجب في الوجه الثّاني، وهو الخفض على النّعت. [2]

وعلى هذا، فإنّ ما جاء به الزّمخشريّ وابن الحاجب في هذا البيت حاضر عند النّحويّين رغم الاختلاف في الموضوع بيّنهما، لكنَّ الزّمخشريّ يأخذ موضوعه حيّزاً أكبر من حيِّز موضوع ابن الحاجب عند هؤلاء النّحاة.

وفي ضوء ذلك، فإنّ سيبويه وابن يعيش كانا أكثر إلماماً بالموضوعين من غيرها، فهما سبقا الزّمخشريّ وابن الحاجب في الحديث عمّا جاءا به.

أمّا قول أسود بن يعفر:

(البحر الكامل)

وقبلي مات الخالدانِ[3] كلاهُمَا عميدُ بني جَحْوانَّ وابنُ المُضلَّلِ[4]

فالزّمخشريّ في هذا البيت لم يبتعد عمّا نتحدّث فيه، فقد جاء به مع البيت السّابق في فصلٍ واحد، فكان الشّاهد فيهما متماثلاً في دخول الألف واللّام، لَكنَّ الاختلاف كان في نوع

---

[1] ينظر: **الكتاب**،153/2.

[2] ينظر: **شرح المفصّل** ،47/1.

[3] والخالدان هما "**خالد بن نَضْلَة بن الأشْتر بن جَحْوانِ بن فَقْعَس، وخالد بن قيس بن المُضَلّل بن مالك الأصغر بن مُنْقِذ بن طريف بن قُعَيْن**، ينظر: ابن السكيت، **إصلاح المنطق** ، 403. وابن يعيش، **شرح المفصّل**، 47/1.

[4] الشّاهد فيه: في الخالدين إدخال الألف واللام في تثنية العلم، ينظر: الزّمخشريّ، **المفصّل في علم العربية**، 15. وينظر البيت: **ديوانه**،57. وينظر: الأنصاريّ، **النّوادر في اللّغة** ،448. وابن السّكيت، **إصلاح المنطق**،403. وابن دريد، **الاشتقاق**، 244. **وجمهرة اللّغة**، مادة (جحو)، 2/1،2/442،1037/657. والزّمخشريّ، **المفصّل في علم اللّغة العربيّة**،14. وابن يعيش، **شرح المفصّل**،46/1. وابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**،328/1.وابن مالك، **شرح التّسهيل : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**،177/1. وابن منظور، **لسان العرب**،، مادة(خلد)، 165/3، مادة (ضلل)،369/11، مادة(جحا)، 133/14.

العلم، حيث كان في هذا البيت في قولهِ(الخالدان) مثنّى[1]، وليس جمعاً كما كان في البيت السّابق.

وابن الحاجب جاء به في أماليه على إعراب كلمة (عميد)، فقال: **إمَّا صفةٌ لِ (الخالدان)، وإمّا بدل. ولا يُتوهَّم عدمُ الجواز فيما ذُكر أنّه مفرد وموصوفُه مثنّى، فإنَّهما ههنا في حكم الشّيء الواحد؛ لأنّهما قد شُرِّك بينّهما بحرف العطف. والصّفة تارة تأتي على هذه الصّورة، وتارة يقال: جاءني زيد وعمر العاقلان، وجاء الزيدان العاقلان، وجاء الزيدان العالم والعاقل**"[2] وأعرب أيضاً قبلي على أنّها " **ظرف وهو معرب تقديراً**[3]" كونها ظرفية.

وبيّن أصل مات بقوله:" **مَوَتَ، ومضارعه يموتُ، فإذا أردت الفاعلَ إلى نفسِك قلت: مُتُّ. وأمَّا مِتُّ بالكسر، فهو من ماضي مَوِتَ، مثّل خَوِفَ في خِفْتُ**" [4]

والملاحظ أنّ ابن الحاجب لم يتطرّق للحديث عمّا جاء عند الزّمخشريّ في تعريف العلم المثنّى، وانتقل في الحديث إلى إعراب بعض الكلمات، وهو يعدُّ (الخالدان) العلم المثنّى بمثابة الشّيء الواحد؛ وبذلك لا مانع من أنْ يكون ما قبله مفرد، ثمّ بيّن فعل الأمر، والمضارع، والماضي، من (مات).

وفي كتابه (الإيضاح في شرح المفصّل) لم يذكر بيت الشّعر، وإنّما أشار إلى أنّ (الخالدان) من الأعلام المثنّاة الّتي تعرّف، وهو بهذا يوافق الزّمخشريّ، علماً بأنّه في أماليه تجاهل الموضوع، واهتمّ في تبيين ثنائيات أخرى في بيت الشّعر.

ووضع ابن السّكيت(ت 244هـ) هذا البيت في " **باب ما أتى مثنّى من أسماءِ النّاس لاتّفاق الاسمين**" [5] وهذا مطابق للزّمخشريّ.

---

[1] ينظر: **المفصّل في علم العربيّة**،14.

[2] ينظر: **أمالي ابن الحاجب**،328/1.

[3] **نفسه**،328/1.

[4] **أمالي ابن الحاجب**،328/1.

[5] **إصلاح المنطق**،403.

وبيّن ابن يعيش الشّاهد قائلاً:" **ووجه الشّاهد فيه أنّه لما ثُنّى (الخالدان) ينكرا، وإذا أريد تعريفهما عرّفهما باللّام، وصار تعريفهما بعد التّثنية تعريف عهد بعد أن كان تعريف علميّة**"[1].

وتوضيح ابن يعيش هذا يدّل على موافقته للزّمخشريّ في دخول الألف واللّام على العلم المثنّى. وقد سار على طريقهما في ذلك ابن مالك[2].

والملاحظ أن علماء النّحو لم يتطرّقوا إلى هذا البيت بكثرة، وبخلاف علماء اللّغة الّذين ذُكر عندهم البيت أكثر من مرّة في الكتاب، ومن هؤلاء الأزديّ(ت321هـ)[3]، وابن منظور(ت71هـ)[4]، والزبيديّ(ت1205هـ)[5]، فهؤلاء جميعهم تحدّثوا عن معنى الخالدين، ولكن لم يتحدّثوا عمّا جاء به الزّمخشريّ وابن الحاجب.

---

[1] **شرح المفصّل** ،47/1.

[2] ينظر: **شرح التّسهيل: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**،177/1.

[3] ينظر: **جمهرة اللّغة مادة(جحو)**،2/1،2/442،1037/657.

[4] ينظر: **لسان العرب**، مادة(خلد)،165/3، مادة (ضلل)،396/11، مادة(جحا)،133/14.

[5] ينظر: **تاج العروس من جواهر القاموس**، مادة (ضلل)،356/29،(جحو)،325/37.

تاسعاً: العدول عن الجملة النّعتيّة إلى الدّلالة

قال الزّمخشريّ: " **ويوصف بالجمل الّتي يدخلها الصّدق والكذب**[1]" فهو يتحدّث عن الجملة حين تقع نعتاً، ويجب أن تكون جملة خبريّة، وقد تقع الجملة الإنشائية نعتاً (صفة)، ولكن بتقدير القول، وأورد الزّمخشريّ على ذلك رجز العجّاج:

24- جاؤوا بِمَذْقٍ هَلْ رأيتَ الذئبَ قطْ[2]

فالجملة الإنشائيّة (الاستفهاميّة) (هل رأيت) وقعت صفة ل(مذق) بتقدير القول؛ لأنَّ الجملة لا تكون صفة إلّا إذا كانت خبريّة، وليست إنشائيّة[3].

وعلّل الزّمخشريّ ذلك بقوله: "**ينعتون عنده هذا القول؛ لِزرْقَتِهِ؛ لأنّه سَمارٌ**[4]". وبهذا فإنّ الزّمخشريّ وضّح السّبب الّذي أدّى إلى وقوع الجملة الاستفهاميّة (هل رأيت) صفة ظاهريّاً؛ لأنّ الصّفة الحقيقيّة هي القول المحذوف، وليست الجملة الإنشائيّة، وتقدير القول هو الّذي ساعد على ذلك، والتّقدير: على مذقٍ مقول فيه هل رأيت؟

أمَّا ابن الحاجب في أماليه فلم يسلك طريق الزّمخشريّ في توضيح المسألة النّحويّة في هذا الرّجز، وإنّما ذهب إلى توضيح المعنى، فقال مُمْلياً على تلاميذه: "**جاؤوا: معناه أنّه يصفهم بالبخل واللّؤم في ترك إكرام من نَزل بهم. وبالَغ في أنّهم لم يأتوا بما أتوا بهِ مع ما فيه مع اللؤم إلّا بعد سَعْي واختباط ومضيٍّ جانب من اللّيل. ثمّ بعدَ ذلك لم يأتوا إلّا بلبن قد شِيبَ**

---

(1) **المفصّل في علم العربيّة**، 115.

(2) هذا عجز بيت صدره (حتى إذا كاد الظلام يختلط). والشّاهد فيه أن قوله (هل رأيت وقع صفة مذق بتقدير القول؛ لأن الجملة إنما تكون خبرية، أما الجملة الإنشائية فلا. ينظر: الزّمخشريّ، **المفصّل في علم العربية**، 15. ينظر البيت: **ديوانه**،46. وينظر: ابن جنّيّ، **المُحتسب في تبيين وجوه شواذ القرّاءات والإيضاح عنها**،165/2. والزّمخشريّ، **المفصّل في علم العربيّة**،115. والعلوي، **أمالي ابن الشّجري**،407/2. وابن الأنباريّ، **الإنصاف في مسائل الخلاف بيّن البصريّين والكوفيّين**،98. وابن يعيش، **شرح المفصّل** ،53/3. وابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، 465/1. وابن عصفور، **شرح جمل الزّجّاجيّ**،141/1. وابن مالك ، **شرح التّسهيل: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**،173/3. وابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**،310/3. **ومغني اللّبيب عن كتب الأعاريب**،2/1،647/272.

(3) ينظر: **المفصّل في علم العربيّة**،115.

(4) ينظر: **نفسه**،115.

بالماء حتّى صار كلون الذّئب لزرقته؛ لأنّه سَمارٌ، أيْ: مشوبٌ بالماء." [1] فالاتّجاه الظّاهر في هذا الرّجز عند ابن الحاجب في أماليه اتّجاهٌ دلاليّ.

وفي كتابه (الإيضاح في شرح المفصّل) قام بشرح كلام الزّمخشريّ بخصوص وصف الجمل الّتي يدخلها الصّدق والكذب [2]، لكنّه لم يُشِر إلى بيت الشّعر، وعلى هذا، لم يكن لابن الحاجب رأي اتّجاه ما جاء به الزّمخشريّ في هذا الرّجز.

وما جاء به الزّمخشريّ يتوافق مع أغلب النّحاة الّذين استشهدوا في هذا البيت أمثال ابن جنّيّ[3]، والعلويّ[4]، وابن الأنباريّ[5]، وابن يعيش[6]، وابن عصفور[7]، وابن هشام[8]، وابن عقيل[9]، والعينيّ[10]، والأزهريّ[11]، والسّيوطيّ[12]، والشّنقيطيّ[13].

وكان ابن عقيل من بيّن النّحاة الّذين بيّنوا الشّاهد بياناً واضحاً فقال:" **فظاهرُ هذا أنَّ قوله:" هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ صفة ل" مَذَقٍ" وهي جملة طَلَبيّة، ولكن ليس هو على ظاهره، بل " هَلْ رأيتَ الذئبَ قطْ" مقُول لقول مضمر هو صفة " مَذْقٍ"، والتّقدير: بِمَذْقٍ مَقوُلٍ فيه هل رأيت الذئب قط**"[14] وكلام ابن عقيل موافق ومطابق لما جاء به الزّمخشريّ.

---

[1] **أمالي ابن الحاجب**،465/1.

[2] ،443/1، 444.

[3] ينظر: **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القرّاءات والإيضاح عنها**،165/2.

[4] ينظر: **أمالي ابن الشجريّ**،407/2..

[5] ينظر: **الإنصاف في مسائل الخلاف بيّن البصريّين والكوفيّين**،98.

[6] ينظر: **شرح المفصّل** ،53/3.

[7] ينظر: **شرح جمل الزّجّاجيّ**،141/1-142.

[8] ينظر: **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**،309/3-310. **ومغني اللّبيب عن كتب الأعاريب**،272/1.

[9] ينظر: **شرح ابن عقيل**،199/3-200.

[10] ينظر: **المقاصد النّحويّة في شرح شواهد الألفية. المشهور ب " شرح الشّواهد الكبرى"**،1555/4-1556.

[11] ينظر: **شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو**،116/2-117.

[12] ينظر: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**،119/3.

[13] ينظر: **الدُّرر اللوامع على همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**،366/2.

[14] ينظر: **شرح ابن عقيل**، 200/3.

وأجدُ أنَّ النّحاة في هذا الرّجز لم يوضّحوا إلّا كلمة المذق الّتي تعني اللّبن المشوب بالماء، ومراد الراجز بذلك تغيير بياضه لاختلاطه بالماء، حتّى صار شبيهاً بلون الذّئب[1]، وبذلك أرى أنّ ابن الحاجب توسّع في توضيح الرّجز دلاليّاً أكثر من غيره الّذين سعوا إلى توضيح الشّاهد النّحويّ فيه كما جاء في المسألة.

[1] ينظر: ابن جنّيّ، **المُحتسب في تبيين وجوه شواذ القرّاءات والإيضاح عنها**، 165/2. وابن يعيش، **شرح المفصّل** ،173/3. وابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفيّة المشهور ب" شرح الشّواهد الكبرى"**، 1555/4. والأزهريّ، **شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو**،116/2.والبغداديّ، **خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب**،110/2.

عاشراً: العدول عن التّنازع إلى الدّلالة

بيّن الزّمخشريّ في باب التّنازع في نحو قول: ضربني وضربت زيداً، أنّ الفاعل في الفعل الأوّل أُضمر؛ لإعمال الفعل الثّاني (ضربت)، وهذا بدليل نصب (زيداً)، أمّا في قوله: ضربت وضربني زيدٌ، وضربت وضربني قومُك، فتمّ حذف المفعول في الفعل الأوّل (ضربت)؛ لإعمال الفعل الثّاني (ضربني)، وهذا بدليل رفع (زيدٌ، وقومُك). وعلى هذا، فإنّ الفعل الأقرب (الفعل الثّاني) هو الّذي يعمل، وقد يعمل الفعل الأوّل، وهو قليل عند الزّمخشريّ[1]، وأورد على ذلك قول الشّاعر:

(البحر الطّويل)

25- إذا هي لم تَسْتَكْ بِعُودِ أَراكَةٍ تُنُخِّلَ فاستاكتْ به عودُ إسْحِلِ[2]

ففي قولهِ (تُنُخِّلَ فاستاكتْ به عودُ إسْحِل) أعمل الفعل الأوّل (تُنُخّل) في معموله(عود إسحل)، والإضْمَار في الفعل الثّاني وهو (فاستاكتْ) [3] .

واقتصر ابن الحاجب في هذا البيت على توضيح معناه، فقال مُمْلياً: **يعني: أنّها يُتخيَّر لها ما تُستاك به. وعودُ الأراك هو المختار عندهم للسواك، فإذا لم تَسْتَكْ به لأمر لم تَعدل إلّا إلى ما يُتنخَّل و يُختار من الاسْحِل، فيكُون ما يُختار منه لجودته يُقارب الأراك**"[4]، والواضح أنّ ابن الحاجب أملى هذا البيت عن المفصّل ، لكنّه لم يتطرّق إلى ما جاء به الزّمخشريّ في (التّنازع)، وانتقل إلى توضيح معنى البيت، أمّا في كتابه (الإيضاح في شرح المفصّل) فقد قام بشرح كلام

---

[1] **المفصّل في علم العربيّة**، 19،20.

[2] نسب البيت لطفيل الغنويّ، **ديوانه**،89. ينظر سيبويه، **الكتاب**،78/1.والسّيرافيّ، **شرح أبيات سيبويه**،130/1. والزّمخشريّ، **المفصّل علم العربيّة**،20. والقرطبيّ، **كتاب الرّدّ على النّحاة** ،97. وابن يعيش، **شرح المفصّل** 79/1. وابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**،444/1.وابن مالك، **شرح التّسهيل: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**،102/2. والعينيّ، **المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة المشهور ب" شرح الشّواهد الكبرى"**،1031/3. ونسب البيت لعمر بن أبي ربيعة، ينظر: عبد الحميد، محمّد محييي الدّين، **شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزوميّ**، 490.

[3] ينظر: **المفصّل في علم العربيّة**، 20.

[4] **أمالي ابن الحاجب**،444/1.

الزّمخشريّ بخصوص (التّنازع)، لكنّه لم يذكر البيت. وبهذا لم يكن لابن الحاجب رأي اتّجاه ما جاء به الزّمخشريّ من شاهد فيه. [1]

وقد وافق كلام الزّمخشريّ في إعمال الفعل الأوّل (تُثُخِّلَ) كلاً من: سيبويه،[2] والسّيرافيّ[3]، وابن يعيش،[4] والعينيّ،[5] والأشمونيّ[6]، وقدّر القيسيّ إعمال الفعل الأوّل بقولهِ:" تُثُخِّلَ عودُ إسْحِلِ فاسْتَاكِتُ به"، وقدّر إعمال الفعل الثّاني (فَاسْتَاكَتُ) لو أعمل بقوله: " تُثِّخَلَ فَاسْتَاكَتُ بِعُودِ إسْحِلِ"، وبيّن أنَّه لا سبيل إلى إعماله في هذا البيت لضَرُورَةِ انكسار البيت[7].

وبهذا، كانت حجّة الكوفيّين في أولويّة إعمال الأوّل[8]، أمَّا البصريّون فيرجّحون "**إعمال الثّاني، وذلك لأنّه أقرب إلى المعمول، وليس في إعماله تغيير المعنى، إذ لا فرق في المعنى بيّن إعمال الأوّل والثّاني، وتكتسب به رعاية جانب القرب وحرمة المجاورة**" [9] . وممّا سبق يتّضح أنّ الزّمخشريّ سار على حجّة الكوفيّين في هذا الشّاهد.

وتحدّث ابن مالك في هذا البيت عن الضّمير المجرور وهو (به) [10] وقال الشّنقيطيّ: " **ثّم قال في رواية من جرِّ "عود إسْحِل"، فهو بدل من الضّمير في "به" قال: ومن منع ذلك تأوّل: به عود إسْحِل، على أن يكون الضّمير في " به" عائداً على أراكةٍ لفْظاً**"[11]، وخصَّص ابن مالك، والشّنقيطيّ حديثهما في هذا البيت عن (به)، وهما بهذا انتقلا إلى موضوع ثالث غير

---

(1) 163/1، 164.

(2) ينظر: **الكتاب**،78/1.

(3) ينظر: **شرح أبيات سيبويه**،130/1

(4) ينظر: **شرح المفصّل** 79/1.

(5).ينظر: **المقاصد النّحويّة في شرح شواهد الألفيّة المشهور ب" شرح الشّواهد الكبرى"** 1032/3.

(6) ينظر: **شرح الأشمونيّ على الألفيّة ابن مالك المسمى" منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك** "331/2

(7) ينظر: **إيضاح شواهد الإيضاح**،98/1

(8) ينظر: العينيّ، **المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة المشهور ب" شرح الشّواهد الكبرى"**، 1032/3.

(9) ابن يعيش، **شرح المفصّل** ،79/1.

(10) ينظر: **شرح التّسهيل: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، 101/2-102.

(11) الدُّررُ **اللّوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**،117/1.

الموضوع الّذي جاء به الزّمخشريّ، والّذي جاء به ابن الحاجب، وعلى هذا، فإنّ موطن الشّاهد لم يأتِ موحداً عند النّحاة، ولكنَّ أغلبهم جاؤوا موافقين للزّمخشريّ في شاهده.

وقد ظهر توضيح معنى هذا البيت عند بعض النّحاة أمثال السّيرافيّ[1]، والعينيّ[2]، والقيسيّ[3]. وهؤلاء النّحاة تميّزوا عن الزّمخشريّ وابن الحاجب في أنَّهم جمعوا بيّن الشّاهد، والمعنى في آنٍ واحد، فكانوا أكثر توسّعاً منهما في إثراء هذا البيت.

---

[1] ينظر: **شرح أبيات سيبويه**،130/1-131.

[2] ينظر: **المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة المشهور ب" شرح شواهد الكبرى**" 1031/3-1032.

[3] ينظر: **إيضاح شواهد الإيضاح**،99/1.

الحادي عشر: الانتقال من الصّرف إلى الدلالة

بيّن الزّمخشريّ أنّ هناك أربعة أضرب في معنى (فَعَالِ)، وهي :

أوّلاً: معنى الأمر : نحو نزالِ وتراكِ، وبراكِ ... إلخ

ثانياً: معنى المصدر والمعرفة: نحو : فَجَارِ للَفجرة، ويَسَارِ للميْسَرَةَ، وجَمَادِ للجمود... إلخ.

ثالثاً: المعدول عن فاعلة في الأعلام نحو: كحذامِ، وقَطامِ، وغلابِ ... إلخ.

رابعاً: المعدول عن الصّفة، في قولهم في النّداء، نحو: يا فَساقِ، ويا خَباثِ، ويا لَكَاعِ ... إلخ، وفي غير النّداء، نحو: حَلاقِ، وصَرامِ للحرب، وكَلاحِ... إلخ[1]، وأورد على ذلك قول الشّاعر:

(البحر الوافر)

26- وكنتُ إذا مُنِيتُ بخصمِ سَوْءٍ دَلَفْتُ له فأكويهِ وَقاعِ[2]

ف(وَقاع) المعدولة عن الصّفة استعملت علماً على تلك الكية المخصوصة[3]، وقال الزّمخشريّ: "**وكويته وقاع، وهي سمة على الجاعِرتين، وقيل في طول الرأس من مقدّمه إلى مؤخّره.**[4]" وعلى هذا، فإنّ الزّمخشريّ في هذا البيت اتّجه إلى الاتّجاه الصّرفيّ والدّلالي كما يتّضح من كلامه.

وأملى ابن الحاجب هذا البيت عن المفصّل ، ووضّح معنى **كلمة** (مُنيتُ): بُليت. كذلك (دَلَفْتُ) له أي: قصدتُه فكَويتْه، ثمّ وضّح في بيت الشّعر أنّه لا يراد الكيّ في التّحقيق، وهذا على سبيل التّمثيل، إنّما يريد أنّه يعمل به عملاً يبلغ به غايةً المكروه، فيكون بمنزلة الكيّ [5]. وابن

---

(1) **المفصّل في علم العربيّة**، 159،158،157،156،155.

(2) نسب البيت لعوف بن الأحوص. ينظر: الأنصاريّ، **النوادر في اللّغة** ،431. والأزديّ، **جمهرة اللّغة**، 945/2. والمرزبانيّ، **معجم الشّعراء**،161. والزّمخشريّ، **المفصّل في علم العربيّة**،159. وابن يعيش، **شرح المفصّل** ، 59/4. وابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب** ، 463/1. وابن عصفور، **شرح جمل الزّجّاجيّ**،374/2. ونسب لقيس بن زهير، ينظر: ابن منظور، **لسان العَرب**،405/8.

(3) **المفصّل في العربيّة**،159.

(4) **نفسه**، 159.

(5) ينظر: **أمالي ابن الحاجب**،463/1.

الحاجب بهذا لم يتطرّق إلى ما جاء به الزّمخشريّ في الصّرف، وإنّما انتقل إلى توضيح معنى كلمتين وهما (مُنِيتُ، ودَلَفْتُ)، بالإضافة إلى توضيح مراد الشّاعر في (فأكويهِ).

وفي كتابه (الإيضاح في شرح المفصّل) [1] أشار إلى الأضرب الأربعة في معنى (فَعَالِ)، لكنّه لم يذكر بيت الشّعر.

وعلماء اللّغة أمثال الأزديّ[2]، وابن منظور[3] وضّحا معنى (وقاع) بمضمون يتوافق مع ما جاء به الزّمخشريّ.

أمَّا علماء النّحو كسيبويه، والمبرّد، وابن مالك، وابن عقيل، والسّيوطيّ، وغيرهم فلم يتّخذوا من هذا البيت شاهداً على مسائلهم النّحويّة ما عدا ابن عصفور[4]، الّذي توافق مع الزّمخشريّ في مواطن الشّاهد.

وعلى هذا، فإنّ ما جاء به ابن الحاجب الّذي جنح إلى الدّلالّة دون التّعليق على (وقاع) صرفيّاً لم يظهر جلياً كما جاء عند غيره من العلماء، وهذا على عكس ما جاء به الزّمخشريّ الّذي شمل في شاهده ما جاء به أهل اللّغة والنّحو.

---

(1) 1/500-501.

(2) ينظر: **جمهرة اللّغة** ،945/2.

(3) ينظر: **لسان العرب**،405/8.

(4) ينظر: **شرح جمل الزّجّاجيّ**،373/2.

الثّاني عشر: الانتقال من ضمير الشّأن إلى الدّلالة

بيّن الزّمخشريّ أنّ الضّمير الّذي يأتي قبل الجملة يسمّى ضميرَ الشّأن والقصّة، ويأتي ضمير الشّأن منفصلاً نحو: هو زيد منطلق، ومتّصلاً نحو: ظننته زيدٌ قائم، وقد يكون ضمير الشّأن المتّصل مؤنّثاً إذا كان في الكلام مؤنّث[1]، وبيّن ذلك في قول أبي خراش الّذي قال:

(البحر الطّويل)

27- على أنَّها تعفُو الكُلُومُ وإنَّما نوكَّلُ بالأدني وإنْ جَلَّ ما يمضي[2]

ف(أنَّها) جاء ضمير الشّأن المتّصل (ها) مؤنّثاً؛ لأنَّ في الكلام مؤنّثٌ وهو (الكُلومُ) [3].

أمَّا ابن الحاجب، فقد تحدّث في هذا البيت عن معنى(على)، فقال" **على" هذه تقع في شعر العرب وكلامهم كثيراً، والمعنى فيها استدراكٌ وإضراب عن الأوّل**"، وذلك في قول أبي خراش في البيت الّذي قبله:

(البحر الطّويل)

فو اللهِ لا أنسى قتيلاً رُزِئْتُه بجانب قوسي ما مشَيْتُ على الأرض[4]

" **ثم قال: على أنَّها تعفو الكلومُ؛ لأنَّ المعنى: على أنَّ العادة نسيانُ المصائب إذا تطاولت، والجَزَعُ على ما كان من المصائب قريبُ العهد، وهذا إضرابٌ واستدراك لما تَقَدَّم من قوله: لا أنسى**" [5]وبهذا أجد أنّ ابن الحاجب أملى قول أبي خراش عن المفصّل ، ولكن لم يتطرّق إلى ما جاء فيه الزّمخشريّ عن ضمير الشّأن المتّصل المؤنّث، وإنَّما انتقل للحديث عن معنى (على)،

---

(1) ينظر: المفصّل **في علم العربيّة**، 133-134

(2) ينظر: **ديوان الهُذليّين**،158/2. والمبرّد، **الكامل في اللّغة والأدب**،135/2. والقالي، **الأمالي**،321/1. والأصفهانيّ، **أبو الفرج**،**الاغاني**،218/21. وابن جنّيّ، **الخصائص**،170/2. والأونبيّ، **سمط اللآلي في شرح أمالي القاليّ**،601/1. والخطيب التّبريزيّ، **شرح ديوان الحماسة لأبي تَّمام**،515/1. والزّمخشريّ، **المفصّل في علم العربيّة**،134.وابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**،453/1. وابن هشام، **مغني البيب عن كتب الأعاريب**،155/1. والبغداديّ، **خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب**،405/5-406.

(3) ينظر: **المفصّل في علم العربيّة**،133-134.

(4) **ديوان الهُذليّين**،158/2.

(5) **أمالي ابن الحاجب**، 453/1.

عِلْماً أنَّه تحدّث في كتابه (الإيضاح في شرح المفصّل) عن ضمير الشّأن المؤنّث فقال: "**ويكون مؤنّثاً إذا كانَ في الكلام مؤنثٌ، وكأنَّهم قصدوا إلى المناسبة وإلّا فالمعنى سواءٌ مذكراً كانَ أم مؤنّثاً**[1]". وابن الحاجب بكلامه وضّح أنّ التّأنيث يتعلّق باللّفظ وليس المعنى، وبعد هذا الكلام علّق ابن الحاجب على أمثّلة أخرى دون التّطّرق إلى بيت الشّعر.

والخطيب التّبريزيّ[2] جمع بيّن ما جاء به الزّمخشريّ بخصوص ضمير الشّأن المتّصل، وما جاء به ابن الحاجب من دلالة في معنى (على) في البيت السّابق.

وبخصوص ابن هشام[3]، فإنّهُ سار على نهج ابن الحاجب في ذكر معنى (على) وتوضيحه.

أمَّا البغداديّ،([4]) فقد جاءَ كلامه موافقاً ومشابهاً لكلام الزّمخشريّ على ضمير الشّأن المؤنّث في (أنَّها)، وبيّن موقف كلّ من البصريّين والكوفيّين فقال:" **والمنقول عن البصريّين جواز التّأنيث لإرادة القصّة، وعن الكوفيّين المنعُ ما لم يلهِ مؤنث؛ نحو: إنّها جاريتاك ذاهبتان، وإنّها نساؤك ذاهبات، أو مذكر شبّه به مؤنث، نحو: إنَّها فمرٌ جاريتك ، أو فعلٌ بعلامة تأنيث، كقوله تعالى:** ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[5] **فيرجّع تأنيثه باعتبار القصَّة على تذكيره باعتبار باعتبار الشّأن، فيجوز في هذه المسائل الثلاث: التّذكير والتّأنيث، لكن الراجح التّأنيث؛ لأنَّ فيه مشاكلةً تحسن اللّفظ ولا يختلف المعنى بذلك، إذا القصّة والشّأن بمعنى واحد**"[6]، والواضح من كلام البغداديّ أنّ البصريّين أجازوا ضميرَ الشّأن المؤنّث بشكل مطلق دون وضع شروط لذلك، وهذا بخلاف ما جاء عند الكوفيّين الّذين منعوا ضمير الشّأن المؤنّث إذا لم يله مؤنّث، وبالنّظر إلى ما جاء به البصريّون والكوفيّون بما وضعوه من شروط، أجد أنَّ الطّرفين توافقا مع الزّمخشريّ في تأنيث ضمير الشّأن في (أنَّها) في بيت الشّعر.

---

(1) **ابن الحاجب**، 473/1.

(2) ينظر: **شرح ديوان الحماسة لأبي تمام**/516.

(3) ينظر: **مغني البيب عن كتب الأعاريب**،155/1.

(4) ينظر **خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب**،405/5.

(5) **الحج، 46**.

(6) **خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب** ،405/5.

وأنا أميل لقول الخطيب التّبريزيّ؛ لأنَّ كلامه توافق مع ما استشهد به الزّمخشريّ، ومع ما جاء به ابن الحاجب، أمَّا بالنّسبة لباقي النّحاة فمنهم من وافق الزّمخشريّ، ومنهم من وافق ابن الحاجب، ومنهم من خالفهم في الموضوع، وجاء بموضوع مغاير ومخالف عنهما، ولكن أجدُّ أنَّ نسبة توافق النّحاة مع هذين النّحويّين ثابتة دون أنْ ترجّح كَفة أحدهما على الآخر.

الثّالث عشر: الانتقال من الفصل إلى الرّدّ

في فصل من فصول (الكنايات) قال الزّمخشريّ: "**وإذا فصل بيّن الخبريّة ومميّزها نصب، كقولك: كم في الدار رجلاً.** [1]"فالمثال وضّحَ كلام الزّمخشريّ، ف(كم) الخبريّة فُصلت عن مميّزها (رجلاً) بالجار والمجرور (في الدّار)؛ ولذلك نصب التّمييز (رجلاً)، وأورد على ذلك أيضاً قول القطاميّ:

(البحر البسيط)

28- كَمْ نالني منهم فضلًا على عَدَمٍ إذْ لا أكادُ من الإقتارِ أَحْتَمِلُ.[2]

فلمّا فصل بيّن "كم"" ومميّزها نصب التّمييز (فضلاً).[3]

وأملى ابن الحاجب هذا البيت عن المفصّل ، وجاء به كَرَدٍّ على قول (ابن برهان) [4] الّذي جعل: "**ومن الإقتارِ: مفعولٌ له يعمل فيه أحتمل**".[5][6] فالجار والمجرور (من الإقتارِ) وقع وقع في محلّ نصب مفعول لأجله يعمل فيه الفعل المضارع (أحتملُ).

وهذا لم يعجب ابن الحاجب، فقال مُمْلياً على تلاميذه: "**لا يصحّ أن يكون معمولاً لـ "أحتملُ" لفساد المعنى إذ الاحتمال لمْ يكن من أجل إقتار، فيخصِّصهُ بالنّفيّ، وإنّما يصحُّ مثّل ذلك لو كانَ قصدَ إلى شيء يصحّ أنْ يكون مُعلّلاً بمثّل ذلك، ثمّ ينفيه مخصِّصاً له كقولك: ما**

---

[1] **المفصّل في علم العربيّة**، 180.

[2] **ديوانه**، 30. ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 165/2. والمبرّد ،**المقتضب**، 60/3، والزّمخشريّ، **المفصّل في علم العربيّة**، 181. وابن الأنباريّ، **الإنصاف في مسائل الخلاف بيّن البصريّين والكوفيّين**، 362. وابن يعيش، **شرح المفصّل** ، 131/4. وابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، 383/1. وابن مالك، **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، 535/1. والعينيّ، **المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة المشهور بـ "شرح الشّواهد الكبرى"**، 2001/4. والسّيوطيّ، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 277/2-278.

[3] ينظر: الزّمخشريّ، **المفصّل في علم العربيّة**، 180-181.

[4] "هو ابن برهان النّحويّ عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن بَرْهَان، أبو القاسم الأسديّ العكبريّ النّحويّ، صاحب العربيّة واللّغة والتواريخ وأيام العرب، وتوفي في جمادى الأوّل سنة ست وخمسين وأربعمائة، ببغداد". الكتبي، محمّد بن شاكر، **فوات الوفايات**، 414/2، 415.

[5] ابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، 384/1.

[6] العكبريّ، **شرح اللُمع**، 431/2.

جئتك طمعاً في برك ..."[1]. ووضّح ابن الحاجب أنّ ما جاء به ابن برهان في جعل (من الإقتارِ) معمولاً ل (أحتملُ) غير جائز؛ لأنّ ذلك يفسد المعنى المقصود من وجهة نظره، وقد مثّل على جواز قول ابن برهان في مثال آخر بيّنه في نصّه الّذي أملاه، وبهذا، فإنّ ابن الحاجب ينتقل إلى موضوع مغاير للموضوع الّذي جاء به الزّمخشريّ.

لكن ابن الحاجب في كتابه (الإيضاح في شرح المفصّل) قال: "**والمختارُ النّصّبُ عندَ الفصلِ؛ لأنّه في التّقدير المختارُ مضافُ إليِه، والفصلُ بيّن المضافِ والمضافِ إليه ضعيف، ولمّا ضعفَ أنْ يكونَ مضافاً إليه نُقِلَ إلى إعرابِ عمومِ التّمييز وهو النّصّبُ**[2]." وابن الحاجب بهذا الكلام أظهر موافقته للزّمخشريّ فيما جاء به في مفصّله.

وبالاطّلاع على ما جاء به سيبويه، أجد أنّه موافق لكلام الزّمخشريّ، وكلام ابن الحاجب في كتاب (الإيضاح في شرح المفصّل) في نصب تمييز (كم) الخبريّة للفصل بيّنهما[3]، وأجاز سيبويه في (فضلًا) الرّفع على الفاعليّة: "**وإن شاءَ رَفَعَ فجعل كم المِرارَ الّتي ناله فيها الفضلُ، فارتَفِع الفضلُ بنَالَنِي، فصار كقولك: كَمِ قد أتاني زيدٌ، فزيدٌ فاعلٌ وكَمْ مفعولٌ فيها، وهي المِرارُ الّتي أتاه فيها، وليس زيدٌ من المرار**".[4] فسيبويه أجاز وجهين في (فضل)، وهما: النّصّب كما جاء عند الزّمخشريّ وابن الحاجب في كتابه (الإيضاح في شرح المفصّل)، والرفع، ولم يتطرّق إلى هذا الوجه كلٌّ من الزّمخشريّ وابن الحاجب، وإنّما اكتفيا بالنّصب دون الرّفع .

---

[1] ابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، 384/1.

[2] 526/1.

[3] ينظر: **الكتاب**، 164/2-165.

[4] **نفسه**، 165/2.

والمبرّد سار على نهج سيبويه في ذلك[1]، أمّا الّذين وافقوا الزّمخشريّ في نصب (فضلاً) دون التّطرّق إلى رفعها كما جاء عند سيبويه والمبرّد ، فهم ابن الأنباريّ[2]، وابن يعيش[3]، وابن مالك[4]، والعينيّ[5]، والسّيوطيّ[6]، والبغداديّ[7]، والشّنقيطيّ[8].

ومن أقوال بعض النّحاة يتّضح أنّهم لم يتّبعوا الكوفيّين فيما ذهبوا إليه في خفض الاسم عند الفصل بيّنهُ وبيّن "كم" في الخبر (بظرف أو حرف جرّ)، وقد خالفهم البصريّون[9] الّذين سار على مذهبهم الزّمخشريّ، وبعض من وافقهُ من النّحاة في نصب الاسم وليس خفضه، واحتجَّ البصريّون في ذلك حيث قالوا: "**إنّما قلنا: إنّه لا يجوز فيه الجرّ؛ لأنَّ "كم" هي العاملة فيما بعدها الجرّ؛ لأنّها بمنزلة عدد يضاف إلى ما بعده، وإذا فُصِلَ بيّنهما بظرفٍ أو حرف جرٍّ بطلَتِ الإضافة؛ لأنَّ الفصلَ بيّن الجار والمجرور بالظّرفِ وحرف الجرّ لا يجوزُ في اختيارِ الكلامِ، فَعُدِلَ إلى النّصّبِ؛ لامتناع الفصلِ بيّنهما.**"[10] والبصريّون بكلامهم هذا يوضّحون عدم جواز الجرّ؛ لأنّ كم الخبريّة إذا فُصل بيّنها وبيّن عاملها لا يجوز فيها الجرّ إلّا النّصّب؛ وذلك لامتناع الفصل بيّنهما. ومن النّحاة الّذين جمعوا بيّن المذهبيّن (الكوفيّ – والبصريّ)، هما السّيوطيّ[11] والشّنقيطيّ[12].

وممّا سبق تبيّن أنّ ابن الحاجب أملى هذا البيت عن المفصّل للزّمخشريّ، ولكنّه لم يتطرّق في أماليه لما جاء به الزّمخشريّ من الحديث عن الفصل بيّن كم الخبريّة ومميّزها، وإنّما

---

(1) ينظر: **المقتضب**، 60/3.

(2) ينظر: **الإنصاف في مسائل الخلاف بيّن البصريّين والكوفيّين**، 263.

(3) ينظر: **شرح المفصّل** ، 131/4.

(4) ينظر: **شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ**، 535/1.

(5) ينظر: **المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة المشهور بـ "شرح الشّواهد الكبرى"** 2002/4.

(6) ينظر: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 277/2.

(7) ينظر: **خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب**، 469/6.

(8) ينظر: **الدّررُ اللّوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، 540/1.

(9) ينظر: ابن الأنباريّ، **الإنصاف في مسائل الخلاف بيّن البصريّين والكوفيّين**، 261.

(10) **نفسه**، 262.

(11) ينظر: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 277/2–278.

(12) ينظر: **الدّررُ اللّوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، 540/1–541.

انتقل إلى الرّدّ على قول ابن برهان، علماً بأنّهُ في كتابه (الإيضاح في شرح المفصّل) وافق الزّمخشريّ على ما جاء في مفصّله بخصوص الفصل.

ومن تتبّعي لما جاء به النّحاة أجدُّ أنّ معظمهم وافق الزّمخشريّ في موضوع الفصل، وهذا بخلاف ما جاء به ابن الحاجب في أماليه، حيث لم أجد أحداً من النّحاة تناول الحديث بخصوص قضية الرّدّ على ابن برهان.

والملاحظ أنّ تركيز ابن الحاجب في هذا البيت كان في الشّطر الثّاني، وهذا بخلاف تركيز الزّمخشريّ وباقي النّحاة الّذين كان حديثهم عن الشّطر الأوّل. ولكنّ ابن برهان وقع تركيزه على الشّطرين، وبيّن أنّهُ "**يجوز الفصل بيّن "كَمْ" ومميّزها في الكلام، ...**"[1]. وبهذا يكون هو العالم النّحويّ الّذي جمع بيّن ما جاء به الزّمخشريّ، وبيّن ما عارضه فيه ابن الحاجب، الّذي وضع البيت تحت عنوان (قول لابن برهان والرّدّ عليه).

[1] **شرح اللّمع**، 431/2.

الرابع عشر: الانتقال من النّداء إلى الإعراب والدّلالة

قال الزّمخشريّ: "**والمنادى المبهمُ شيئان أيّ، واسمُ الإشارة، فأيٌّ يوصف بشيئين: بما فيه الألف واللّام مقحمة بينّهما كلمةُ التّنبيه، وباسم الإشارة، كقولك: يا أيُّها الرجلُ، ويا أيُّهذا**[1]." فالزّمخشريّ وضّح في نصّه أنّ المنادى المبهم يتكوّن من أيّ واسم إشارة، وأورد على ذلك مثالين، بالإضافة إلى قول ذي الرّمّة:

(البحر الطّويل)

29- ألّا أيّهذا الباخعُ الوجدُ نفسَه لشيءٍ نَحَتْهُ عن يَدَيْهِ المقادِرُ.[2]

ففي قوله (أيّهذا) وصف المنادى المبهم وهو (أيّ) باسم الإشارة (هذا).[3]

وابن الحاجب أملى هذا البيت، وجاء به في تبيين وجهين إعرابيّين بكلمة (الوجد)، فقال مُمْلياً: "**الوجدُ" إمّا فاعل "الباخع" فلا ضمير في "الباخع"، والتّقدير: الّذي بخع الوجدُ نفسه ....، وإمّا مفعول من أجله، فيكون في "الباخع" ضميرٌ يرجع إلى الموصول الّذي بخع هو نفسه، أي: أهلَكَها من أجل الوجد**".[4] وهذا موافق لما جاء في حاشية كتاب المفصّل في علم العربيّة للزّمخشريّ،[5] لكنَّ الزّمخشريّ لم يتطرّق إلى ذلك في كلامه، وإنَّما ارتكز كلامه حول المنادى المبهم في البيت السّابق.

وما جاء به ابن الحاجب في أماليه مطابق لِمَا جاء في كتابه (الإيضاح في شرح المفصّل) الّذي قال فيه: " **وجاءَ في الوجدِ الرفعُ على الفاعلِ والنّصبُ على المفعولِ من**

---

(1) **المفصّل في علم العربيّة**،39.

(2) الشّاهد فيه: وصف المنادى المبهم وهو (أي) باسم الإشارة. ينظر: الزّمخشريّ، **المفصل في علم العربية**، 40. ينظر البيت: **ديوانه**، 118. وينظر: المبرّد **المقتضب**، 259/4. وابن فارس، **معجم مقاييس اللّغة** ، 206/1. والزّمخشريّ، **المفصّل في علم العربيّة**، 39. وابن يعيش، **شرح المفصّل** ، 7/2. وابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، 474/1. وابن منظور، **لسان العرب** مادة (بخع)، 5/8.

(3) ينظر: **المفصّل في علم العربيّة**، 39.

(4) **أمالي ابن الحاجب**، 474/1-475.

(5) ينظر: **المفصّل في علم العربيّة**، 40.

أجلِهِ[1]." وبهذا يتّضح أنّ كلام ابن الحاجب في الكتابيّن تمحور في الحديث عن وجهين إعرابيين لكلمة (الوجد) في بيت الشّعر.

ومن تتبّعي لكلام النّحاة أجدُّ أنّ كلام الزّمخشريّ توافق مع كلام المبرّد[2]، وابن يعيش[3]، وغيرهما من النّحاة الّذين أيّدوهم بالقاعدة دون اتّخاذ بيْت الشّعر السّابق شاهداً على ذلك، ومن أمثال هؤلاء ابن عصفور الّذي استشهد بقول الأخضر بن هبيرة:

(البحر الطّويل)

ألّا أيّهذا النّابحُ السّيد إنّني على نأيها مُسْتبسل من ورائها.[4]

وهذا الشّاهد موافق تماماً لموطن الشّاهد الّذي جاء به الزّمخشريّ في البيت السّابق. وابن هشام[5] وابن عقيل[6] وافقا الزّمخشريّ في ذلك.

أمّا علماء اللّغة فكان اهتمامهم في هذا البيت توضيح معنى (الباخع)، ووضّح ابن فارس معنى بخع بقوله: "**هو القتل وما داناه من إذلالٍ وقهر**".[7]

وقال ابن منظور: "**بَخَعَ نفْسَه يَبْخَعُها بَخْعاً بُخوعاً: قتلَها غيْظاً أو غمّاً**".[8]

واستحضر كلٌّ من هذين العالمين في هذا المعنى قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمۡ﴾[9]

---

(1) 273/1.

(2) ينظر: **المقتضب**، 259/4.

(3) ينظر: **شرح المفصّل** ، 7/2.

(4) ينظر: **المُقرّب** ، 176/1، والسّمين الحلبيّ، **الدّرُ المصون في علوم الكتاب المكنون**، 186/1، وشراب، **شرح الشّواهد الشّعريّة في أُمّات الكتب النّحويّة**، 84،85/1.

(5) ينظر: **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، 35/4.

(6) ينظر: **شرح ابن عقيل**، 269/3.

(7) **معجم مقاييس اللّغة** ، 206/1.

(8) **لسان العرب**، مادة (بخع).

(9) **الكهف**، 6/18.

ويظهر أثر هذا المعنى في توضيح معنى البيت كاملاً عند ابن الحاجب الّذي قال: "**يا من أهْلَكَ نفسَه الوجدُ أو أهلكَهَا من أجل الوجد لأمر أزالته عن يَديْه المقاديرُ**".[1]

وعلى هذا، فإنّ الزّمخشريّ في هذا البيت ارتكز على قاعدة نحويّة أساسيّة وجدت عند غيره من النّحاة، وهذا بخلاف ابن الحاجب الّذي تطرّق إلى ثنائيّات نحويّة ولغويّة لم توجدْ إلّا في الحواشي وكتب اللّغة .

[1] **أمالي ابن الحاجب**، 475/1.

الخامس عشر: العدول عن إبدال الزّاي من الصّاد إلى الإعراب

قال الزّمخشريّ بشأن إبدال حرف الصّاد الساكن: "**والصّاد السّاكنة إذا وقعت قبل الدّال جاز إبدالها زاياً خالصة في لغة فصحاء من العرب**"[1]. وكلام الزّمخشريّ بخصوص إبدال الصّاد السّاكنة واضح، ومثّل على ذلك بقول الشّاعر:

(البحر الطّويل)

30- ودَع ذا الهوى قبلَ القِلى تركُ ذي الهوى متينَ القوى خيرٌ من الصَرم مزدرا.[2]

فجاء هذا البيت عند الزّمخشريّ في المفصّل على إبدال الزّاي من الصّاد في قوله: (مزدرا) الّتي كان أصلها (مصدرا).[3]

أمّا ابن الحاجب، فلم يتطرّق في أماليه إلى ما جاء به الزّمخشريّ، وإنّما عمل على إعراب كلمة (مزدرا) على أنّها حالٌ من الصّرم، بالإضافة إلى إعراب بعض الكلمات الأخرى في البيت[4]، وعمل أيضاً على توضيح معنى البيت، فقال مُمْلياً على تلاميذه: "**يجوز أن يكون معناه: ودَعْ ذا، أي: أقلل منه وأقصر، ويجوز أن يكون "ذا" بمعنى صاحب، فيراد به المحبوب؛ لأنّه الّذي تعلّق به الهوى، فيكون صاحبُ الهوى بهذا الاعتبار المحبوبَ .... وتركُ المحبِّ في حال كونه متينَ القوى حبَّه خيرٌ من أنْ تقعَ المفارقةُ على زعمه ...**".[5] فاتّجاه ابن الحاجب في كتابه (الأمالي) كان اتّجاهاً نحويّاً ودلاليّاً، أما اتّجاهه في كتاب (الإيضاح في شرح المفصّل) فكان اتّجاهاً صرفيّاً كما جاء عند الزّمخشريّ، فهو يوافقه فيما جاء به، حيث مثّل على ذلك نحو:

---

(1) **المفصّل في علم العربيّة**، 373.

(2) القلى: العداوة، والمتين: القوي، والصرم: الهجران. ينظر: الزّمخشريّ، **المفصّل في علم العربية**، 373. وينظر: البيت لم ينسبه أحد لقائل. ينظر: ابن جنّيّ، **سرّ صناعة الإعراب**، 196/1. والزّمخشريّ، **المفصّل في علم العربيّة**، 373. وابن يعيش، **شرح المفصّل** ، 52/10. وابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، 312/1. وابن عصفور، **الممتعُ في التصّريف**، 412/1. وابن منظور، **لسان العرب**، مادة (صدر)، 448/4. والزّبيدي، مادة (صدر)، 294/12.

(3) ينظر: **المفصّل في علم العربيّة**، 373.

(4) ينظر: **أمالي ابن الحاجب**، 312/1.

(5) **أمالي ابن الحاجب**، 312/1.

يَصْدُقُ: يَزْدُقُ، ومَصْدَرٍ: مَزْدَرٍ[1]، فالصّاد السّاكنة الّتي وقعت قبل الدّال أُبدلت زاياً تماماً كما جاء في كلمة (مزدرا) الّتي استشهد بها الزّمخشريّ في البيت السّابق.

والواضح أنّ الزّمخشريّ سار على درب ابن جنّيّ[2] في هذا الشّاهد، ووافقهم في ذلك ابن يعيش الّذي أضاف إلى هذا الوجه الإبداليّ وجهين آخرين هما: "**الأوّل: أنْ تجعلها صاداً خالصة وهو الأصل .... والثّاني: يضارع بها الزّاي، ومعنى المضارعة أنْ تشرب الصّاد شيئاً من صوت الزّاي، فتصير بيّن بيّن**".[3] وَتَبِعَ ابن عصفور[4] الزّمخشريّ في ذلك.

وممّا تقدّم، يتّضح أنّ الاتّجاه الصّرفيّ الّذي وجدَ عند الزّمخشريّ وغيره من النّحاة الّذين وافقوه هو الاتّجاه الغالب في هذا البيت على الاتّجاهين الظّاهرين، وهما: النّحويّ والدّلالي عند ابن الحاجب في أماليه.

---

[1] 414/2.

[2] ينظر: **سرّ صناعة الإعراب**، 196/1.

[3] **شرح المفصّل** ، 53/10.

[4] ينظر: **الممتع في التّصريف**، 412/1، والأسمر ، **المعجم المفصّل في علم الصّرف**، 18.

السادس عشر: الانتقال من الإبدال إلى معنى (مِنْ)

وفي إبدال بعض الحروف، قال الزّمخشريّ: " **والياء أُبدلت من أختيها، ومن الهمزة، ومن أحد حرفي التّضعيف، ومن النّون، والعين، والتّاءِ، والباءِ، والسّين، والثّاءِ.** [1]" وحديث الزّمخشريّ في هذه المسألة كان عن إبدال حرف الياء بحرف الباء، وأورد على (ترك الباء) قول الشّاعر:

(البحر البسيط)

31- لها أشاريرُ من لحمٍ تُتَمِّرُهُ من الثّعالي وَوَخْزٌ من أرانِيَها[2]

ففي قول الشّاعر إبدال الباء ياءً في كلمتي (ثّعالي) والأصل ثعالب، و(أرانيها)، والأصل أرانب.[3]

أمّا ابن الحاجب، فقد جاء بموطن شاهد آخر غير الّذي جاء به الزّمخشريّ، وهو بيان معنى "مِنْ" في هذا البيت، فقال مُمْلياً : " **ومِنْ في المواضع الثّلاثة: أمّا: من لحم تتمره، فهي للتّبيين على هذه الرّواية. وأمَّا: من الثّعالي، ووخز من أرانيها، فيجوز في كلّ واحدة منهما الأمران: أنْ تكون مبيّنة ومبعِّضة، فالتّبيين في الأوّل للأشارير، وفي الثّاني للحم، وفي الثّالث للوخز. والتّبعيض ظاهر فيهما. ولا يجوز أنْ تكون الأوّلى مبعِّضة على هذه الرّواية الّتي هي: تُتَمِّرُهُ؛ لأنّ "تتمره" صفةٌ للحم، وهي الأشارير، فكيف يُقال: اللّحم الّذي هو الأشارير بعض**

---

[1] **المفصّل في علم العربيّة**، 363.

[2] قيل البيت في وصف فرخة عقاب تسمى قبة كانت لبني يشكر. والشّاهد فيه قوله " الثعالي وأرانيها" فإن أصلهما من الثعالب ومن أرانبها جمع أرانب فأبدلت الباء الموحدة فيها ياء. ينظر: المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك**، 1564/6. اختلف النّحاة في قائل البيت، فسيبويه نسبه لرجل من بني يشكر، ينظر: **الكتاب**، 273/2. ونسبه ابن منظور لأبي كاهل اليشكريّ، **لسان العرب**، مادة (رنب)، 434/1، مادة (تمر) 93/4. ونسبه المراديّ لأبي كاهل النمر بن توليب اليشكريّ، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك**، 1564/6. وينظر: المبرّد ، **المقتضب**، 382/1. والسّيرافيّ، **شرح أبيات سيبويه**، 395/1. وابن جنّيّ، **سرّ صناعة الإعراب**، 742. وأبو هلال العسكريّ، **كتاب الصّناعتين الكتابة والشّعر**، 151. والزّمخشريّ، **المفصّل في علم العربيّة**، 365. وابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، 327/1. وابن عصفور، **الممتع في التّصريف**، 369/1.

[3] ينظر: الزّمخشريّ، **المفصّل في علم العربيّة**، 365.

الأشارير؟ هذا خلف".[1] فابن الحاجب في نصّه بيّن معنيين لحرف الجرّ(من) الّذي ذكر ثلاث مرات في بيت الشّعر السّابق، ف (من) الأوّلى لا تفيد إلّا معنى التّبيين، أمَّا معنى التبعيض فيها فيغيّر المعنى ويُفسده، وبخصوص (من) الثّانية والثّالثة فهما يفيدان التّبيين والتّبعيض كما بيّن في كلامه.

وفي كتاب (الإيضاح في شرح المفصّل) أورد ابن الحاجب البيت في باب إبدال الحروف، فقال: " **وأمَّا إبدالُ الياء عن العينِ والباءِ والسّينِ والتّاءِ فمن أرْدأ اللغاتِ لَم يأتِ إلّا في أبياتٍ شاذةٍ**[2]." فابن الحاجب بكلامه بيّن أنّ إبدال حرف الياء بحرف الباء من الشّواذ، فهو يعدُّ هذا الإبدال رديئاً في اللّغة ، وبهذا فهو يجوّز ما جاء به الزّمخشريّ، ولكن من باب الشّواذ.

ومن تتبّعي لعدد من كتب النّحو، أجدُ أنّ موطن الشّاهد في هذا البيت عند النّحاة أمثال سيبويه[3]، والمبرّد[4]، وابن جنّيّ[5]، وأبو هلال العسكريّ (ت 395 هـ)[6]، وابن عصفور[7]، والرّضيّ[8]، والمراديّ[9]، والعينيّ[10]، والسّيوطيّ[11]، والشّنقيطيّ[12]، جميعهم يتوافق مع الزّمخشريّ في إبدال الباء ياء في قوله: (النّعالي – وأرانيها).

وبهذا، فإنّ موطن الشّاهد عند هؤلاء النّحاة واحد، لكنَّ بعضهم اختلفوا في الأسباب الّتي أدّت إلى هذا الإبدال، فسيبويه وضع هذا البيت تحت باب ما رخّمت الشّعراء في غير النّداء

---

(1) **أمالي ابن الحاجب**، 327/1.

(2) ابن الحاجب، **الإيضاح في شرح المفصّل** ، 402/2.

(3) ينظر: **الكتاب**، 273/2.

(4) ينظر: **المقتضب**، 382/1.

(5) ينظر: **سرّ صناعة الإعراب**، 392.

(6) ينظر: **كتاب الصّناعتين الكتابة والشّعر**، 151.

(7) ينظر: **الممتعُ في التّصريف**، 369/1.

(8) ينظر: **شرح شافية ابن الحاجب**، 212/3.

(9) ينظر: **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك**، 1564/6.

(10) ينظر: **المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة**، 2111/4.

(11) ينظر: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 258.

(12) ينظر: **الدُّرر اللّوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، 397/1.

اضطراراً[1]، والمعروف أنّ التّرخيم يختصّ بالمنادى، لكنّ الضّرورة هي الّتي اقتضت ذلك في قوله (الثّعالي – وأرانيها) الأمر الّذي أدّى إلى حذف الباءين من الكلمتين، التّعويض عنهما بياء ساكنة[2]، والشّنقيطيّ يعدُّ ذلك من باب الإبدال لا التّرخيم[3].

ووضّح المبرّد أيضاً هذا الإبدال بعدم قدرة الشّاعر عند اضطراره على تسكين حرف الباء المتحرّك في كلتا الكلمتين، الأمر الّذي أدّى إلى إبدال حرف الباء ياء إذا كان قبله كسرة؛ لأنّ الياء إذا كانت كذلك لم تحرّك، فيسلم الإعراب، ويصحّ الوزن، وبهذا فهو لا يُجوز بقاء الباء في الكلمتين حتّى لا ينكسر البيت،[4] أي أن المبرّد أبدل في هذا البيت حرف الباء ياء للضّرورة للضّرورة الشّعريّة.

ويبيّن ابن جنّيّ الإبدال في كلمة (ثعالي)، بقوله: "**ويحتمل عندي أن تكون "الثّعالي" جمع "ثُعالة"، وهو الثّعلب، وأراد أن يقول "ثعائل" فقلب، فقال: "ثَعالي"**".[5]

هذهِ نبذة عن بعض حجج النّحاة بخصوص هذا الإبدال، لكنَّ أبا هلال العسكريّ يعارض ما جاء في بيت الشّعر من إبدال حرف الباء ياء، ويرى أنّه مكروهُ الاستعمال، ويعدُّهُ من باب الضّرورات الّتي تشين الكلام، وتقبحهُ، وتذهبُ بمائه، وعلَّل استعمال القدماءِ في أشعارهم لها لعدم علمهم بقباحتها؛ لأنّ بعضهم كان صاحب بداية، والبدايةُ مزلة.[6]

والملاحظ أنّ أبا هلال العسكريّ يوجّه كلامه لكبار النّحاة أمثال سيبويه والمبرّد والزّمخشريّ وغيرهم، فهؤلاء النّحاة عُرِفوا ببراعتهم، وعلمهم الواسع في مجال النّحو، فسيبويه لا يمكن أن يأتي بهذا الإبدال عبثاً دون غاية، ودليل ذلك ما سار عليه أغلب النّحاة بعدهُ، وبهذا لا

---

(1) ينظر: **الكتاب**، 269/2.

(2) ينظر: ابن عصفور، **الممتع في التّصريف**، 369/1، والسّيوطيّ، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 58-57/2.

(3) ينظر: **الدُّرر اللّوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، 397/1.

(4) ينظر: **المقتضب**، 382-381/1.

(5) **سرّ صناعة الإعراب**، 743.

(6) ينظر: **كتاب الصّناعتين الكتابة والشّعر**، 150-151.

أرجّح قول أبي هلال العسكريّ وأميل إليه، بل أرجّح ما جاء عليه النّحاة في إبدال حرف الباء بحرف الياء؛ لموافقة الأغلبية على ذلك.

والواضح أنّ بيت الشّعر أثار جدالاً بيّن النّحاة بما استشهد به الزّمخشريّ، فهذا ما كان شائعاً بيّنهم، أمّا بخصوص ابن الحاجب، فأجد أنّه غير موطن الشّاهد من إبدال الباء ياء إلى الاستشهاد بمعنى (مِنْ) لوجود هذا الحرف ثلاث مرّات في بيت الشّعر، وهذا أمر مشجّع لعالم نحويّ مثّل ابن الحاجب لكي يكتشف المعاني الّتي وضع لها في كلّ موضع في هذا البيت، وهو بذلك يأتي بموطن شاهد آخر غير الشّاهد المألوف عند النّحاة، علماً بأنّهُ تطرّق إلى ما جاء به الزّمخشريّ في كتابه (الإيضاح في شرح المفصّل)، وعَدَّ ذلك الإبدال من الشواذ؛ لأنّه رديء في اللّغة .

ويظهر في هذا الفصل أن ابن الحاجب أورد مجموعةً من الأبيات عن كتابِ المفصّل للزّمخشريّ، وفي مجملها كان ينتقل إلى موضوع مغاير عن الموضوع الّذي جاء به الزّمخشريّ، وفي بعضها كان يُشير إليها في كتابه (الإيضاح في شرح المفصّل) الّذي خصصه لشرح كلام الزّمخشريّ، وكان يوافق الزّمخشريّ في كلامه، ومسائل يكتفي بشرح كلام الزّمخشريّ دون الإشارة إلى بيت الشّعر، وبهذا لا يكون لديه رأي أو موقف بخصوص ما ورد عند الزّمخشريّ من شواهد في هذه الأبيات، والواضح في هذا الفصل أنّ آراء النّحاة كانت تسير بالاتّجاه الموافق للزّمخشريّ؛ لأنَّ الاتّجاه الّذي سار عليه هو اتّجاه صرفيّ ونحويّ، وهذا بخلاف ابن الحاجب الّذي اتّجه في أغلب الأبيات إلى الاتّجاه الدّلاليّ والقليل من الاتّجاه النّحوي، وهذا ما جعل النّحاة يميلون إلى ما جاء به الزّمخشريّ في هذا الفصل.

الخاتمة

الحمد لله الّذي بنعمته تتمّ الصّالحات، والحمد لله حمد الشّاكرين، والثّناء عليه أنْ هدانا لهذا، ولولا هُداه ما اهتدينا، والصّلاة والسّلام على أشرفِ خلق الله، محمّد (صلّى الله عليه وسلم)، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فبعد استقراء ما أملاهُ ابن الحاجب عن المفصّل للزّمخشريّ في أماليه تبيّن ما يأتي:

أوّلاً: ناقشت الرّسالة أربعين مسألة، وكان جُلّها يتعلّق بالمسائل النّحويّة الّتي بلغ عددها اثنتين وثلاثين مسألة، أمَّا بخصوص المسائل الّتي تتعلّق بالصّرف، فقد بلغ عددها ثلاث مسائل، وهناك مسائل دمجت بيّن النّحو والدّلالّة وكان عددها اثنتين، والمسائل الّتي دمجت بيّن الصّرف والدّلالة كان عددها ثلاث مسائل.

ثانياً: ظهر موقف ابن الحاجب جلياً من آراء الزّمخشريّ، وكانت المسائل الّتي وافقه فيها أكثر من المسائل الّتي خالفه فيها.

ثالثاً: كانت أغلب المسائل الّتي نوقشت تختصّ بالأبيات الشّعريّة في الدّرجة الأوّلى.

رابعاً: وافق ابن الحاجب الزّمخشريّ في خمسَ عشرة مسألة، وكان منها اثنتا عشرة مسألة نحويّة، وثلاث مسائل صرفيّة، وكان ابن الحاجب يعبّر عن موافقته للزّمخشريّ في أغلب هذه المسائل بذكر كلام الزّمخشريّ، وتوضيحه، والزيادة عليه، إلّا في مسألة عطف البيان، فقد عبّر عن موافقته فيه بجملة واضحة، فقال: نعم، الزّمخشريّ، بنى الأمر على الأكثر. وبخصوص آراء النّحاة الّتي ذُكرت في هذا الفصل فكانت في أغلبها موافقه للزّمخشريّ وابن الحاجب، إلّا ما قلَّ من النّحاة المخالفين لهما.

خامساً: بلغ عدد المسائل الّتي خالف فيها ابن الحاجب الزّمخشريّ في الفصل الثّاني عشرَ مسائل في النّحو، وكانت الألفاظ المستخدمة للمخالفة هي: (غير مستقيم، وليس بمستقيم، ولا يستقيم، وليس بجيّد، وليس بمفيد، وهو فاسد)، وهذه الألفاظ من وجهة نظر الباحثة ألفاظ جريئة اتّجاه عالم نحويّ كبير مثّل الزّمخشريّ، ولعلَّ ما دفع ابن الحاجب إلى وضع هذه الألفاظ

هو تمكّنه من المعلومة من جهة، ومن جهة أخرى أنَّ أغلب النّحاة الّذين كان لهم آراء في مسائل هذا الفصل كانوا في أغلبهم مؤيدين له، إلّا ما قلَّ من النّحاة المؤيدين للزّمخشريّ.

سادساً: احتوى فصل المتفرّقات على ستَ عشرة مسألة، منها إحدى عشرة مسألة نحويّة، ومسالّتان دمج فيها النّحو مع الدّلالّة، وثلاث مسائل دمج فيها الصّرف مع الدّلالّة، وجميع مسائل هذا الفصل تتعلّق بأبيات شعريّة، حيثُ كان مواطن الشّواهد الّتي ذكرها الزّمخشريّ فيها مغايرة عمّا كان يذكرهُ ابن الحاجب الّذي كان يختار موضوعاً آخر غير الموضوع الّذي جاء به الزّمخشريّ، وبالاطلاع على ما جاء به النّحاة من آراء بخصوص هذه المسائل، أجدُ أنْ أغلبهم سار على ما سار عليه الزّمخشريّ في مواطن الشّواهد؛ لأنَّ اتّجاههُ في هذه الأبيات اتّجاه نحويّ، بالإضافة إلى القليل من الاتّجاه الصرفيّ في بعضها، وهذا بخلاف ابن الحاجب الّذي سار على الاتّجاه الدّلاليّ والقليل من الاتّجاه النّحويّ؛ لذلك كان النّحاة يميلون إلى ما جاء به الزّمخشريّ.

سابعاً: من خلال الرّجوع إلى كتاب (الإيضاح في شرح المفصّل) لابن الحاجب؛ للتّعرف على موقفه من الزّمخشريّ في مسائل المتفرّقات، وجدت الباحثة أنّ أغلب هذه المسائل لم يكن لابن الحاجب فيها موقف من مواطن الشّواهد الّتي وردت على أبيات الشّعر في هذا الفصل؛ وذلك لأنّ ابن الحاجب كان يكتفي بشرح كلام الزّمخشريّ دون ذكر بيت الشّعر إلّا في القليل من المسائل، حيث ظهر فيها موقفه بالموافقة في موطن الشّاهد، وكانت هذه المسائل قليلة جداً، حيث بلغ عددها ثلاث مسائل من أصل ستَ عشرة مسألة وهي : أضحى التّامّة، والمنادى النّكرة، وإبدال الباء ياء.

وفي الختام أسأل الله سبحانه وتعالى السّداد والتّوفيق، وأرتجيه أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يتقبّلني في الصّالحين، وآخر دعواتنا أن الحمد لله ربّ العالمين.

الفهارس الفنية

أولاً: فهرس المصادر والمراجع

ثانياً: فهرس الآيات القرآنية

ثالثاً: فهرس الأشعار

أوّلاً: فهرس المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**

1. أدقوي، جعفر بن ثعلب (ت 1347هـ)، **الطالع السعيد: الجامع لأسماء الفضلاء والرواة بأعلى الصعيد**، المطبعة الجمالية، ط1، القاهرة، 1914م.

2. الإربليّ، علاء الدين بن علي بن بدر الدّين بن محمّد (631 هـ)، **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب**، (د، ط) ، (د.ت).

3. الأزهريّ، خالد بن عبد الله (ت 905 هـ)، **شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو**، تحقيق: محمّد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2000م.

4. الأسمر، راجي، **المعجم المفصّل في علم الصّرف**، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، د. ط، بيروت، 1997م.

5. الأشمونيّ، علي بن محمّد بن عيسى أبو الحسن نور الديّن (ت929هـ)، **شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك المسمّى "منهج السّالك، إلى ألفيّة ابن مالك"**، تحقيق: محمّد محيي الديّن عبد الحميد، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت، 1955م.

6. الأصفهانيّ، أبو الفرج (ت356هـ)،**الأغاني**، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، ومحمود محمّد غنيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، 1993م.

7. الأصمعي، عبد الملك بن قريب (ت 216هـ)، **ديوان العجاج**، مكتبة أطلس، د.ط، دمشق، 1969م.

8. **الأنباريّ**، أبو البركات عبد الرحمن بن محمّد بن أبي سعيد (ت 577هـ):

   - **أسرار العربية**، تحقيق: محمّد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، د.ط، دمشق، د.ت.

- **الإنصاف في مسائل الخلاف بيّن البصريّين والكوفيّين**، تحقيق: الدّكتور جودة مبروك محمّد مبروك، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، 2002م.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بيّن البصريّين والكوفيّين ومعه كتاب الانتصاف من الإتصاف**، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الفكر، (د.ط)، (د.ت).
- **البيانُ في غريب إعراب القرآن**، تحقيق: الدّكتور طه عبد الحميد طه، المكتبة العربية، د.ط، مصر، 1970م.

9. الأنصاري، كعب بن مالك (ت 51هـ)، **ديوانه**، تحقيق: سامي مكي العاني، مطبعة المعارف، ط1، بغداد، 1966م.

10. الأونبى، أبو عبيد البكري (ت 487 هـ)، **سمط اللآلي في شرح أمالي القاليّ**، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، د.ط، 1935م.

11. بارتجي، محمّد نوري بن محمّد، **الياقوت والمرجان في إعراب القرآن**، دار الإعلام، ط1، عمان، 2002م.

12. البُحتري، أبو عُبادة الوليد بن عُبَيد (ت 284هـ)، **الحماسة**، تحقيق: محمّد إبراهيم حُور، وأحمد محمّد عبيد، أبو ظبي للثقافة والتراث، المجمع الثقافي، د.ط، 2007م.

13. البصري، صدر الدّين علي بن أبي الفرج بن الحسن (ت656هـ)، **الحماسة البصريّة**، تحقيق: الدّكتور عادل جمال سليمان، لجنة إحياء التراث الإسلامي، د.ط، مصر، د.ت.

14. البطليّوسي، أبو محمّد عبد الله بن محمّد السَّيد (ت521هـ)، **الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب**، تحقيق: الأستاذ مصطفى السقا، والدّكتور حامد عبد المجيد، المكتبة العربية، د.ط، القاهرة، 1983م.

15. البغداديّ، عبد القادر بن عمر (ت1093هـ)، **خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، ط4، القاهرة، 1997م.

16. البكريّ، أبو عُبيد عبد الله بن عبد العزيز (ت 487هـ)، **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**، تحقيق: مصطفى السَّقا، عالم الكتب، (د.ط)، بيروت، (د.ت).

17. التفتازاني، سعد الدّين مسعود بن عمر (ت 792هـ)، **المُطول شرح تلخيص مفتاح العلوم**، تحقيق: الدّكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط3، بيروت، 1971م.

18. ابن ثابت، حسّان (ت 35- 40 هـ)، **ديوانه**، تحقيق: الأستاذ عبدأ. مَهنّا، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، 1994م.

19. الجرّجانيّ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمّد (ت 471هـ):

- **الجمل**، تحقيق: علي حيدر، مكتبة مجمع اللّغة العربية، د.ط، دمشق، 1972م.
- **دلائل الإعجاز**، تحقيق: أبو فهر محمود محمّد شاكر، (د.ط)، د.ت).

20. جرير(ت 114هـ)، **ديوانه**، دار بيروت للطباعة والنشر، د.ط، بيروت، 1986م.

21. الجزوليّ، أبو موسى بن عبد العزيز (ت 607 هـ)، **المقدّمة الجزوليّة في النّحو**، تحقيق: الدّكتور شعبان عبد الوهاب محمّد، جامعة أم القرى، د.ط، مكة المكرمة، د.ت.

22. الجمحي، محمّد بن سلام (ت 23هـ)، **طبقات فحول الشّعراء**، تحقيق: محمود محمّد شاعر، دار المدني، د.ط، جدة، د.ت.

23. ابن جنّيّ، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ):

- **الخصائص**، تحقيق: محمّد علي النجار، دار الكتب المصرية، (د.ط)، (د.ت).
- **سرّ صناعة الإعراب**، تحقيق: الدّكتور حسن هنداوي، دار القلم، ط2، دمشق، 1993م.
- اللُّمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، د.ط، الكويت، د.ت.

- **المحتسب في تبيين وجوهُ شواذ القرّاءات والإيضاح عنها**، تحقيق: علي النّجدي ناصف، والدّكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، والدّكتور عبد الحليم النّجار، دار سركين، ط2، 1986م.

- **المنصف لكتاب التّصريف للإمام أبي عثمان المازنيّ النّحويّ البصريّ**، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط1، 1954م

24. الجوزي، شمس الدّين أبو الخير محمّد بن علي (ت654هـ)، **غاية النّهاية في طبقات القرّاء**، دار الكنب العلمية، ط1، بيروت، 2006م.

25. الجوزية، برهان إبراهيم بن محمّد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم (ت 767هـ)،**إرشادُ السّالك في حلّ ألفيّة ابن مالك**، تحقيق: الدّكتور محمّد بن عوض بن محمّد السهلي، ط1، 2002م.

26. ابن الحاجب، أبو عمر وعثمان (ت 646هـ):

- **أمالي ابن الحاجب**، تحقيق الدّكتور فخر صالح سليمان قدارة، دار عمّار، د.ط، عمان، د.ت، دار جيل، د.ط، بيروت، د.ت.

- **الإيضاح في شرح المفصّل** ، تحقيق: الدّكتور موسى بناي العليلي، إحياء التراث الإسلامي، د.ط، العراق، د.ت.

27. حاجي، خليفة، مصطفى بن عبد الله (ت 1067هـ)، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، تحقيق: محمّد شرف الدّين يالتقايا، دار إحياء التراث العربي، د.ط، بيروت، د. ت.

28. ابن حجر، أوس (ت98 ق. هـ)، **ديوانه**، تحقيق: محمّد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، د.ط، بيروت، د.ت.

29. حسن، عبّاس، **النّحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرّفيعة والحياة اللّغويّة المتجدّدة**، دار المعارف، ط3، مصر، د.ت.

30. الحطاب، محمّد بن محمّد الرعيني (ت 954هـ) ، **الكواكب الدّريّة على متمّمة الأجرومية**، تحقيق: محمّد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل، مؤسسة الكتب الثقافية، ط1، بيروت، 1990م.

31. أبو حفص، عمر بن عليّ بن عادل الدّمشقيّ (ت880هـ)، **اللّباب في علوم الكتاب**، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمّد معوّض، والدّكتور محمّد سعد رمضان حسن، والدّكتور المتولي الدسوقي حرب، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1998م.

32. أبو حيّان، محمّد بن يوسف (ت 754هـ):

- **ارتشاف الضّرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمّد، ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، 1998م.
- **البحر المحيط في التفسير**، تحقيق: صدقي محمّد جميل، دار الفكر للطباعة والنشر، د.ط، بيروت، 2010م.
- **تفسير البحر المحييط**، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمّد معوّض، والدّكتور زكريا عبد المجيد النوتي، والدّكتور أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، ط3، بيروت، 2010م.

33. الخزرجي، أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت (ت 251هـ)، **كتاب النوادر في اللّغة** ، تحقيق: الدّكتور محمّد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط1، القاهرة، 1981م.

34. الخطيب التّبريزيّ، أبو زكريا يحيى بن علي بن محمّد (ت502هـ):

- **ديوان عنترة**، تحقيق: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت، 1992م.
- **شرح ديوان الحماسة لأبي تمّام**، تحقيق: غريد الشيخ، وأحمد شمس الدّين، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2000م.

35. ابن خلّكان، أبو العباس شمس الدّين أحمد بن محمّد بن أبي بكر (ت 681هـ)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: الدّكتور إحسان عباس، دار صادر، د.ط، بيروت، 1977م.

36. الخوارزمي، القاسم بن الحسين (ت617هـ)، **شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسُوم بالتخمير**، تحقيق: الدّكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1990م.

37. الدُّرَّة، محمّد علي طه، **تفسير القرآن الكريم وإعرابُهُ وبيانُه**، دار ابن كثير، ط1، دمشق، 2009م.

38. الدّرويش، محييي الدّين، **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، دار الإرشاد، ط3، حمص، 1992م.

39. ابن دريد، أبو بكر محمّد بن الحسن (ت 321هـ):

- **الاشتقاق**، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، دار الجيل، ط1، بيروت، 1991م.
- **جمهرة اللّغة** ، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، ط1، بيروت، 1987م.

40. الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمّد بن أحمد بن عثمان (ت 748هـ):

- **سير أعلام النّبلاء**، تحقيق: الدّكتور بشّار عوّاد معروُف، والدّكتور محييي هلال السرحان، مؤسسة الرّسالة، ط1، بيروت، 1985م.
- **العبر في خبر من غبر**، تحقيق: أبو هاجر محمّد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1985م.
- **ميزان الاعتدال في نقد الرّجال**، تحقيق: علي محمّد البجاوي، دار المعرفة، د.ط، بيروت، د.ت.

41. ذو الرُّمة (ت 117هـ)، ديوانه، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1995م.

42. الرّضيّ، محمّد بن الحسن الإستراباذي (ت 646هـ)، **شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد للعالم الجليل عبد القدار البغداديّ صاحب خزانة الأدب**، تحقيق: محمّد نور الحسن، ومحمّد الزفزاف، محمّد محييي الدّين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، د. ط، بيروت، 1982م.

43. الرّقيات، عبيد الله بن قيس (ت 85هـ)، **ديوانه**، تحقيق: الدّكتور محمّد يوسف نجم، دار صادر، د.ط، بيروت، د.ت.

44. الرُّماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله (ت 384هـ):

- **رسالة الحدود**، تحقيق إبراهيم السّامرائي، دار الفكر، د.ط، عمان، د.ت.
- **معاني الحروف**، تحقيق: عرفان بن سليم حسُّونة الدّمشقيّ، المكتبة العصرية، ط1، بيروت، 2005م.

45. الزّبيدي، محمّد مُرتضى الحسيني(ت 1205هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مصطفى حجازي، التّراث العربيّ، ط1، الكويت، 2001م.

46. الزجّاج، أبو إسحاق (ت 311هـ)، **ما ينصرف وما لا ينصرف**، تحقيق: هدى محمود قراعة، د.ط، القاهرة، 1971م.

47. الزّجّاجيّ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت337هـ)، **كتاب اللّامات**، تحقيق: مازن المبارك، المطبعة العلمية، ط2، دمشق، 1985م.

48. الزركلي، خير الدّين (ت 1396هـ)، **الإعلام قاموس تراجم لأشهر الرّجال والنساء من العرب والمستعربيّن والمستشرفين، دار العلم للملايين**، ط1، بيروت، 2002م.

49. الزّمخشريّ، أبو القسم جار الله محمود بن عمر (ت538هـ):

- **أساس البلاغة**، تحقيق: محمّد باسل عيّون السُّود، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1989م.

- **تفسير الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، ط3، بيروت، 2009م.

- **المفصّل في علم العربيّة وبديله كتاب المفصّل في شرح أبيات المفصّل** ، تحقيق: محمّد بدر الدّين أبي فراس النعساني الحلبيّ، دار الجيل، ط2، بيروت، 1323هـ.

50. السبكي، تاج الدّين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي (ت 771هـ)، **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق: محمود محمّد الطناحي، وعبد الفتاح محمّد الحلو، دار إحياء الكتب العربية، (د.ط)، (د.ت).

51. سراب، محمّد محمّد حسن، **شرح الشّواهد الشّعريّة في أُمَّات الكتب النّحوية لأربعة إلّاف شاهد شعري**، مؤسسة الرّسالة، د. ط، بيروت، 2007م.

52. ابن السّراج، أبو بكر محمّد بن سهل (ت 316هـ)، **الأصول في النّحو**، تحقيق: الدّكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرّسالة، ط3، بيروت، 1996م.

53. ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت 244هـ)، **إصلاح المنطق**، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، وعبد السّلام محمّد هارون، د. ط، دار المعارف، د. ط، مصر، د. ت.

54. السّمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمّد بن منصور التميمي (ت 562هـ)، **الأنساب**، تحقيق: الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ط2، 1980م.

55. السّمين الحلبيّ، أحمد بن يوسف (ت756هـ) **الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: الدّكتور أحمد محمّد الخرّاط، دار القلم، د.ط، دمشق، د. ت.

56. السّهيلي، أبو القاسم عبد الرّحمن بن عبد الله (ت 581هـ)، **أمالي السّهيلي**، تحقيق: محمّد إبراهيم البَنّا، مطبعة السعادة، (د.ط)، (د.ت).

57. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، دار الجيل، ط1، بيروت، 1991م.

58. ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل النّحويّ اللّغويّ الأندلسيّ (ت458هـ)، **المخصّص**، دار الكتب العلمية، د. ط، بيروت، د. ت.

59. السّيرافيّ، أبو محمّد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 385هـ)، **شرح أبيات سيبويه**، تحقيق: الدّكتور محمّد علي الرّيح هاشم، دار الفكر، د.ط، القاهرة، 1974م.

60. السّيوطيّ، جمال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر (ت 911هـ):

- **الأشباه والنّظائر في النّحو**، تحقيق: الدّكتور عبد العال سالم مكرّم، مؤسسة الرّسالة، ط1، بيروت، 1958م.
- **بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبيّ، ط1، 1965م.
- **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط1، 1967م.
- **شرح شواهد المغني**، تحقيق: الشيخ محمّد محمود بن التلاميد التركزي الشّنقيطيّ، لجنة التراث العربي، (د.ط)، (د.ت).
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: أحمد شمس الدّين، دار الكتب، ط1، بيروت، 1998م.

61. الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (ت790هـ)، **المقاصد الشافية في شرح الخُلاصة الكافية**، تحقيق: الدّكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، جامعة أم القرى، ط1، مكة المكرمة، 2007م.

62. أبو شامة، شهاب الدّين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان المقدسي الدمشقي الشّافعي (ت665هـ)، **تراجم رجال القرنين السادس والسابع المعروف بالذّيل على الروضتين**، تحقيق: إبراهيم شمس الدّين، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2002م.

63. ابن الشّجريّ، هبة الله بن عليّ بن محمّد بن حمزة الحسينيّ العلويّ (ت 542هـ):

- **أمالي ابن الشّجريّ**، تحقيق: الدّكتور محمود محمّد الطناحي، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، 1992م.
- **مختارات شعراء العرب**، تحقيق: علي محمّد البجاوي، دار الجيل، ط1، بيروت، 1992م.

64. الشّنقيطيّ، أحمد بن الأمين، (ت 1331هـ)، **الدّرر اللّوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، تحقيق: محمّد باسل عيُون السُّود، دار الكتب العلمية ط1، بيروت، 1999م.

65. الصّبّان، محمّد بن علي (ت1206هـ)، **حاشية الصّبّان شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك ومعه شرح الشّواهد للعيني**، تحقيق: طه عبد الرّؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، د.ط، د.ت.

66. الضّبيّ، المفضّل بن محمّد بن علي بن سالم (ت 178هـ)، **ديوان مجموعات من عيون الشّعر (المفضّليّات)**، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، وعبد السّلام محمّد هارون، دار المعارف، ط1، القاهرة، د.ت.

67. طاش كبرى زاده، احمد بن مصطفى (ت 968هـ)، **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1985م.

68. ابن طولون، أبو عبد الله شمس الدّين محمّد بن علي (ت 953هـ)، **شرحُ ابن طولون على ألفيّة ابن مالك**، تحقيق: الدّكتور عبد الحميد جاسم محمّد الفيّاض الكبيسي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2001م.

69. العبّاسي، عبد الرّحيم بن أحمد (ت 963هـ)، **معاهد التّنصيص على شواهد التّلخيص**، تحقيق: محمّد محييي الدّين عبد الحميد، عالم الكتب/ د.ط، بيروت، 1947م.

70. عبد الحميد، محمّد محييي الدّين (ت1392هـ)، **شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي**، مطبعة السعادة، ط1، مصر، 1952م.

71. ابن العبد ، طرفة (ت 86 ف.هـ)، **ديوانه**، تحقيق: مهدي محمّد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، ط3، بيروت، 2002م.

72. عبد اللّطيف، محمّد حماسة، **النّحو والدّلالّة مدخل لدراسة المعنى النّحويّ – الدّلاليّ**، دار الشّروق، ط1، القاهرة، 2000م.

73. ابن عبد المعطي، زين الدّين أبو الحسن يحيى (ت 628هـ)، **الفصول الخمسون**، تحقيق: محمود محمّد الطناجي، مطبعة عيسى البابي الحلبيّ وشركاه، (د.ط)، (د.ت).

74. العبسي، عنترة بن شداد بن معاوية بن قراد (ت 22ق. هـ)، **ديوانه**، مطبعة الآداب، ط4، بيروت، 1893م.

75. العبيدي، رشيد عبد الرّحمن، **كتاب أبو عثمان المازنيّ ومذاهبه في الصّرف والنّحو**، مطبعة سلمان الأعظمي، د.ط، بغداد، 1969م.

76. ابن العجاج، رؤبة (ت 145هـ)، **مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجّاج وعلى أبيات مفردة منسوبة إليه**، تحقيق: وليم بن الورد، دار ابن قتيبة، د.ط، الكويت، د.ت.

77. العسقلانيّ، أحمد بن علي بن حجر (ت 852هـ):

- **الإصابة في تمييز الصّحابة**، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود علي محمّد معوض، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1995م.

- **لسان الميزان**، تحقيق: سليمان عبد الفتّاح أبو غدَّة، دار البشائر الإسلامية، ط1، بيروت، 2002م.

78. العسكريّ، أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد (ت 382هـ)، **شرح ما يقعُ فيه التّصحيف والتّحريف**، تحقيق: عبد العزيز أحمد، مطبعة مصطفى البابي الحلبيّ وأولاده، ط1، مصر 1963م.

79. العسكريّ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل (ت 395هـ)، **كتاب الصّناعتين الكتابة والشّعر**، تحقيق: علي محمّد البجاوي، ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1952م.

80. ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمّد بن عليّ (ت 669هـ):

- **شرح جمل الزّجّاجيّ**، تحقيق: فوّاز الشّعار، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1998م.

- **الممتع في التّصريف**، تحقيق: الدّكتور فخر الدّين قباوة، دار المعرفة، ط1، بيروت، 1987م.

- **المُقرب**، تحقيق: أحمد عبد السّتّار الجواريّ، وعبد الله الجبوريّ، مطبعة العاني، بغداد، 1971م.

81. ابن عطيّة، أبو محمّد عبد الحقّ بن غالب (ت541هـ)، **المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السّلام عبد الشّافي محمّد، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2001م.

82. ابن عقيل، بهاء الدّين عبد الله (ت 769هـ): **شرح ابن عقيل ومعه كتاب منحة الجليل**، تحقيق: محمّد محييي الدّين عبد الحميد، دار التراث، ط2، القاهرة، 1980م.

83. العُكبريّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت 616هـ)، **التّبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمّد البجاويّ، مطبعة عيسى البابي الحلبيّ، د.ط، 1976م.

84. العُكبريّ، أبو القاسم عبد الواحد بن عليّ الأسدي(ت 456هـ)، **شرحُ اللُّمع**، تحقيق: الدّكتور فائز فارس، السّلسة التّراثيّة، ط1، الكويت، 1984م.

85. ابن العماد الحنبليّ، شهاب الدّين أبو الفلاح عبد الحيّ بن أحمد بن محمّد العكريّ ، (ت 1089هـ)، **شذراتُ الذّهب في أخبار من ذهب**، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، ط1، دمشق، 1989م.

86. العينيّ، بدر الدّين محمود بن أحمد بن موسى (ت 855هـ)، **المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة المشهور بـ "شرح الشّواهد الكبرى"**، تحقيق: علي محمّد فاخر، دار السلام، ط1، القاهرة، 2010م.

87. الغنويّ، طفيل (ت13ق.هـ)، **ديوانه**، تحقيق: حسّان فلاح أوغلي، دار صادر، ط1، بيروت، 1997م.

88. ابن فارس، أبو الحسسين أحمد بن زكريا (ت 395هـ)، **معجم مقاييس اللّغة** ، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، دار الفكر، د.ط، 1979م.

89. الفارسيّ، أبو علي حسن بن أحمد بن عبد الغفّار (ت 377هـ)، **الإيضاح العضديّ**، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط1، 1969م.

90. الفاكهي، عبد الله بن أحمد (ت 972هـ)، **شَرْح كتاب الحُدود في النّحو**، تحقيق: الدّكتور المتولى رمضان أحمد الدميريّ، د.ط، 1988م.

91. فخر الدّين محمّد الرّازي بن ضياء الدين عمر (ت 604هـ)، دار الفكر، ط1، 1981م.

92. أبو الفداء، عماد الدّين، **المختصر في أخبارِ البشر**، المطبعة الحسينية، ط1، مصر، د.ت.

93. ابن أمّ قاسم، المراديّ (ت 749هـ):

- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك**، تحقيق: عبد الرحمن علي سُليمان، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 2001م.

- **الجنى الدّاني في حروف المعاني**، تحقيق: الدّكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمّد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1992م.

94. القاليّ، أبو علي إسماعيل بن القاسم (ت 356هـ)، **كتاب الأمالي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، 1975م.

95. ابن قتيبة، أبو محمّد عبد الله بن عبد المجيد بن مسلم بن قتيبة (ت 276هـ)، **الشّعر والشّعراء**، تحقيق: أحمد محمّد الشّاعر، دار المعارف، د.ط، القاهرة، د.ت.

96. القرطبيّ، أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن أبي بكر (ت 671هـ)، **الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمّنته من السّنة وآي الفرقان**، مؤسسة الرّسالة، ط1، بيروت، 2006م.

97. القرطبيّ، ابن مضاء (ت592هـ)، **كتاب الرّدّ على النّحاة**، تحقيق: الدّكتور شوقي ضيف، دار المعارف، د.ط، القاهرة، د.ت.

98. القطامي، **ديوانه**، تحقيق: الدّكتور إبراهيم السّامرائيّ، وأحمد مطلوب، دار الثّقافة، ط1، 1960م.

99. القفطيّ، جمال الدّين أبي الحسن علي بن يوسف (ت 624هـ)، **إنباه الرُّواة على أنباه النّحاة**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 1986م.

100. ابن قيس، **الأعشى الكبير ميمون** (ت 7هـ)، تحقيق: الدّكتور محمّد حسين، المطبعة النّموذجيّة، (د.ط)، (د.ت).

101. القيسي، أبو علي الحسن بن عبد الله (ت 6ق.هـ)، **إيضاح شواهد الإيضاح**، تحقيق : الدّكتور محمّد بن حمود الدعجانيّ، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1987م.

102. الكتبيّ، محمّد بن شاكر (ت 764هـ)، **فوات الوفيات**، تحقيق: الدّكتور إحسان عباس، دار صادر، د. ط، بيروت، د.ت.

103. ابن كثير، عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر الحافظ (ت 774هـ)، **البداية والنّهاية في التّاريخ**، تحقيق: الدّكتور عبد الله بن عبد المحسن التركيّ، دار هجر، ط1، 1998م.

104. كحالة، عمر رضا (ت 1408هـ)، **معجم المؤلفين تراجم مُصَنّفي الكتُب العربيّة**، مؤسسة الرّسالة، ط1، بيروت، 1993م.

105. ابن كمال باشا، شمس الديّن بن سليمان (ت 940هـ)، **أسرارُ النّحو**، تحقيق: الدّكتور أحمد حسن حامد، دار الفكر، ط2، 2002م.

106. المالقيّ، أحمد بن عبد النّور (ت 702هـ)، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق: أحمد محمّد الخراط، دار القلم، ط3، دمشق، 2002م.

107. ابن مالك، جمال الدّين محمّد بن عبد الله (ت 672هـ):

- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، المطبعة الميريّة، ط1، مكّة، 1319هـ.
- **شرح التّسهيل: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمّد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السّيّد، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت، 2001م.
- **شرح عمدة الحافظ وعدّة اللّافظ**، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدُّوري، مطبعة العاني، د.ط، بغداد، 1977م.
- **شرح الكافية الشّافية**، تحقيقي: الدّكتور عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتّراث، ط1، مكّة المكرمة، 1982م.

108. المبرّد ، أبو العبّاس محمّد بن زيد (ت285هـ):

- **الكامل في اللّغة والأدب**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط3، 1997م.

- **المقتضب**، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث، ط1، القاهرة، 1994م.

109. المرزبانّي، أبو عبيد الله محمّد بن عمران موسى، **معجم الشّعراء**، تحقيق: فاروق السّليم، دار صادر، ط1، بيروت، 2005م.

110. المرزوقيّ، أبو علي أحمد بن محمّد بن الحسن (ت 421هـ)، **ديوان شرح الحماسة لأبي تّمام**، تحقيق: غريد الشيخ، وإبراهيم شمس الديّن، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2003م.

111. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم (ت 711هـ)، **شرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك**، تحقيق: محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، ط1، 2000م.

112. أبو نهشل، الأسود بن يعفر (ت 23ق .هـ)، **ديوانه**، تحقيق: نوري حمودي القيسي، (د.ط)، (د.ت).

113. الهذليون، الشّعراء، **ديوان الهذليين**، الدار القومية، د.ط، القاهرة، 1965م.

114. الهروي، علي بن محمّد النّحوي (ت 415هـ)، **كتاب الأزهيّة في علم الحروف**، تحقيق: عبد المعين الملّوحي، (د.ط)، 1993م.

115. ابن هشام، أبو محمّد عبد الله جمال الدّين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله (ت 761هـ):

- **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، تحقيق: محمّد محييي الدّين عبد الحميد، دار الفكر، د.ط، بيروت، د.ت.

- **تخليصُ الشّواهد وتلخيصُ الفوائد**، تحقيق: الدّكتور عباس مُصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت، 1986م.

- **الجامع الصّغير في النّحو**، تحقيق: الدّكتور أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي، د.ط، القاهرة، 1980م.

- **شرح شذُور الذّهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: محمّد أبو الفضل عاشور، دار إحياء التراث، ط1، بيروت، 2001م.

- **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: الدّكتور مازن مبارك، ومحمّد علي حمد الله، دار الفكر، ط1، دمشق، 1964م.

116. ياقوت الحموي، شهاب الدّين (ت 626هـ):

- **معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، تحقيق: الدّكتور إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط 1، بيروت، 1993م.

- **معجم البُلدان**، دار صادر، د.ط، بيروت، د.ت.

117. ابن يعيش، موفّق الدين (ت 643هـ): **شرح المفصّل** ، إدارة الطباعة المنيرية، د.ط، مصر، د.ت.

ثانياً: الرّسائل الجامعيّة:

1. أبو جليدان، موسى سالم إبراهيم، **التّوجهُ النّحويّ لتداخِل التّوابع في القرآن الكريم**،(رسالة دكتوراة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين ،2017م.

2. الدّعجاني، محمّد بن حمود، **ابن كيسان النّحويّ**، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربيّة السعوديّة، 1978م.

ثانياً: فهرس الآيات القرآنيّة الكريمة

السورة ورقمها	الآية الكريمة	رقم الآية	الصفحة
البقرة 2	﴿ وَلَا تَلۡبِسُواْ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُواْ ٱلۡحَقَّ ﴾	42	76
	﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمۡ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٖ ﴾	96	36،38
	﴿ أَن يُنَزَّلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ خَيۡرٖ مِّن رَّبِّكُمۡۚ ﴾	105	83
	﴿ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ ﴾	214	100
النساء 4	﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ ﴾	46	62
المائدة 5	﴿ أَوۡ كَفَّٰرَةٞ طَعَامُ مَسَٰكِينَ ﴾	95	19
الأعراف 7	﴿ وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا بَيَٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ ﴾	4	59
التوبة 9	﴿ لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ ﴾	108	84
يوسف 12	﴿ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ﴾	42	58,59
	﴿ فَٱللَّهُ خَيۡرٌ حَٰفِظٗاۖ ﴾	64	25
الحجر 15	﴿ لَّوۡ مَا تَأۡتِينَا بِٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ ﴾	7	90
الإسراء 17	﴿ وَأَخۡرِجۡنِي مُخۡرَجَ صِدۡقٖ ﴾	80	21
الكهف 18	﴿ فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمۡ ﴾	6	145
الحج 22	﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ ﴾	46	138
سبأ 34	﴿ أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ ﴾	11	62

يس 36	﴿ يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِۚ ﴾	30	56
غافر 40	﴿ ثُمَّ يُخۡرِجُكُمۡ طِفۡلٗا ﴾	67	72
الأحقاف 46	﴿ يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ ﴾	31	84
الفتح 48	﴿ تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَ ﴾	16	27
المجادلة 58	﴿ يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ ﴾	11	3
الجن 72	﴿ وَأَنَّا مِنَّا ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَۖ كُنَّا طَرَآئِقَ قِدَدٗا ﴾	11	61

ثالثاً: فهرس الأشعار

		البحر	القائل	رقم الصفحة
1.	إلّا أيّهذا ..... ورائها	البحر الطّويل	الأخضر بن هبيرة	145
2.	وقد جَعَلتْ ..... نابُها	البحر الطّويل	لقيط بن مرة الأسدي	39
3.	أُقاتِلُ ..... الكربِ	بحر الطّويل	كعب بن مالك الأنصاري	21
4.	لم ..... العُلَبِ	البحر المنسرح	عبيد الله بن قيس الرّقيان	45
5.	لِيُبْكَ ..... الطّوائِحُ	البحر الطّويل	حارث بن نهيك	51
6.	أبنيّ ..... عَضُدُ	البحر الكامل	مجهول القائل	118
7.	ومِنْ فَعَلاتي ..... جليدُها	البحر الطّويل	عبد الواسع بن أسامة	110
8.	يا لعنةُ ..... جارِ	البحر البسيط	مجهول القائل	54
9.	متى ..... وَتُسْتَطارا	البحر الوافر	عنترة العبسيّ	112
10.	إلّا أيّهذا .....المقادِرُ	البحر الطّويل	ذو الرّمة	144
11.	وما نُبالي ..... دَيَّارُ	البحر البسيط	مجهول القائل	42
12.	أقسمَ ..... دبرْ	بحر الرجز	مجهول القائل	16
13.	عَشِيَّةَ ..... هَوْبَرُ	البحر الطّويل	ذو الرُّمة	59
14.	ودَع ذا ..... مزدرا	البحر الطّويل	مجهول القائل	147
15.	ثم زادُوا ..... فُخُرْ	بحر الرمل	طرفة بن العبد	120
16.	فو اللهِ.....على الأرض	البحر الطّويل	أبو خراش	137
17.	وكنتُ ..... وَقاعِ	البحر الوافر	عوف بن الأحوص	135
18.	يا قُرُّ ..... الأحْمَاقِ	البحر الكامل	جبار بن سُلْمَى	107

19.	وميّةُ ..... قَذَالا	البحر الوافر	ذو الرمة	36
20.	إذا هي .....عودُ إسْحِلِ	البحر الطّويل	طفيل الغنوي	132
21.	يَسْقُونَ ..... السَّلْسَلِ	البحر الكامل	حسان بن الثابت	58
22.	وقبلي .....المضلِّلِ	البحر الكامل	أسود بن يعفر	126
23.	كَمْ ..... أَحْتَمِلُ	البحر البسيط	القطامي	140
24.	ولا تَشْتمّ ..... تُسفَّه وتَجْهَلِ	البحر الطّويل	مختلف النسب	76
25.	إنّ مَحَلّاً ..... مَهَلا	البحر المنسرح	الأعشى	33
26.	شمٌّ ..... ولا قَزَمُ	البحر البسيط	الكميت	48
27.	لِعَزّةَ ..... يستديمُ	البحر الوافر	ذو الرمّة	92
28.	لا تَنْهَ ..... عَظيمُ	البحر الكامل	أبو الأسود الدؤلي	79
29.	أنا ابنُ سعدٍ ..... عِنّينا	البحر الرجز	رؤبة بن العجاج	124
30.	صَبَحْنَا ..... ذَوُوها	البحر الوافر	كعب بن زهير	122
31.	وقدْ ..... وعادياً	البحر الطّويل	عبد يغوث الحارثي	30
32.	لا هَيْثَمَ ..... خيْبَرِيّ	البحر الرجز	مجهول النّسب	86
33.	على ..... ما يمضي	البحر الطّويل	أبو خراش	137
34.	فيا راكباً ..... لا تلاقِيا	البحر الطّويل	عبد يغوث	115
35.	لها ..... من أرانِيَها	البحر البسيط	مجهول النّسب	149
36.	أنا ابنُ .....تَعْرفوني	البحر الوافر	سُحَيم بن وثيل	61

فهرس المحتويات

- **الإهداء** .....**ب**
- **الشكر والتّقدير**.....**ج**
- **الملخص**.....**د**
- **Abstract** .....**و**
- **المقدّمة** **1**
- **التمهيد** **4**
- **الفصل الأوّل: القضايا الّتي وافق فيها ابن الحاجب الزّمخشريّ**.....15- 64
  - عطف البيان.....16
  - مجيء المصدر على وزن اسم المفعول.....21
  - (فارساً) تمييز في " لله دَرُّه فارساً".....24
  - رفع (يسلمون) في قوله تعالى: ﴿تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَ﴾ 27
  - قلبُ الواوِ ياءً في الشّعر. 30
  - حذف خبر إنّ. 33
  - حكم إضافة أفعل التّفضيل. 36
  - اتّصال الضّميرين الغائبين وليس أحدهما فاعلاً. 39
  - وضع الضّمير المتّصل موضع المنفصل. 42
  - جواز صرف العلم الثّلاثيّ السّاكن الوسط. 45
  - عمل الجمع من صيغة المبالغة 48
  - رفع الفاعل بفعل مُضمَر. 51
  - حذف المنادى. 54
  - إقامة المُضاف إليه مقام المضاف بعد حذفه. 58
  - حذف الموصوف وإقامة الصّفة مقامه. 61
- **الفصل الثّاني: القضايا الّتي خالف فيها ابن الحاجب الزّمخشريّ**.....**65- 104**
  - حدّ الكلمة. 66

- حدّ التّوابع.....70
- جواز الجزم والنّصّب في المضارع بعد واو المعيّة 76
- "مِنْ" المزيدة لا تأتي لابتداء الغاية. 81
- اسم "لا" الّتي لنفي الجنس. 85
- حروف التّحضيض. 89
- الحال من المعرفة أولى من النّكرة المقدّمة عليها. 92
- المنفي المضاف بلام الإضافة 95
- حَدُّ المبني. 99
- العلَمُ الواقع على الجنس. 102

- **الفصل الثّالث : فصل المتفرّقات.....105 -152**
- إقحام المضاف. 107
- أضحى التامّة وإذا الشّرطيّة. 110
- الانتقال من الحال إلى العطف. 112
- الانتقال من المنادى إلى الكلام على (أنْ). 115
- الانتقال من الاستثناء إلى اسم ليس. 118
- الانتقال من عمل المبالغة إلى فتح همزة (أنّ) وكسرها 120
- شذوذ إضافة (ذو) إلى الضّمير. 122
- الانتقال من التّعريف إلى الإعراب. 124
- العدول عن الجملة النّعتيّة إلى الدّلالة. 129
- العدول عن التّنازع إلى الدّلالة. 132
- الانتقال من الصّرف إلى الدّلالة. 135
- الانتقال من ضير الشّأن إلى الدّلالة. 137
- الانتقال من الفصل إلى الرّدّ. 140
- الانتقال من النّداء إلى الإعراب والدّلالة. 144
- العدول عن إبدال الزّاي من الصّاد ر إلى الإعراب. 147
- الانتقال من الإبدال إلى معنى (مِنْ) 149

- **الخاتمة**.....**153**
- **الفهارس الفنّيّة** .....

1. فهرست المصادر والمراجع 155

2. فهرس الآيات القرآنيّة الكريمة.....172

3. فهرس الأشعار.....174

4. فهرس المحتويات 176